

مرجع المؤتمر العام

طبعة ٢٠٠٢

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة



مرجع المؤتمر العام

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

مرجع المؤتمر العام

طبعة عام ٢٠٠٢،

وتتضمن النصوص والتعديلات التي اعتمدها

المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين

(باريس، ٢٠٠١)

اليونسكو، باريس ٢٠٠٢

صدر عام ٢٠٠٢
عن منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP

نضد وطبع في مطابع اليونسكو

© اليونسكو ٢٠٠٢

Printed in France

المحتويات

ألف	الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة	
٧	للتربية والعلم والثقافة	
٢٣	حقوق الأعضاء المنتسبين والتزاماتهم	باء
٢٥	النظام الداخلي للمؤتمر العام	جيم
	الذي ١ : الإجراءات الواجب تطبيقها على الانتخابات	
٦٥	بالاقتراع السري	
٦٨	الذي ٢ : إجراءات انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي	
٧٥	النظام المالي	دال
٨٦	ملحق : التفويض الإضافي الذي يحكم مراجعة الحسابات	
	النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء	هاء
	وبالاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٤	
٩١	من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي	
	نظام التصنيف العام لمختلف فئات الاجتماعات التي	واو
٩٧	تدعو إليها اليونسكو	
	تحديد المناطق التي تنفذ المنظمة أنشطتها	زاي
١٢١	الإقليمية في إطارها	
١٢٥	ميثاق اللجان الوطنية	حاء
	التوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المنظمات	طاء
١٣٣	غير الحكومية	

١٤٩	وتجيبها من الهيئات المشابهة	ياء
١٥٣	الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	كاف
١٦٣	الاتفاقية الخاصة بالامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الوكالات المتخصصة	لام
١٧٩	قائمة الدول التي تعهدت حتى ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ بتطبيق أحكام الاتفاقية الخاصة بامتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة فيما يتعلق باليونسكو	ميم
١٨٣	الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية الفرنسية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن مقر اليونسكو والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها المنظمة في الأراضي الفرنسية	نون
١٩٧	قائمة الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في اليونسكو في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢	سين

ملاحظة : بغض النظر عن المصطلحات المستخدمة في هذه النصوص الأساسية لتحديد الأشخاص الذين يمارسون مهام أو صلاحيات أو وظائف، فإن شاغل أي وظيفة أو منصب مناظر يمكن أن يكون رجلاً أو امرأة، دون تمييز بطبيعة الحال.

الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

اعتمد هذا الميثاق التأسيسي في لندن في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٥ وعدله المؤتمر العام في دوراته الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر والثانية عشرة والخامسة عشرة والسابعة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين والحادية والثلاثين.

إن حكومات الدول الأطراف في هذا الميثاق التأسيسي تعلن باسم شعوبها أنه:
لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام،
ولما كان جهل الشعوب بعضها لبعض مصدر الريبة والشك بين الأمم على مر التاريخ وسبب تحول خلافاتها
الى حروب في كثير من الأحيان،

ولما كانت الحرب العظمى المروعة التي انتهت مؤخرًا قد نشبت بسبب التنكر للمثل العليا للديمقراطية التي
تنادي بالكرامة والمساواة والاحترام للذات الإنسانية، وبسبب العزم على احلال
مذهب عدم المساواة بين الأجناس محل هذه المثل العليا عن طريق استغلال
الجهل والانهيار،

ولما كانت كرامة الانسان تقتضي نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعا على مبادئ العدالة والحرية والسلام،
وكان هذا العمل بالنسبة لجميع الأمم واجبا مقدسا ينبغي القيام به في روح من
التعاون المتبادل،

ولما كان السلم المبني على مجرد الاتفاقات الاقتصادية والسياسية بين الحكومات لا يقوى على دفع
الشعوب الى الالتزام به التزاما اجماعيا ثابتا مخلصا، وكان من المحتم بالتالي
أن يقوم هذا السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر،
لهذه الأسباب، فإن الدول الموقعة على هذا الميثاق، إذ تعتزم تأمين فرص التعليم تأمينا كاملا متكافئا
لجميع الناس، وضمان حرية الانصراف الى الحقيقة الموضوعية والتبادل الحر
للأفكار والمعارف، تقرر تنمية العلاقات ومضاعفتها بين الشعوب تحقيقا
لتفاهم أفضل بينها، ولوقوف كل شعب منها بصورة أدق وأصدق على عادات
الشعوب الأخرى،

وبناء على ذلك تنشئ الدول بموجب هذا الميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لكي تسعى،
عن طريق تعاون أمم العالم في ميادين التربية والعلم والثقافة، الى بلوغ أهداف
السلم الدولي، وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري، وهي الأهداف التي
أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة والتي ينادي بها ميثاقها.

أهداف المنظمة ومهامها

- ١ - تستهدف المنظمة المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب.
- ٢ - ولهذه الغايات فإن المنظمة :
- (أ) تعزز التعارف والتفاهم بين الأمم بمساندة أجهزة اعلام الجماهير وتوصي لهذا الغرض بعقد الاتفاقات الدولية التي تراها مفيدة لتسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة؛
- (ب) تعمل على تنشيط التربية الشعبية ونشر الثقافة :
- بالتعاون مع الدول الأعضاء بناء على رغبتها، ومعاونتها على تنمية نشاطها التربوي؛
- وبإقامة التعاون بين الأمم لكي يتحقق بالتدرج المثل الأعلى في تكافؤ فرص التعليم لجميع الناس دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو بسبب الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي؛
- وباقترح الأساليب التربوية المناسبة لتهيئة أطفال العالم أجمع للاضطلاع بمسؤوليات الإنسان الحر؛
- (ج) تساعد على حفظ المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها :
- بالسهر على صون وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية أو العلمية؛
- وبتوصية الشعوب صاحبة الشأن بعقد اتفاقيات دولية لهذا الغرض؛
- وبتشجيع التعاون بين الأمم في جميع فروع النشاط الفكري وتبادل المشتغلين في مجالات التربية والعلم والثقافة على النطاق الدولي وتبادل المطبوعات والأعمال الفنية والمواد العلمية وسائر المواد الإعلامية؛
- وبالاعتماد على وسائل التعاون الدولي الملائمة لكي يتيسر للشعوب جميعها أن تطلع على ما ينشره كل شعب منها.
- ٣ - وحرصا على تأمين استقلال الثقافات والنظم التربوية وسلامتها وتنوعها المثمر في الدول الأعضاء، ليس للمنظمة أن تتدخل في أي شأن يكون من صميم السلطان الداخلي لهذه الدول.

- ١ - يحق للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن تنضم الى عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- ٢ - مع مراعاة أحكام الاتفاق الذي سيعقد بين هذه المنظمة وبين منظمة الأمم المتحدة، والذي تتم الموافقة عليه طبقا للمادة العاشرة من هذا الميثاق، يجوز قبول الدول غير الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة كأعضاء في المنظمة بناء على توصية المجلس التنفيذي وموافقة المؤتمر العام على تلك التوصية بأغلبية ثلثي الأصوات.
- ٣ - يجوز قبول الأقاليم أو مجموعات الأقاليم التي لا تمارس بنفسها مسؤولية إدارة علاقتها الخارجية كأعضاء منتسبين، إذا وافق المؤتمر العام على ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين، وكان طلب الانضمام قد قدم بالنيابة عن كل إقليم أو مجموعة من هذه الأقاليم، من الدولة العضو أو السلطة التي تمارس مسؤولية إدارة علاقتها الخارجية أيا كانت هذه السلطة. ويحدد المؤتمر العام طبيعة ونطاق حقوق الأعضاء المنتسبين والتزاماتهم^(١).
- ٤ - إن الدول الأعضاء في المنظمة التي توقف عن ممارسة حقوقها وامتيازاتها المترتبة على عضويتها في منظمة الأمم المتحدة توقف أيضا، بناء على طلب هذه الأخيرة، عن ممارسة الحقوق والامتيازات الملازمة لعضويتها.
- ٥ - تفقد الدولة العضو في المنظمة عضويتها فيها تلقائيا إذا فصلت من منظمة الأمم المتحدة.
- ٦ - يجوز لكل دولة عضو في المنظمة أو لكل عضو منتسب إليها أن ينسحب منها بموجب إشعار يوجهه الى المدير العام. ويصبح هذا الانسحاب نافذا في يوم ٣١ ديسمبر/ كانون الأول من العام التالي للعام الذي وجه خلاله الإشعار، ولا ينجم عن هذا الانسحاب أي تغيير في الالتزامات المالية المترتبة على الدولة صاحبة الشأن تجاه المنظمة حتى التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذا. وفي حالة انسحاب عضو منتسب، يوجه الإشعار باسمه من قبل الدولة العضو أو السلطة التي تمارس مسؤولية إدارة علاقاته الدولية أيا كانت هذه السلطة^(٢).

(١) اعتمد المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته السادسة (١٩٥١م/قرارات). انظر فيما يلي (ص ٢٣) القرار ٤١،٢ الذي اعتمده المؤتمر العام في الدورة نفسها بشأن حقوق الأعضاء المنتسبين والتزاماتهم.

(٢) اعتمد المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته الثامنة (١٩٥٤م/قرارات). اعتمد المؤتمر العام في دورته الثامنة والعشرين (١٩٩٥)، القرار ٢٠٠١ (٢٨م/قرارات، ص ١٢٧) بشأن تعديل هذه الفقرة وتعديل المادة التاسعة (الفقرة الجديدة ٣)، ونصه كما يلي :

- ٧ - يحق لكل دولة عضو أن تعين مندوبا دائما لها لدى المنظمة.^(١)
 ٨ - يقدم المندوب الدائم للدولة العضو أوراق اعتماده إلى مدير عام المنظمة، ويتولى مهامه رسميا اعتبارا من تاريخ تقديم أوراق الاعتماد.^(١)

هيئات المنظمة

المادة الثالثة

تتكون المنظمة من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي والأمانة.

المؤتمر العام

المادة الرابعة^(٢)

ألف - تشكيله

- ١ - يتألف المؤتمر العام من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة. وتعين حكومة كل دولة عضو عددا من الممثلين لا يتجاوز الخمسة يختارون بعد التشاور مع اللجنة الوطنية، إن وجدت، أو مع المؤسسات والهيئات التربوية والعلمية والثقافية.

إن المؤتمر العام،

وقد درس الوثيقة ٢٨/م/٣٠ وأحاط علما بتقرير اللجنة القانونية (٢٨/م/١٣٦)،

١ - يقرر تعديل الفقرة ٦ من المادة الثانية من الميثاق التأسيسي على النحو التالي :

«٦ - يجوز لكل دولة عضو في المنظمة أو لكل عضو منتسب إليها أن ينسحب منها بموجب اشعار يوجه الى المدير العام. ويصبح هذا الانسحاب نافذا بعد ابلاغه للمدير العام بأربعة وعشرين شهرا. ولا ينجم عن هذا الانسحاب أي تغيير في الالتزامات المالية للدولة صاحبة الشأن تجاه المنظمة حتى التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذا. وفي حالة انسحاب عضو منتسب، يوجه الإشعار باسمه من قبل الدولة العضو أو السلطة التي تمارس مسؤولية إدارة علاقاته الدولية أيا كانت هذه السلطة.»

٢ - ويقرر إضافة فقرة ٣ جديدة الى المادة التاسعة من الميثاق التأسيسي، يكون نصها على النحو التالي (وتصبح الفقرة ٣ الحالية الفقرة ٤) :

«٣ - تشمل الفترة المالية سنتين تقويميتين متتاليتين ما لم يقرر المؤتمر العام غير ذلك. وتكون المساهمة المالية لكل دولة عضو أو عضو منتسب مستحقة عن كامل الفترة المالية وتدفع في كل سنة تقويمية. غير أن اشتراك الدولة العضو أو العضو المنتسب التي مارست حقها في الانسحاب من المنظمة بموجب الفقرة ٦ من المادة الثانية، بحسب عن السنة التي يصبح فيها الانسحاب نافذا، على أساس يتناسب مع فترة بقائها عضوا في المنظمة أثناء تلك السنة.»

٣ - ويرى أن التعديلين المذكورين أنفا ينطويان على التزامات جديدة بالنسبة للدول الأعضاء. ومن ثم فإن هذين التعديلين لا يصبحان نافذين إلا بعد موافقة الدول الأعضاء عليهما بأغلبية الثلثين، طبقا لأحكام الفقرة ١ من المادة الثالثة عشرة من الميثاق التأسيسي.

(١) اعتمد المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته الحادية والثلاثين (٢٠٠١) (٣١/م/القرارات ص ١١١).

(٢) تضمنت المادة الرابعة من قبل الفقرة ١٥ - التي أدرجها المؤتمر العام في دورته العشرين (١٩٧٨) كحكم انتقالي (٢٠/م/قرارات، ص ١٦٠)، وحذفها المؤتمر العام في دورته الرابعة والعشرين (١٩٨٧) (٢٤/م/قرارات، ص ١٠٠).

- باء - مهامه
- ٢ - يحدد المؤتمر العام خطوط سياسة المنظمة والنهج العام الذي تسلكه ويبت في البرامج التي يعرضها عليه المجلس التنفيذي^(١).
- ٣ - يدعو المؤتمر العام، كلما اقتضى الأمر ووفقا للنظام الذي يضعه، الى عقد مؤتمرات دولية على مستوى الدول بشأن التربية أو العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو نشر المعارف. ويجوز للمؤتمر العام أو المجلس التنفيذي أن يدعو، وفقا للنظام الذي يضعه المؤتمر، الى عقد مؤتمرات غير حكومية بشأن هذه الموضوعات ذاتها^(١).
- ٤ - عندما يوافق المؤتمر العام على مقترحات ينبغي عرضها على الدول الأعضاء، فعليه أن يميز بين التوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء وبين الاتفاقيات الدولية التي يلزم التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء، ويكتفي في الحالة الأولى بالأغلبية البسيطة، بينما ينبغي الحصول في الحالة الثانية على أغلبية الثلثين. وعلى كل دولة من الدول الأعضاء أن تعرض التوصيات أو الاتفاقيات على الجهات الوطنية المختصة خلال عام واحد يبدأ من تاريخ انتهاء دورة المؤتمر العام التي اعتمدت خلالها هذه التوصيات أو الاتفاقيات.
- ٥ - مع مراعاة أحكام الفقرة ٦ - (ج) من المادة الخامسة، يسدي المؤتمر العام مشورته لمنظمة الأمم المتحدة بشأن النواحي التربوية والعلمية والثقافية للمسائل التي تهتم الأمم المتحدة، وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي تعتمدها الجهات المختصة في كلتا المنظمتين^(١).
- ٦ - يتسلم المؤتمر العام ويدرس التقارير التي ترسلها الدول الأعضاء الى المنظمة عما تتخذه من تدابير بشأن التوصيات والاتفاقيات المشار إليها بالفقرة ٤ أعلاه، أو ملخصات تحليلية لهذه التقارير إذا قرر المؤتمر ذلك^(٢).
- ٧ - ينتخب المؤتمر أعضاء المجلس التنفيذي، ويعين المدير العام بناء على توصية من المجلس التنفيذي.

(١) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته السابعة (١٩٥٢م/٧م/قرارات).

(٢) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته السابعة عشرة (١٩٧٢م/١٧م/قرارات، ص ١١٢).

جيم - التصويت

- ٨ - (أ) لكل دولة عضو صوت واحد في المؤتمر العام. وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة إلا في الحالات التي توجب فيها أحكام هذا الميثاق^(١) أو أحكام النظام الداخلي للمؤتمر العام^(٢) الحصول على أغلبية الثلثين. ويقصد بالأغلبية، أغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين^(٣).
- (ب) لا يجوز لأي دولة عضو أن تشترك في التصويت في المؤتمر العام إذا كان مجموع الاشتراكات المستحقة عليها يفوق مبلغ المساهمة المالية المطلوبة منها عن السنة الجارية والسنة التقويمية التي تسبقها مباشرة^(٤).
- (ج) على أنه يجوز للمؤتمر العام أن يأذن لهذه الدولة العضو بالاشتراك في التصويت إذا رأى أنها تخلفت عن الدفع بسبب ظروف خارجة عن إرادتها^(٥).

دال - إجراءات الاجتماع

- ٩ - (أ) يجتمع المؤتمر العام في دورة عادية مرة كل سنتين. ويجوز أن يجتمع في دورة استثنائية إذا قرر ذلك بنفسه أو بناء على دعوة المجلس التنفيذي أو على طلب ثلث الدول الأعضاء على الأقل^(١).
- (ب) يحدد المؤتمر العام، أثناء كل دورة، مكان انعقاد دورته العادية التالية، ويحدد أيضا مكان انعقاد الدورة الاستثنائية إذا كان هو نفسه الذي بادر بالدعوة إليها. وفيما عدا ذلك من الحالات فإن المجلس التنفيذي هو الذي يحدد مكان الانعقاد^(٢).
- ١٠ - يعتمد المؤتمر العام نظامه الداخلي، وينتخب في كل دورة رئيسه وسائر أعضاء مكتبه^(٣).

(١) هذه الأحكام هي ما يلي: الفقرة ٢ من المادة الثانية (قبول دول أعضاء جديدة ليست أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، بناء على توصية من المجلس التنفيذي)، والفقرة ٣ من المادة الثانية (قبول الأعضاء المنتسبين)، والفقرة ٤ من المادة الرابعة (اعتماد الاتفاقيات الدولية التي تحال الى الدول الأعضاء للتصديق عليها)، والفقرة ١٣ من المادة الرابعة (قبول مراقبين من المنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية)، والفقرة ١ من المادة الثالثة عشرة (تعديلات الميثاق التأسيسي)، والفقرة ٢ من المادة الثالثة عشرة (اعتماد أحكام نظامية بشأن إجراءات تعديل الميثاق التأسيسي).

(٢) انظر الفقرة ٢ من المادة ٨٥ من النظام الداخلي للمؤتمر العام.

(٣) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة الفرعية في دورته العاشرة (١٩٥٨/م/١٠/قرارات).

(٤) اعتمد المؤتمر العام هذه الفقرة الفرعية في دورته الرابعة (١٩٤٩)، ثم عدلها على هذا النحو في دورتيه السادسة (١٩٥١) والسابعة (١٩٥٢/م/٤/قرارات، و٦م/قرارات، و٧م/قرارات).

(٥) اعتمد المؤتمر العام هذه الفقرة الفرعية في دورته الرابعة (١٩٤٩/م/قرارات).

(٦) عدل المؤتمر العام الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) في دورتيه الثالثة (١٩٤٨) والسابعة (١٩٥٢/م/٣/١١٠، و٧م/قرارات).

(٧) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورتيه الثانية (١٩٤٧) والخامسة والعشرين (١٩٨٩/م/٢/١٣٢ و٢٥م/قرارات، ص ١٢٩).

- ١١- ينشئ المؤتمر العام اللجان الخاصة والفنية وغير ذلك من الهيئات الفرعية التي يراها ضرورية لأداء مهمته^(١).
- ١٢- يتخذ المؤتمر العام الترتيبات الكفيلة بتمكين الجمهور من حضور الاجتماعات وفقا لما يضعه من قواعد وأحكام.
- هاء - المراقبون
- ١٣- يجوز للمؤتمر العام، بناء على توصية من المجلس التنفيذي ومع مراعاة أحكام النظام الداخلي، أن يدعو بأغلبية ثلثي الأصوات ممثلي المنظمات الدولية، ولا سيما ممثلي المنظمات المشار إليها في الفقرة ٤ من المادة الحادية عشرة، لحضور دورات معينة للمؤتمر العام أو للجانها، بصفة مراقبين.
- ١٤- عندما يوافق المجلس التنفيذي على قبول هذه المنظمات الدولية غير الحكومية أو شبه الحكومية للاستفادة من ترتيبات التشاور، وفقا للإجراءات المبينة في الفقرة ٤ من المادة الحادية عشرة، فإن هذه المنظمات تدعى الى إيفاد مراقبين عنها الى دورات المؤتمر العام واجتماعات لجانها^(٢).

المجلس التنفيذي

المادة الخامسة

ألف - تشكيل المجلس التنفيذي^(٣)

- ١ - (أ) يشكل المجلس التنفيذي من ثمان وخمسين دولة عضوا ينتخبها المؤتمر العام. ويحضر رئيس المؤتمر العام جلسات المجلس التنفيذي بحكم منصبه وبصفة استشارية^(٤).

(١) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته الخامسة والعشرين (٢٥م/قرارات، ص ١٢٩).

(٢) اعتمد المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته الثالثة (١٩٤٨م/٣١٠٠).

(٣) عدل المؤتمر العام هذا النص في دورتيه السادسة والعشرين (١٩٩١) والسابعة والعشرين (١٩٩٣) (٢٦م/قرارات، ص ٩٢ و ٢٧م/قرارات، ص ١٠٤). وكان المؤتمر العام قد عدل قبل ذلك الفقرة ١(أ) في دوراته السابعة (١٩٥٢) والثامنة (١٩٥٤) والتاسعة (١٩٥٦) والثانية عشرة (١٩٦٢) والخامسة عشرة (١٩٦٨) والسابعة عشرة (١٩٧٢) والتاسعة عشرة (١٩٧٦) والحادية والعشرين (١٩٨٠) والخامسة والعشرين (١٩٨٩) (٧م/قرارات و ٨م/قرارات و ٩م/قرارات و ١٢م/قرارات و ١٥م/قرارات، و ١٧م/قرارات، ص ١١١، و ١٩م/قرارات، ص ٩٢ و ٢١م/قرارات، ص ١٤٩، و ٢٥م/قرارات، ص ١٢٩).

(٤) عدل المؤتمر العام الفقرة ١ (أ) في دورته الثامنة والعشرين (١٩٩٥) (٢٨م/قرارات، ص ١٢٧).

- (ب) يشار الى الدول الأعضاء المنتخبة أعضاء في المجلس التنفيذي فيما يلي بعبارة "أعضاء المجلس التنفيذي".
- ٢ - (أ) يعين كل عضو في المجلس التنفيذي ممثلاً واحداً له. ويجوز له أيضاً أن يعين له نواباً.
- (ب) وعلى عضو المجلس التنفيذي، عندما يختار من يمثله في المجلس التنفيذي، أن يحرص على تعيين شخص من ذوي الكفاءة في مجال أو أكثر من مجالات اختصاص اليونسكو، وممن تتوافر لديهم الخبرة والمقدرة اللازمتان للقيام بالمهام الإدارية والتنفيذية الملقاة على عاتق المجلس. ومراعاة لأهمية الاستمرارية، يعين كل ممثل لمدة تفويض عضو المجلس التنفيذي، ما لم تطرأ ظروف استثنائية تقتضي إبداله. ويضطلع النواب الذين يعينهم كل عضو في المجلس التنفيذي بكافة مهام ممثل العضو في حال غيابه.
- ٣ - عندما يباشر المؤتمر العام انتخاب الأعضاء في المجلس التنفيذي، فعليه أن يراعي تنوع الثقافات والتوزيع الجغرافي العادل.
- ٤ - (أ) يشغل الأعضاء في المجلس التنفيذي مقاعدهم ابتداءً من تاريخ انتهاء دورة المؤتمر العام التي يتم فيها انتخابهم حتى نهاية الدورة العادية الثانية التالية التي يعقدها المؤتمر العام. وينتخب المؤتمر العام، في كل دورة من دوراته العادية، العدد المطلوب من أعضاء المجلس التنفيذي لشغل المقاعد التي ستصبح شاغرة في نهاية الدورة.
- (ب) يجوز إعادة انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي. ويعمل أعضاء المجلس التنفيذي الذين يعاد انتخابهم على تغيير ممثلهم في المجلس.
- ٥ - إذا انسحب عضو في المجلس التنفيذي من المنظمة، فإن عضويته في المجلس تنتهي في التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً.
- باء - مهامه
- ٦ - (أ) يعد المجلس التنفيذي جداول أعمال دورات المؤتمر العام ويدرس برنامج عمل المنظمة وتقديرات الميزانية الخاصة بهذا البرنامج التي يعرضها عليه المدير العام وفقاً للفقرة ٣ من المادة السادسة،

ثم يقوم بعرضها على المؤتمر العام مشفوعة بالتوصيات التي يراها مناسبة^(١).

(ب) يباشر المجلس التنفيذي أعماله تحت سلطة المؤتمر العام ويكون مسؤولاً أمامه عن تنفيذ البرنامج الذي يقره المؤتمر. ويتخذ المجلس التنفيذي، وفقاً للقرارات الصادرة عن المؤتمر العام، ومع مراعاة الظروف التي قد تستجد بين دورة وأخرى من دورات المؤتمر العادية، جميع التدابير اللازمة لتأمين قيام المدير العام بتنفيذ البرنامج تنفيذاً فعالاً رشيداً^(١).

(ج) يجوز للمجلس التنفيذي في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر العام العادية، أن يقوم لدى منظمة الأمم المتحدة بالمهام الاستشارية التي تنص عليها الفقرة ٥ من المادة الرابعة، بشرط أن يكون المؤتمر قد سبق له أن عالج المسألة موضوع الاستشارة من حيث المبدأ، أو أن يكون الحل الذي تقتضيه هذه المسألة منبثقاً من قرارات صادرة عن المؤتمر^(٢).

- ٧ - يوصي المجلس التنفيذي المؤتمر العام بقبول أعضاء جدد في المنظمة.
- ٨ - يضع المجلس التنفيذي نظامه الداخلي، مع مراعاة قرارات المؤتمر العام في هذا الشأن وينتخب هيئة مكتبه من بين أعضائه.
- ٩ - يجتمع المجلس التنفيذي في دورة عادية أربع مرات على الأقل كل فترة عامين، ويجوز له أن يجتمع في دورة استثنائية بناء على دعوة مباشرة من رئيسه أو على طلب ستة من أعضاء المجلس التنفيذي^(٣).
- ١٠ - يقدم رئيس المجلس التنفيذي باسم هذا المجلس الى كل دورة من دورات المؤتمر العام العادية التقارير التي يتعين على المدير العام وضعها عن نشاط المنظمة وفقاً لأحكام الفقرة ٣ (ب) من المادة السادسة مشفوعة أو غير مشفوعة بتعليقات المجلس^(٤).

(١) عدل المؤتمر العام الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) في دورته السابعة (١٩٥٢) (٧م/قرارات)، وعدل الفقرة الفرعية (أ) في دورته الخامسة والعشرين (١٩٨٩) (٢٥م/قرارات، ص ١٢٩).

(٢) عدل المؤتمر العام الفقرة الفرعية (ج) في دورته السابعة (١٩٥٢) (٧م/قرارات).

(٣) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته السادسة والعشرين (١٩٩١) والسابعة والعشرين (١٩٩٣).

(٤) (٢٦م/قرارات، ص ٩٣:٢٧م/قرارات، ص ١٠٤).

(٤) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته السابعة (١٩٥٢) والثامنة (١٩٥٤)، (٧م/قرارات و٨م/قرارات).

- ١١- يتخذ المجلس التنفيذي كافة الترتيبات اللازمة لاستشارة ممثلي الهيئات الدولية أو الأشخاص المؤهلين الذين يعنون بالمسائل الواقعة في دائرة اختصاصه.
- ١٢- يجوز للمجلس التنفيذي أن يطلب بين دورة وأخرى من دورات المؤتمر العام مشورة محكمة العدل الدولية بشأن القضايا القانونية التي تنشأ في نطاق أعمال المنظمة^(١).
- ١٣- يمارس المجلس التنفيذي كذلك الصلاحيات التي يخوله إياها المؤتمر العام باسم المؤتمر كله^(٢).

الأمانة

المادة السادسة^(٣)

- ١- تتكون الأمانة من مدير عام ومن العدد اللازم من الموظفين.
- ٢- يقترح المجلس التنفيذي شخص المدير العام ويعينه المؤتمر العام لمدة أربع سنوات وفقا للشروط التي يقرها المؤتمر. ويجوز تعيين المدير العام لمدة أربع سنوات أخرى ولكن لا يجوز تعيينه من جديد لفترة لاحقة^(٤). والمدير العام هو الرئيس الإداري الأعلى للمنظمة.
- ٣- (أ) يشترك المدير العام أو من ينيبه عنه في حالة غيابه، في جميع اجتماعات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي ولجان المنظمة، دون أن يكون له حق التصويت. ويقدم اقتراحات بشأن التدابير التي ينبغي للمؤتمر العام والمجلس التنفيذي اتخاذها، ويعد مشروع برنامج عمل المنظمة مصحوبا بتقديرات الميزانية الخاصة لهذا البرنامج تمهيدا لعرضه على المجلس^(٥).
- (ب) يعد المدير العام تقارير دورية عن أعمال المنظمة ويرسلها الى الدول الأعضاء والى المجلس التنفيذي. ويقرر المؤتمر العام الفترات التي تشملها هذه التقارير^(٦).

(١) اعتمد المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته السابعة (١٩٥٢)، (٧م/قرارات).

(٢) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته الثامنة (١٩٥٤)، (٨م/قرارات) والسادسة والعشرين (١٩٩١)، (٢٦م/قرارات، ص ٩٣).

(٣) تضمنت المادة السادسة من قبل الفقرة ٧ التي أدرجها المؤتمر العام في دورته العشرين (١٩٧٨) (٢٠م/قرارات، ص ١٦٠) كحكم انتقالي، وحذفها المؤتمر العام في دورته الرابعة والعشرين (١٩٨٧) (٢٤م/قرارات، ص ١٠٠).

(٤) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته الخامسة والعشرين وفي دورته الحادية والثلاثين (٢٠٠١) (١٩٨٩) (٢٥م/قرارات، ص ١٢٨ و ٣١ م/قرارات، ص ١١١).

(٥) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة الفرعية في دورته السابعة (١٩٥٢) (٧م/قرارات).

(٦) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة الفرعية في دورته الثامنة (١٩٥٤) (٨م/قرارات).

- ٤ - يعين المدير العام موظفي الأمانة وفقا لنظام الموظفين الذي ينبغي عرضه على المؤتمر العام لاعتماده. ويجري تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن بشرط أن تتوافر فيهم أعلى صفات النزاهة والكفاية والمقدرة الفنية.
- ٥ - تتسم مسؤوليات المدير العام والموظفين بطابع دولي بحت، ولا يجوز لهم أثناء تأدية واجباتهم أن يطلبوا أو أن يتلقوا تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارجية عن المنظمة، وعليهم ألا يقوموا بأي عمل من شأنه أن يمس مركزهم كموظفين دوليين. وتتعهد جميع الدول الأعضاء في المنظمة باحترام الطابع الدولي الذي تتسم به مسؤوليات المدير العام والموظفين، وبألا تحاول التأثير عليهم أثناء قيامهم بمهامهم.
- ٦ - ليس في أحكام هذه المادة ما يمنع المنظمة من عقد اتفاقات خاصة، ضمن نطاق منظمة الأمم المتحدة، لإنشاء خدمات مشتركة أو تعيين موظفين مشتركين أو لتبادل الموظفين.

هيئات التعاون الوطنية

المادة السابعة

- ١ - تتخذ كل دولة عضو الترتيبات التي تلائم ظروفها الخاصة لإشراك هيئاتها الوطنية الرئيسية التي تعنى بشؤون التربية والعلم والثقافة، في أعمال المنظمة. ويفضل أن يتم ذلك عن طريق تكوين لجنة وطنية تمثل فيها الحكومة وهذه الهيئات المختلفة.
- ٢ - تقوم اللجان الوطنية أو هيئات التعاون الوطنية، حيثما وجدت، بدور استشاري لدى الوفود الوطنية الى المؤتمر العام، ولدى ممثلي بلدانها ونوابهم في المجلس التنفيذي، ولدى حكوماتها فيما يتعلق بجميع المشكلات المتصلة بالمنظمة، كما أنها تقوم بدور هيئات الاتصال فيما يختص بجميع المسائل التي تهم المنظمة^(١).
- ٣ - يجوز للمنظمة أن تنتدب أحد موظفي الأمانة، بناء على طلب دولة عضو وبصفة مؤقتة أو دائمة، لكي يشترك في أعمال اللجنة الوطنية لتلك الدولة.

(١) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته السادسة والعشرين (١٩٩١) (٢٦م/قرارات، ص ٩٣).

التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء

ترسل كل دولة عضو الى المنظمة، في المواعيد وبالشكل الذي يقرره المؤتمر العام، تقارير عن القوانين والأنظمة والإحصاءات المتعلقة بمؤسساتها ونشاطها في ميادين التربية والعلم والثقافة، وعمّا تتخذ من تدابير بشأن التوصيات والاتفاقيات المشار إليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة^(١).

الميزانية

- ١ - تتولى المنظمة إدارة شؤون الميزانية.
- ٢ - يوافق المؤتمر العام نهائياً على الميزانية، ويحدد مقدار المساهمة المالية لكل دولة من الدول الأعضاء، وذلك مع مراعاة الأحكام التي قد تنص عليها في هذا الشأن الاتفاقية المعقودة مع منظمة الأمم المتحدة وفقاً للمادة العاشرة من هذا الميثاق.
- ٣ - يجوز للمدير العام أن يقبل مباشرة مساهمات طوعية أو هبات أو وصايا أو اعانات من الحكومات أو المؤسسات العامة أو الخاصة أو الجمعيات أو الأفراد، على أن يخضع ذلك للشروط المنصوص عليها في النظام المالي^(٢).

العلاقات مع منظمة الأمم المتحدة

ترتبط هذه المنظمة في أقرب وقت ممكن بمنظمة الأمم المتحدة، فتصبح إحدى وكالاتها المتخصصة المنصوص عليها في المادة السابعة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. وتكون هذه العلاقات موضوع اتفاق يعقد مع منظمة الأمم المتحدة وفقاً لأحكام المادة ٦٣ من ميثاقها، ويعرض على المؤتمر العام لهذه المنظمة للموافقة عليه. وينبغي أن يتضمن الاتفاق أيضاً الوسائل الكفيلة بإقامة تعاون فعال بين المنظمتين في سعيهما الى تحقيق أهدافهما المشتركة، وأن يكفل في الوقت نفسه الاستقلال الذاتي للمنظمة في مجالات اختصاصها المنصوص عليها في هذا الميثاق التأسيسي. ويمكن أن ينص هذا الاتفاق فيما ينص عليه، على الأحكام المتعلقة بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على ميزانية المنظمة وعلى تمويلها.

(١) عدل المؤتمر العام هذه المادة في دورته السابعة عشرة (١٩٧٢) (١٧/م/قرارات، ص ١١٢).

(٢) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته الخامسة والعشرين (١٩٨٩) (٢٥/م/قرارات، ص ١٢٨). انظر أيضاً الحاشية ١، ص ١٠.

العلاقات مع سائر المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة

المادة الحادية عشرة

- ١ - يجوز للمنظمة أن تتعاون مع غيرها من المنظمات والوكالات الدولية الحكومية المتخصصة التي تتوافق مهامها وأعمالها مع مهام المنظمة وأعمالها. وتحقيقا لهذه الغاية يجوز للمدير العام أن يقوم، تحت إشراف المجلس التنفيذي، بإنشاء علاقات عمل فعالة مع هذه المنظمات والوكالات، وتشكيل ما يلزم من اللجان المشتركة لضمان التعاون الفعال معها. ويخضع كل اتفاق يعقد مع هذه المنظمات أو الوكالات المتخصصة لموافقة المجلس التنفيذي.
- ٢ - كلما رأى المؤتمر العام والجهات المختصة في أية منظمة أو وكالة دولية حكومية متخصصة تسعى الى أهداف مماثلة لأهداف المنظمة وتمارس أعمالا تدخل في اختصاصها، أنه من المرغوب فيه تحويل موارد ومهام تلك المنظمة أو الوكالة الى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فإنه يجوز للمدير العام أن يعقد بموافقة المؤتمر العام ما يلزم من اتفاقات يقبلها الطرفان.
- ٣ - يجوز للمنظمة أن تتخذ الترتيبات المناسبة بالاتفاق مع أي منظمة دولية حكومية أخرى لتبادل التمثيل في اجتماعات كل من المنظمات.
- ٤ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تتخذ ما تراه من الترتيبات المناسبة لتسهيل التشاور وتأمين التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعنى بأمور تقع ضمن دائرة اختصاصها، وأن تدعوها الى القيام بمهام معينة. ويدخل في نطاق هذا التعاون اشترك ممثلين لهذه المنظمات بطريقة مناسبة في أعمال اللجان الاستشارية التي يشكلها المؤتمر العام.

الوضع القانوني للمنظمة

المادة الثانية عشرة

تسري على هذه المنظمة أحكام المادتين ١٠٤ و ١٠٥ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة^(١) المتعلقة بالوضع القانوني للمنظمة المذكورة وبامتيازاتها وحصاناتها.

(١) المادة ١٠٤: تتمتع المنظمة في أراضي كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي يتطلبها القيام بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها.

المادة ١٠٥: (١) تتمتع المنظمة في أراضي كل عضو من أعضائها بالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها.

(٢) كذلك يتمتع ممثلو أعضاء الأمم المتحدة وموظفو هذه المنظمة بالامتيازات والحصانات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالمنظمة.

(٣) يجوز للجمعية العامة أن تصدر توصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة، أو أن تقترح على أعضاء الأمم المتحدة عقد اتفاقيات لهذه الغاية.

المادة الثالثة عشرة التعديلات

- ١ - تصبح التعديلات التي يقترح إدخالها على هذا الميثاق التأسيسي نافذة بمجرد موافقة المؤتمر العام عليها بأغلبية الثلثين. غير أن التعديلات التي تنشأ عنها تغييرات أساسية في أهداف المنظمة أو التزامات جديدة على الدول الأعضاء، ينبغي أن تحظى بعد هذا بموافقة ثلثي الدول الأعضاء قبل أن تصبح نافذة. ويقوم المدير العام بإبلاغ نصوص مشروعات التعديل للدول الأعضاء قبل عرضها على المؤتمر العام بستة أشهر على الأقل.
- ٢ - يحق للمؤتمر العام أن يعتمد بأغلبية الثلثين النظام اللازم لتنفيذ أحكام هذه المادة^(١).

المادة الرابعة عشرة تفسير الميثاق التأسيسي

- ١ - النصان الانجليزي والفرنسي لهذا الميثاق التأسيسي متساويا الحجية.
- ٢ - يحال كل مشكل أو نزاع بشأن تفسير هذا الميثاق التأسيسي الى محكمة العدل الدولية أو هيئة تحكيمية للبت فيه، وذلك حسبما يقرره المؤتمر العام وفقا لنظامه الداخلي^(٢).

المادة الخامسة عشرة نفاذ الميثاق التأسيسي

- ١ - يعرض هذا الميثاق التأسيسي للقبول، وتودع وثائق القبول لدى حكومة المملكة المتحدة.
- ٢ - يودع هذا الميثاق التأسيسي في محفوظات حكومة المملكة المتحدة حيث يظل باب التوقيع عليه مفتوحا، ويجوز التوقيع عليه قبل إيداع وثائق القبول أو بعده. ولا يعد القبول صحيحا إلا إذا سبقه أو تلاه التوقيع. ومع ذلك، فليس على الدول التي تنسحب من المنظمة إلا أن تودع وثيقة قبول جديدة لكي تعود الى عضويتها^(٣).
- ٣ - يصبح هذا الميثاق التأسيسي نافذا عندما يقبله عشرون من الموقعين عليه، وتصبح حالات القبول اللاحقة نافذة فور حدوثها.

(١) انظر المواد من ١١٠ الى ١١٣ من النظام الداخلي للمؤتمر العام.

(٢) انظر المادة ٣٨ من النظام الداخلي للمؤتمر العام.

(٣) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته الرابعة والعشرين (١٩٨٧) (٢٤م/قرارات، ص ١٠٠).

٤ - ترسل حكومة المملكة المتحدة الى جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة والى المدير العام إشعارا بتسلم كل وثائق القبول وبتاريخ نفاذ هذا الميثاق التأسيسي وفقا لأحكام الفقرة السابقة^(١).

وإثباتا لما تقدم، وضع الموقعون أدناه والمفوضون من قبل حكوماتهم لهذا الغرض، توقيعاتهم على هذا الميثاق التأسيسي بنصيه الانجليزي والفرنسي، علما بأن النصين متساويا الحجية.

حررت هذه الاتفاقية في لندن من أصل واحد باللغتين الانجليزية والفرنسية في اليوم السادس عشر من نوفمبر/تشرين الثاني عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعين، وترسل حكومة المملكة المتحدة نسخا معتمدة مطابقة للأصل الى حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(١) عدل المؤتمر العام هذه الفقرة في دورته الرابعة والعشرين (١٩٨٧) (٢٤م/قرارات، ص ١٠٠).

حقوق الأعضاء المنتسبين والتزاماتهم

القرار رقم ٤١،٢ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته السادسة^(١).

باء

إن المؤتمر العام،

بالنظر الى أن المادة الثانية من ميثاق اليونسكو التأسيسي قد عدلت بحيث تسمح بقبول الأقاليم أو مجموعات الأقاليم التي لا تمارس بنفسها مسؤولية إدارة علاقاتها الخارجية كأعضاء منتسبين الى المنظمة، وبالنظر الى أن هذا التعديل نفسه ينص على أن المؤتمر العام هو الذي يقرر طبيعة ونطاق حقوق الأعضاء المنتسبين والتزاماتهم، وبالنظر الى أنه قد أُشير الى حقوق الأعضاء المنتسبين الى المنظمة وواجباتهم في مواد أخرى غير المادة الثانية من ميثاق اليونسكو التأسيسي، يقرر أن تكون حقوق الأعضاء المنتسبين الى المنظمة والتزاماتهم هي التالية :

يحق للأعضاء المنتسبين :

- (١) الاشتراك في مناقشات المؤتمر العام ومناقشات لجانه المختلفة دون التمتع بحق التصويت؛
- (٢) الاشتراك على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين، مع مراعاة القيد الوارد في الفقرة (١) أعلاه فيما يتعلق بحق التصويت، في تسوية كل المسائل المتصلة بسير العمل في المؤتمر العام وفي لجانه المختلفة وفي الهيئات الفرعية الأخرى التي يعينها المؤتمر العام وفقا للنظام الداخلي للمؤتمر؛
- (٣) اقتراح موضوعات تدرج بجدول الأعمال المؤقت للمؤتمر؛

(١) انظر م/قرارات.

(٤) تلقي كل الإشعارات والوثائق والتقارير ومحاضر الجلسات التي يتلقاها الأعضاء الآخرون وبنفس الشروط؛

(٥) الإشتراك على قدم المساواة مع الأعضاء الآخريين في إجراءات الدعوة الى عقد الدورات الاستثنائية.

ويحق للأعضاء المنتسبين، بنفس الشروط المطبقة على الأعضاء الآخريين، تقديم المقترحات الى المجلس التنفيذي والاشترك وفقا للأنظمة التي يضعها المجلس في أعمال لجانه، غير أنه لا يحق لمدوبهم الاشتراك في عضوية المجلس.

ويخضع الأعضاء المنتسبون لنفس الالتزامات التي يخضع لها الأعضاء الآخرون، إلا أن وضعهم الخاص سوف يؤخذ في الاعتبار عند تحديد مقدار اشتراكهم في ميزانية المنظمة.

ويمثل اشترك كل عضو منتسب نسبة مئوية معينة من المبلغ الذي كان يدفعه لو أنه كان عضوا أصليا، مع مراعاة ما قد يقرره المؤتمر العام من قيود. ويدعى المجلس التنفيذي الى تزويد المؤتمر العام في دورته التالية بتقرير مشفوع بتوصياته فيما يتعلق بالمعايير التي تتخذ أساسا في تحديد اشتراكات الأعضاء المنتسبين.

النظام الداخلي للمؤتمر العام

اعتمد المؤتمر العام هذا النظام في دورته الثالثة وعدّله في دوراته الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين والحادية والثلاثين^(١).

محتويات النظام الداخلي للمؤتمر العام

ثانيا - جدول الأعمال ووثائق العمل		أولا - الدورات	
الدورات العادية		الدورات العادية :	
إعداد جدول الأعمال المؤقت	المادة ٩	التواتر وتاريخ الافتتاح	المادة ١
محتويات جدول الأعمال المؤقت	١٠	مكان انعقاد الدورة	٢
وثائق العمل	١١	الدعوة الموجهة من الدول الأعضاء	٣
إدراج موضوعات إضافية في جدول الأعمال	١٢	تغيير مكان انعقاد الدورة	٤
إعداد جدول الأعمال المعدل	١٣	الدورات الاستثنائية	
إعتماد جدول الأعمال	١٤	المادة ٥	الدعوة ومكان انعقاد الدورة
تعديل بنود جدول الأعمال أو حذفها، وإضافة بنود جديدة	١٥	الدورات العادية والدورات الاستثنائية	
التنسيق بين أعمال اليونسكو وأعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة	١٦	المادة ٦	الإشعار بانعقاد الدورات
		٧	قبول مراقبين آخرين
		٨	تأجيل الدورة

(١) انظر م/٣/١١٠، المجلد الثاني، م/٤م/قرارات، م/٥م/قرارات، م/٦م/قرارات، م/٧م/قرارات، م/٨م/قرارات، م/٩م/قرارات، م/١٠م/قرارات، م/١١م/قرارات، م/١٢م/قرارات، م/١٣م/قرارات، م/١٤م/قرارات، م/١٥م/قرارات، م/١٦م/قرارات، م/١٧م/قرارات، م/١٨م/قرارات، م/١٩م/قرارات، م/٢٠م/قرارات، م/٢١م/قرارات، م/٢٢م/قرارات، م/٢٣م/قرارات، م/٢٤م/قرارات، م/٢٥م/قرارات، م/٢٦م/قرارات، م/٢٧م/قرارات، م/٢٨م/قرارات، م/٢٩م/قرارات، م/٣٠م/قرارات، م/٣١م/قرارات، م/٣٢م/قرارات، م/٣٣م/قرارات، م/٣٤م/قرارات، م/٣٥م/قرارات، م/٣٦م/قرارات، م/٣٧م/قرارات، م/٣٨م/قرارات، م/٣٩م/قرارات، م/٤٠م/قرارات، م/٤١م/قرارات، م/٤٢م/قرارات، م/٤٣م/قرارات، م/٤٤م/قرارات، م/٤٥م/قرارات، م/٤٦م/قرارات، م/٤٧م/قرارات، م/٤٨م/قرارات، م/٤٩م/قرارات، م/٥٠م/قرارات، م/٥١م/قرارات، م/٥٢م/قرارات، م/٥٣م/قرارات، م/٥٤م/قرارات، م/٥٥م/قرارات، م/٥٦م/قرارات، م/٥٧م/قرارات، م/٥٨م/قرارات، م/٥٩م/قرارات، م/٦٠م/قرارات، م/٦١م/قرارات، م/٦٢م/قرارات، م/٦٣م/قرارات، م/٦٤م/قرارات، م/٦٥م/قرارات، م/٦٦م/قرارات، م/٦٧م/قرارات، م/٦٨م/قرارات، م/٦٩م/قرارات، م/٧٠م/قرارات، م/٧١م/قرارات، م/٧٢م/قرارات، م/٧٣م/قرارات، م/٧٤م/قرارات، م/٧٥م/قرارات، م/٧٦م/قرارات، م/٧٧م/قرارات، م/٧٨م/قرارات، م/٧٩م/قرارات، م/٨٠م/قرارات، م/٨١م/قرارات، م/٨٢م/قرارات، م/٨٣م/قرارات، م/٨٤م/قرارات، م/٨٥م/قرارات، م/٨٦م/قرارات، م/٨٧م/قرارات، م/٨٨م/قرارات، م/٨٩م/قرارات، م/٩٠م/قرارات، م/٩١م/قرارات، م/٩٢م/قرارات، م/٩٣م/قرارات، م/٩٤م/قرارات، م/٩٥م/قرارات، م/٩٦م/قرارات، م/٩٧م/قرارات، م/٩٨م/قرارات، م/٩٩م/قرارات، م/١٠٠م/قرارات، م/١٠١م/قرارات، م/١٠٢م/قرارات، م/١٠٣م/قرارات، م/١٠٤م/قرارات، م/١٠٥م/قرارات، م/١٠٦م/قرارات، م/١٠٧م/قرارات، م/١٠٨م/قرارات، م/١٠٩م/قرارات، م/١١٠م/قرارات، م/١١١م/قرارات.

الدورات الاستثنائية	٣٣	مهام لجنة فحص وثائق الاعتماد
المادة ١٧	٣٤	لجنة الترشيحات
١٨	٣٥	مهام لجنة الترشيحات
١٩	٣٦	اللجنة القانونية
جدول الأعمال	٣٧	مهام اللجنة القانونية
٢٠	٣٨	تفسير الميثاق التأسيسي
	٣٩	لجنة المقر
	٤٠	مهام لجنة المقر
ثالثا - الوفود	٤١	مكتب المؤتمر
المادة ٢١	٤٢	مهام مكتب المؤتمر
٢٢		
تمثيل الدول الأعضاء في اللجان والهيئات الفرعية الأخرى		
		ثامنا - لجان المؤتمر وهيئاته الفرعية الأخرى
رابعاً - وثائق الاعتماد	المادة ٤٣	إنشاء اللجان والهيئات الفرعية الأخرى
المادة ٢٣	٤٤	اللجان الخاصة التي تكونها اللجان والهيئات الفرعية الأخرى
٢٤	٤٥	تشكيل اللجان
٢٥	٤٦	تشكيل الهيئات الفرعية الأخرى
خامساً - تنظيم المؤتمر	٤٧	حق الأعضاء الآخرين في الكلام
المادة ٢٦	٤٨	انتخاب أعضاء المكاتب
٢٧		
الدورة العادية		
الدورة الاستثنائية		
		تاسعاً - مهام المدير العام والأمانة
سادساً - الرئيس ونواب الرئيس	المادة ٤٩	مهام المدير العام والأمانة
المادة ٢٨		
٢٩		
٣٠		
٣١		
الرئيس المؤقت		
الانتخابات		
صلاحيات الرئيس		
الرئيس بالإنابة		
		عاشراً - لغات المؤتمر
	المادة ٥٠	لغات العمل
	٥١	لغة البلد الذي ينعقد فيه المؤتمر العام
	٥٢	الترجمة الفورية من لغات أخرى
		سابعاً - لجان المؤتمر
	المادة ٣٢	لجنة فحص وثائق الاعتماد

الوقت المحدد للكلام	٧١	استعمال لغات العمل	٥٣
إفقال قائمة المتكلمين	٧٢	اللغات الرسمية	٥٤
حق الرد	٧٣	استعمال اللغات الرسمية	٥٥
نقاط النظام	٧٤		
إيقاف الجلسة أو تأجيلها	٧٥	حادي عشر - محاضر المؤتمر	
تأجيل المناقشة	٧٦	المادة ٥٦	المحاضر الحرفية والتسجيلات الصوتية
إفقال باب المناقشة	٧٧	٥٧	نشر المحاضر والتسجيلات الصوتية وحفظها
ترتيب الاقتراحات الإجرائية	٧٨	٥٨	محاضر الجلسات الخاصة
		رابع عشر - مشروعات القرارات	
أحكام عامة	٧٩	المادة ٥٩	الجلسات العلنية
معايير قبول مشروعات القرارات المتعلقة بمشروع البرنامج والميزانية	٨٠	٦٠	الجلسات الخاصة
النظر في قبول مشروعات القرارات المتعلقة بمشروع البرنامج والميزانية	٨١	٦١	توزيع القرارات
إعادة دراسة الاقتراحات في الجلسة العامة	٨٢	ثالث عشر - إدارة المناقشات وحق الكلام	
		المادة ٦٢	النصاب القانوني
		٦٣	المجلس التنفيذي
خامس عشر - التصويت		٦٤	منظمة الأمم المتحدة
حق التصويت	المادة ٨٣	٦٥	الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى
الأغلبية البسيطة	٨٤	٦٦	الدول غير الأعضاء
أغلبية الثلثين	٨٥	٦٧	حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية
معنى عبارة «الأعضاء الحاضرون والمصوتون»	٨٦	٦٨	فلسطين
التصويت	٨٧	٦٩	المنظمات الدولية غير الحكومية أو شبه الحكومية
التصويت نداء بالاسم	٨٨	٧٠	الكلمات
القواعد الواجب اتباعها أثناء التصويت	٨٩		

١٠٦	التصويت على الاقتراح	٩٠	تعليل التصويت
١٠٧	الاقتراحات التالية	٩١	ترتيب التصويت على الاقتراحات
١٠٨	عقد التعيين	٩٢	التصويت المجزأ
		٩٣	التصويت على التعديلات
عشرين -	تعيين المراجع الخارجي للحسابات	٩٤	الاقتراع السري
المادة ١٠٩	طرائق تعيين المراجع الخارجي للحسابات	٩٥	نتائج الانتخابات
		٩٦	تساوي الأصوات
حاديا وعشرين -	إجراءات تعديل الميثاق التأسيسي	سادس عشر -	إجراءات اجتماعات لجان المؤتمر وهيئاته الفرعية الأخرى
المادة ١١٠	مشروعات التعديل	المادة ٩٧	إجراءات اجتماعات لجان المؤتمر وهيئاته الفرعية الأخرى
١١١	التغييرات الجوهرية		
١١٢	التغييرات الشكلية	سابع عشر -	قبول الأعضاء الجدد
١١٣	البت في نوع التغييرات المقترحة	المادة ٩٨	الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة
ثانيا وعشرون -	تعديل النظام الداخلي وإيقاف تطبيقه	٩٩	الدول غير الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والأقاليم أو مجموعات الأقاليم
المادة ١١٤	تعديل النظام الداخلي	١٠٠	بحث طلبات الانضمام
١١٥	إيقاف تطبيقه	١٠١	الإشعار بقبول الانضمام
	الذيل ١ :	ثامن عشر -	انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي
	الإجراءات الواجب تطبيقها على الانتخابات بالاقتراع السري.	المادة ١٠٢	الانتخابات
		١٠٣	الأهلية لإعادة الانتخاب
	الذيل ٢ :	١٠٤	مدة العضوية
	إجراءات انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي.	تاسع عشر -	تعيين المدير العام
		المادة ١٠٥	اقتراح المجلس التنفيذي

أولاً - الدورات

الدورات العادية

التواتر وتاريخ الافتتاح

المادة ١

[ميثاق، رابعة/دال/٩] (١)

- ١ - يجتمع المؤتمر العام في دورة عادية مرة كل سنتين.
- ٢ - يحدد المدير العام تاريخ افتتاح الدورة، وذلك بعد استشارة أعضاء المجلس التنفيذي وسلطات الدولة الداعية والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، ومع مراعاة أي تفضيل يكون قد أبداه المؤتمر العام في دورته السابقة.

مكان انعقاد الدورة

المادة ٢

يحدد المؤتمر العام أثناء دورته العادية مكان انعقاد الدورة التالية، بناء على اقتراح المجلس التنفيذي.

الدعوة الموجهة من الدول الأعضاء

المادة ٣

- ١ - يحق لأية دولة دعوة عضو أو تدعو المؤتمر العام الى الاجتماع في اراضيها. ويحيط المدير العام المجلس التنفيذي والمؤتمر العام علماً بهذه الدعوات.
- ٢ - عند تحديد مكان انعقاد الدورة التالية لا ينظر المجلس التنفيذي والمؤتمر العام إلا في الدعوات التي أرسلت الى المدير العام قبل موعد افتتاح الدورة الجارية بستة أسابيع على الأقل، مصحوبة بمعلومات تفصيلية عن التسهيلات المحلية.

تغيير مكان انعقاد الدورة

المادة ٤

إذا رأى المجلس التنفيذي أن هناك ظروفا معينة تجعل من غير المستحسن اجتماع المؤتمر العام في المكان الذي حدد أثناء الدورة السابقة، فله أن يدعو المؤتمر العام الى الاجتماع في مكان آخر، وذلك بعد استشارة الدول الأعضاء وموافقة أغليبتها.

(١) تشير الأرقام الموضوعة بين قوسين الى مواد الميثاق التأسيسي لليونسكو.

الدورات الاستثنائية

المادة ٥

الدعوة ومكان انعقاد الدورة

[ميثاق، رابعة/دال/٩]

- ١ - للمؤتمر العام أن يجتمع في دورة استثنائية إذا قرر ذلك بمبادرة منه أو بناء على دعوة المجلس التنفيذي أو على طلب ثلث الدول الأعضاء على الأقل.
- ٢ - تعقد الدورات الاستثنائية في مقر المنظمة، إلا إذا رأى المجلس التنفيذي ضرورة دعوة المؤتمر العام الى الاجتماع في مكان آخر.

الدورات العادية والدورات الاستثنائية

المادة ٦

الإشعار بانعقاد الدورات

- ١ - يخطر المدير العام الدول الأعضاء في المنظمة والأعضاء المنتسبين إليها قبل الاجتماع بتسعين يوماً على الأقل بتاريخ ومكان انعقاد الدورة العادية، ويخطر بتاريخ ومكان انعقاد الدورة الاستثنائية قبل الاجتماع بثلاثين يوماً على الأقل إن أمكن ذلك.
- ٢ - يخطر المدير العام منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بانعقاد أي دورة من دورات المؤتمر العام ويدعوها الى إيفاد ممثلين عنها لحضور الدورة.
- ٣ - يخطر المدير العام المنظمات الدولية الحكومية المختصة بانعقاد أي دورة من دورات المؤتمر العام ويدعوها الى إرسال مراقبين عنها.
- ٤ - قبل انعقاد كل دورة من دورات المؤتمر العام يضع المجلس التنفيذي قائمة بالدول غير الأعضاء في اليونسكو والتي ينبغي دعوتها لإرسال مراقبين عنها الى تلك الدورة. ويشترط في ذلك موافقة أغلبية الثلثين. ويخطر المدير العام الدول المدرجة في القائمة بموعد انعقاد الدورة ويدعوها الى إرسال مراقبين عنها.
- ٥ - يدرج المجلس التنفيذي في القائمة المناسبة، قبل كل دورة من دورات المؤتمر العام، حركات التحرير الأفريقية التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية، كي ترسل مراقبين عنها الى تلك الدورة، ويخطر المدير العام حركات التحرير المدرجة بهذه القائمة بموعد انعقاد الدورة ويدعوها الى إرسال مراقبين.

- ٦ - يدرج المجلس التنفيذي في القائمة المناسبة، قبل كل دورة من دورات المؤتمر العام، فلسطين كي ترسل مراقبين عنها الى تلك الدورة، ويخطر المدير العام فلسطين بموعد انعقاد الدورة ويدعوها الى إرسال مراقبين.
- ٧ - [ميثاق، رابعة/هـاء/١٤] يخطر المدير العام أيضا المنظمات الدولية غير الحكومية أو شبه الحكومية المقبولة في نظام التشاور بانعقاد أي دورة من دورات المؤتمر العام، ويدعوها الى إيفاد مراقبين عنها.

قبول مراقبين آخرين

المادة ٧

[ميثاق، رابعة/هـاء/١٣]
وحادية عشرة/٤]

للمؤتمر العام، بناء على توصية المجلس التنفيذي وبموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين، أن يقبل كمراقبين في بعض دوراته أو دورات لجانه ممثلين عن منظمات دولية غير حكومية أو شبه حكومية.

تأجيل الدورة

المادة ٨

للمؤتمر العام أن يقرر أثناء إحدى دوراته أن يوقف أعماله وأن يستأنفها في موعد لاحق.

ثانيا - جدول الأعمال ووثائق العمل

الدورات العادية

إعداد جدول الأعمال المؤقت

المادة ٩

- ١ - [ميثاق، خامسة/باء/٦] يعد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت على أساس قائمة الموضوعات التي اقترحت بموجب المادة ١٠، قبل افتتاح الدورة بمائة يوم على الأقل.
- ٢ - يبلغ جدول الأعمال هذا الى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين قبل افتتاح الدورة بتسعين يوما على الأقل.

المادة ١٠

محتويات جدول الأعمال المؤقت

[ميثاق، خامسة/باء/١٠]

- يشتمل جدول الأعمال المؤقت للدورة على :
- (أ) تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة منذ آخر دورة عادية للمؤتمر العام، ويتولى تقديمه رئيس المجلس التنفيذي؛
- (ب) الموضوعات التي قرر المؤتمر العام إدراجها في جدول الأعمال؛
- (ج) الموضوعات التي تقترحها منظمة الأمم المتحدة وفقا للمادة الثالثة من الاتفاق المعقود بين المنظمتين؛
- (د) الموضوعات التي تقترحها أية دولة عضو في المنظمة أو أي عضو منتسب إليها؛
- (هـ) الموضوعات المتعلقة بالميزانية والحسابات؛
- (و) الموضوعات التي يرى المدير العام ضرورة إثارتها؛
- (ز) أية موضوعات أخرى يدرجها المجلس التنفيذي.

[ميثاق، تاسعة/٢]

وثائق العمل

المادة ١١

- ١ - ينبغي، بقدر الإمكان، أن تتسلم الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون جميع الوثائق اللازمة لدراسة مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت، وذلك قبل موعد افتتاح الدورة بخمسة وعشرين يوما على الأقل.
- ٢- يجب أن تتسلم الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون مشروع البرنامج وتقديرات الميزانية التي يعدها المدير العام ويعرضها المجلس التنفيذي على المؤتمر العام، وذلك قبل افتتاح الدورة بثلاثة أشهر على الأقل، كما يجب أن تتسلم الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون، قبل افتتاح الدورة بثلاثة أشهر على الأقل، التوصيات التي يرى المجلس التنفيذي إصدارها بشأن مشروع البرنامج وتقديرات الميزانية الخاصة به.
- ٣- إذا طلبت أثناء الجلسات العامة للمؤتمر العام أو أثناء اجتماعات هيئاته الفرعية وثائق غير التي أشير إليها في الفقرة ١ من هذه المادة، فينبغي للمدير العام، قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن، أن يقدم تقديرا لتكاليف الوثائق الإضافية المطلوبة.

إدراج موضوعات إضافية في جدول الأعمال

المادة ١٢

- ١ - لكل دولة عضو أو عضو منتسب أن تطلب إدراج موضوعات إضافية في جدول الأعمال، وذلك قبل التاريخ المحدد لافتتاح الدورة بستة أسابيع على الأقل.

- ٢ - للمجلس التنفيذي والمدير العام أيضا أن يدرجا موضوعات إضافية في جدول الأعمال في غضون المهلة ذاتها.
- ٣ - تدرج هذه الموضوعات الإضافية في قائمة إضافية ترسل الى الدول الأعضاء في المنظمة والى الأعضاء المنتسبين إليها قبل الموعد المحدد لافتتاح الدورة بعشرين يوما على الأقل.
- ٤ - بعد انقضاء مهلة الأسابيع الستة المذكورة في الفقرة ١، لا يجوز إدراج موضوعات جديدة في جدول الأعمال إلا وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥ والفقرة ١ (ج) من المادة ٤٢ من النظام الداخلي.
- ٥ - ينبغي بقدر الإمكان أن تتسلم الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون الوثائق اللازمة لدراسة الموضوعات الإضافية قبل افتتاح الدورة بعشرة أيام على الأقل.

جيم

إعداد جدول الأعمال المعدل

المادة ١٣

يعد المجلس التنفيذي جدول أعمال معدلا على أساس جدول الأعمال المؤقت والقائمة الإضافية.

اعتماد جدول الأعمال

المادة ١٤

- ١ - يقدم رئيس المجلس التنفيذي جدول الأعمال المعدل الى المؤتمر العام لإقراره في أقرب فرصة ممكنة بعد افتتاح الدورة.
- ٢ - للمؤتمر العام أو لأي لجنة من لجانها أو لأي هيئة من هيئاته الفرعية الأخرى أن يطلب رأي المجلس التنفيذي بشأن أي موضوع مدرج في جدول الأعمال. وعلى الهيئة التي تتقدم بهذا الطلب أن تؤجل اتخاذ أي قرار في الموضوع ريثما يتاح الوقت الكافي في تقديرها لينظر المجلس التنفيذي في طلبها.

تعديل بنود جدول الأعمال أو حذفها وإضافة بنود جديدة

المادة ١٥

- ١ - يجوز تعديل بعض الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال أو حذفها منه أثناء دورة المؤتمر العام، وذلك بناء على قرار يتخذ بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين.
- ٢ - يجوز إضافة موضوعات جديدة هامة وعاجلة في جدول الأعمال، وذلك بناء على قرار يتخذ بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين. ولكن يتعين إحالة هذه الموضوعات الجديدة الى مكتب المؤتمر قبل

التصويت عليها، لكي يعد تقريراً بشأنها وفقاً للفقرة (١) (ج) من المادة ٤٢. ويتعين تأجيل النقاش في أي موضوع جديد يدرج في جدول الأعمال على هذا النحو، إذا طلبت ذلك أية دولة عضو أو أي عضو منتسب، على ألا تزيد مدة التأجيل على سبعة أيام من تاريخ إدراج الموضوع في جدول الأعمال.

التنسيق بين أعمال اليونسكو وأعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

المادة ١٦

- ١ - عندما يتضمن أي بند من البنود المقترح إدراجها في جدول أعمال الدورة وفقاً لهذا النظام مشروعاً يترتب عليه اضطلاع اليونسكو بأوجه نشاط جديدة في ميادين تهم مباشرة منظمة الأمم المتحدة أو واحدة أو أكثر من وكالاتها المتخصصة غير اليونسكو، فإن المدير العام يتشاور مع المنظمات المعنية ويقدم إلى المؤتمر العام تقريراً عن كيفية تنسيق استخدام موارد تلك المنظمات.
- ٢ - عندما يقدم أثناء إحدى الجلسات اقتراح يرمي إلى اضطلاع اليونسكو بأوجه نشاط جديدة متعلقة بمسائل تهم مباشرة منظمة الأمم المتحدة أو واحدة أو أكثر من وكالاتها المتخصصة غير اليونسكو، فإن المدير العام يوضح متضمنات هذا الاقتراح، بعد التشاور قدر الإمكان مع ممثلي المنظمات الأخرى المعنية الحاضرين في الدورة.
- ٣ - قبل اتخاذ قرار بشأن الاقتراحات المشار إليها في الفقرتين السابقتين، على المؤتمر العام أن يتأكد من أن مشاورات كافية قد أجريت مع المنظمات المعنية.

الدورات الاستثنائية

إعداد جدول الأعمال المؤقت

المادة ١٧

[ميثاق، خامسة/باء/٦]

- ١ - يعد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت.
- ٢ - ويبلغ هذا الجدول إلى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين قبل افتتاح الدورة بثلاثين يوماً على الأقل.

محتويات جدول الأعمال المؤقت

المادة ١٨

يقتصر جدول أعمال الدورة الاستثنائية على الموضوعات التي تقترحها الهيئة

التي طلبت عقد الدورة، أو الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون إذا كانت الدول الأعضاء هي التي طلبت عقد الدورة.

إدراج موضوعات إضافية في جدول الأعمال

المادة ١٩

لأية دولة عضو أو أي عضو منتسب، وللمجلس التنفيذي، وللمدير العام أن يطلب إدراج موضوعات إضافية في جدول الأعمال، وذلك حتى حلول الموعد المحدد لافتتاح الدورة.

اعتماد جدول الأعمال

المادة ٢٠

- ١ - يعرض جدول الأعمال المؤقت على المؤتمر العام بأسرع وقت ممكن بعد افتتاح الدورة الاستثنائية لإقراره بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين.
- ٢ - تعرض الموضوعات الإضافية أيضا على المؤتمر العام للموافقة عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين.

ثالثا - الوفود

تشكيلها

المادة ٢١

[ميثاق، رابعة/ألف/١]

- ١ - تعين كل دولة عضو أو عضو منتسب عددا من المندوبين لا يتجاوز الخمسة يجري اختيارهم بعد التشاور مع اللجنة الوطنية أو مع المؤسسات والهيئات التربوية والعلمية والثقافية إن لم تكن هناك لجنة وطنية.
- ٢ - يجوز أيضا لكل وفد أن يضم ما لا يزيد على خمسة مندوبين مناوبين وأي عدد من المستشارين والخبراء ترتئيه كل دولة عضو وكل عضو منتسب.

تمثيل الدول الأعضاء في اللجان والهيئات الفرعية الأخرى

المادة ٢٢

لرئيس الوفد أن يعين أي مندوب أو مندوب مناوب أو مستشار أو خبير من أعضاء وفده لتمثيل هذا الوفد في أي لجنة أو هيئة فرعية تابعة للمؤتمر العام. وللممثل الرئيسي للوفد في أي لجنة أو هيئة فرعية أخرى تابعة للمؤتمر أن يكون مصحوبا بالعدد الذي يرتئيه من أعضاء وفده لمعاونته في مهامه، إلا إذا

نص على غير ذلك في هذا النظام ، بيد أنه يحق للجنة أو للهيئة الفرعية الأخرى المعنية وضع قيود خاصة في هذا الصدد إذا دعت طبيعة العمل أو الظروف المادية الى ذلك.

رابعاً - وثائق الاعتماد

تقديم وثائق الاعتماد

المادة ٢٣

- ١ - تصدر وثائق اعتماد المندوبين والمندوبين المناوبين إما عن رئيس الدولة أو الحكومة أو عن وزير الخارجية. غير أن المنظمة تعتبر وثائق الاعتماد الموقعة من وزير آخر مختص كافية إذا أبلغ وزير خارجية الدولة العضو المعنية المدير العام كتابة بأن هذا الوزير مفوض في إصدار وثائق الاعتماد.
- ٢ - تصدر السلطات المختصة وثائق الاعتماد الخاصة بمندوبي الأعضاء المنتسبين والأعضاء المناوبين لهم.
- ٣ - ترسل وثائق الاعتماد هذه الى المدير العام. وترسل أسماء رؤساء الوفود والمندوبين والمناوبين الى المدير العام قبل موعد افتتاح الدورة بأسبوع.
- ٤ - ترسل الى المدير العام أيضا أسماء الخبراء والمستشارين الملحقين بالوفود.

أسماء الممثلين والمراقبين

المادة ٢٤

- ١ - ترسل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الى المدير العام أسماء ممثليها، وذلك قبل الموعد المحدد لافتتاح الدورة بأسبوع على الأقل إن أمكن ذلك.
- ٢ - على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في اليونسكو، وكذلك الدول التي ليست أعضاء في منظمة الأمم المتحدة أو اليونسكو، والمنظمات الدولية الحكومية التي تدعى الى الدورة، والمنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية المقبولة في نظام التشاور، أن ترسل أسماء مراقبيها الى المدير العام قبل الموعد المحدد لافتتاح الدورة بأسبوع إن أمكن ذلك.

حضور الدورة بصفة مؤقتة

كل مندوب أو مندوب مناوب أو مراقب أو ممثل يثير قبوله اعتراض دولة عضو أو عضو منتسب، يشترك في الدورة بصفة مؤقتة وبنفس الحقوق التي للمندوبين أو المندوبين المناوبين أو المراقبين أو الممثلين الآخرين، وذلك الى حين أن تقدم لجنة فحص أوراق الاعتماد تقريرها ويصدر المؤتمر العام قراره بشأنه.

جيم

خامسا - تنظيم المؤتمر

الدورة العادية

- ١ - [ميثاق، رابعة/دال/١٠ و ١١] ينتخب المؤتمر العام في بدء كل دورة رئيسا ونوابا للرئيس لا يتجاوز عددهم ستة وثلاثين مراعيًا في ذلك ظروف كل دورة ومتطلباتها الخاصة، كما يشكل اللجان والهيئات الفرعية الأخرى الضرورية لسير أعماله.
- ٢ - تشمل لجان المؤتمر العام لجنة فحص وثائق الاعتماد ولجنة الترشيحات واللجنة القانونية ولجنة المقر ومكتب المؤتمر.
- ٣ - تنظم اللجان والهيئات الفرعية الأخرى على أساس جدول أعمال كل دورة وعلى نحو يتيح دراسة وافية بقدر الإمكان لخطوط سياسة المنظمة والنهج العام الذي تسلكه.

الدورة الاستثنائية

ينتخب الرئيس ونواب الرئيس وتنشأ اللجان والهيئات الفرعية الأخرى حسبما يقتضيه جدول أعمال الدورة.

سادسا - الرئيس ونواب الرئيس

الرئيس المؤقت

عند افتتاح كل دورة من دورات المؤتمر العام، يرأس الاجتماع الرئيس المنتخب في الدورة السابقة أو، في غيابه، رئيس الوفد الذي انتخب منه رئيس الدورة السابقة، وذلك الى أن ينتخب المؤتمر العام رئيسا للدورة.

الانتخابات

المادة ٢٩

- ١ - ينتخب المؤتمر العام في كل دورة من دوراته العادية، بناء على اقتراح لجنة الترشيحات، رئيسا يستمر في منصبه حتى انتخاب رئيس الدورة العادية التالية.
- ٢ - ينتخب المؤتمر العام أيضا، بناء على اقتراح لجنة الترشيحات، عددا من نواب الرئيس لا يتجاوز ستة وثلاثين، يستمرون في مناصبهم حتى اختتام الدورة التي انتخبوا فيها.
- ٣ - يراعى في انتخاب نواب الرئيس أن يكفل الصفة التمثيلية لمكتب المؤتمر.

صلاحيات الرئيس

المادة ٣٠

- ١ - يقوم الرئيس، بالإضافة الى ممارسة الصلاحيات المخولة له بموجب أحكام أخرى واردة في هذا النظام، بإعلان افتتاح واختتام كل جلسة عامة من جلسات المؤتمر، وإدارة المناقشات، وكفالة الالتزام بأحكام هذا النظام، وإعطاء الكلمة، وطرح الموضوعات للتصويت، وإعلان القرارات. وهو يبت في نقاط النظام، ويتولى، وفقا لأحكام هذا النظام، إدارة كل جلسة وحفظ النظام فيها. وللرئيس أن يقترح على المؤتمر العام، أثناء مناقشة بند ما، تحديد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين، وتحديد عدد المرات التي يجوز لكل متكلم أن يتكلم فيها، وإقفال قائمة المتكلمين أو إقفال باب المناقشة؛ وله أيضا أن يقترح تعليق الجلسة أو رفعها، أو تأجيل مناقشة البند قيد البحث.
- ٢ - لا يشترك الرئيس في التصويت، ولكن يجوز أن يقوم عضو آخر من وفده بالتصويت مكانه.
- ٣ - يخضع الرئيس، في ممارسته لمهامه، لسلطة المؤتمر العام.
- ٤ - ويشارك رئيس المؤتمر العام، بحكم منصبه، في جلسات المجلس التنفيذي بصفة استشارية.

الرئيس بالإنابة

المادة ٣١

- ١ - إذا رأى الرئيس ضرورة لتغييره مدة الجلسة أو أثناء جزء منها فعليه أن يعين أحد نوابه ليحل محله.

- ٢ - إذا اضطر الرئيس الى التغيب مدة تزيد على يومين فللمؤتمر العام، بناء على اقتراح المكتب، أن ينتخب أحد نواب الرئيس كرئيس بالإنبابة طيلة مدة غياب الرئيس.
- ٣ - ويكون لنائب الرئيس الذي يعمل بصفة رئيس أو رئيس بالإنبابة ما للرئيس من صلاحيات ومسؤوليات.

سابعاً - لجان المؤتمر

لجنة فحص وثائق الاعتماد

المادة ٣٢

- ١ - تشكل لجنة فحص وثائق الاعتماد من تسعة أعضاء ينتخبهم المؤتمر العام بناء على اقتراح الرئيس المؤقت.
- ٢ - وتتولى اللجنة انتخاب رئيسها.

مهام لجنة فحص وثائق الاعتماد

المادة ٣٣

- ١ - تتولى اللجنة فحص وثائق اعتماد وفود الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين وممثلي منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمراقبين الذين توفدهم الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى، وتقدم على الفور تقريراً بذلك الى المؤتمر.
- ٢ - عندما تقدم الى اللجنة وثائق اعتماد من قبل وفود دول لم تبلغ المنظمة رسمياً بقبولها الميثاق التأسيسي وفقاً للإجراءات التي تنص عليها المادة الخامسة عشرة من الميثاق، تخطر اللجنة المؤتمر بذلك.
- ٣ - تفحص اللجنة أيضاً وثائق اعتماد المراقبين الذين تعينهم المنظمات الدولية غير الحكومية وشبه الحكومية التي تقبل في المؤتمر وفقاً للفقرة (٧) من المادة ٦ والمادة ٧ من هذا النظام، وتقدم تقريراً بشأنها.

لجنة الترشيحات

المادة ٣٤

- ١ - تشكل لجنة الترشيحات من رؤساء كل الوفود التي تتمتع بحق التصويت في المؤتمر.
- ٢ - ولرئيس أي وفد أن يعين عضواً آخر من وفده لحضور الجلسات والتصويت مكانه.
- ٣ - ولممثل كل وفد في اللجنة أن يستعين بعضو آخر من وفده.
- ٤ - تتولى اللجنة انتخاب رئيسها.

مهام لجنة الترشيحات

المادة ٣٥

- ١ - بعد أن تطلع لجنة الترشيحات على تقرير المجلس التنفيذي، ودون أن تكون ملتزمة بتاتا بقبول التوصيات الواردة فيه، فإنها تحدد وتقدم الى المؤتمر العام قائمة المرشحين لمنصب رئيس المؤتمر العام ولمناصب نواب الرئيس، كما تقدم الى المؤتمر العام اقتراحات بشأن تشكيل لجانته وهيئاته الفرعية الأخرى، بما فيها اللجان والهيئات الفرعية التي لا تمثل فيها كل الدول الأعضاء.
- ٢ - للجنة أن تعرض على اللجان والهيئات الفرعية الأخرى أسماء المرشحين لمناصب رؤسائها ونوابهم ومقرريها للنظر فيها.
- ٣ - لا ينتخب غير ممثلي الدول الأعضاء لمناصب رئيس المؤتمر ونواب الرئيس ورؤساء اللجان والهيئات الفرعية الأخرى ونواب رؤسائها أو مقرريها.
- ٤ - تنظر لجنة الترشيحات أيضا في أسماء المرشحين للمناصب الشاغرة في المجلس التنفيذي أخذة في اعتبارها المبادئ المنصوص عليها في المادة الخامسة-ألف/٣ من الميثاق التأسيسي، وتقدم الى المؤتمر ملاحظات عامة عن الكيفية التي ينبغي بها تطبيق هذه المادة وتقدم كذلك قائمة بأسماء الدول الأعضاء المرشحة.
- ٥ - للجنة الترشيحات أيضا أن تعرض على المؤتمر العام اقتراحات بشأن تشكيل هيئات أخرى يجب أن ينتخب المؤتمر العام أعضائها أو أن يعينهم بطريقة أخرى.

اللجنة القانونية

المادة ٣٦

- ١ - تشكل اللجنة القانونية من واحد وعشرين عضوا ينتخبهم المؤتمر العام إبان دورته السابقة بناء على توصية لجنة الترشيحات
- ٢ - تتولى اللجنة انتخاب رئيسها.
- ٣ - تجتمع اللجنة التي تشكل لدورة للمؤتمر العام، كلما اقتضى الأمر، قبل افتتاح دورته العادية التالية بناء على دعوة من رئيسه بمبادرة منه أو بناء على طلب المجلس التنفيذي.

- ١ - تنظر اللجنة القانونية في :
 - (أ) مشروعات تعديل الميثاق التأسيسي والنظام الداخلي للمؤتمر العام؛
 - (ب) بنود جدول الأعمال التي يحيلها إليها المؤتمر العام؛
 - (ج) طلبات إعادة النظر التي يقدمها الى المؤتمر العام مقدمو مشروعات القرارات التي اعتبرها المدير العام غير مقبولة من حيث الشكل وفقا للمادة ٨٠؛
 - (د) المسائل القانونية التي يحيلها إليها المؤتمر العام أو إحدى هيئاته.
- ٢ - تنظر اللجنة أيضا في التقارير الخاصة الأولى المتعلقة بأي اتفاقية دولية أو توصية والتي ترسلها الدول الأعضاء عملا بالفقرة ٢ من المادة ١٦ من "النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء وبالاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي"، أو عملا بأي قرار آخر يتخذه المؤتمر العام، والتي تتضمن المعلومات المنصوص عليها في القرار ٥٠ الذي اتخذه المؤتمر العام في دورته العاشرة.
- ٣ - ترفع اللجنة تقاريرها الى المؤتمر العام مباشرة أو الى الهيئة التي أحالت إليها الموضوع أو التي يعينها المؤتمر العام.

تفسير الميثاق التأسيسي

- ١ - يجوز استشارة اللجنة القانونية في أي مسألة تتعلق بتفسير الميثاق التأسيسي والنظم الأخرى.
- ٢ - تصدر اللجنة آراءها بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين.
- ٣ - اللجنة أن تقرر بالأغلبية البسيطة توصية المؤتمر العام باستشارة محكمة العدل الدولية في أي مسألة تتعلق بتفسير الميثاق التأسيسي.
- ٤ - في حالة وقوع خلاف تكون المنظمة طرفا فيه، فللجنة القانونية أن تقرر بالأغلبية البسيطة توصية المؤتمر العام بعرضه للبت النهائي فيه على هيئة للتحكيم يتخذ المجلس التنفيذي الترتيبات اللازمة لتشكيلها.

[ميثاق، رابعة عشرة/٢]

المادة ٣٩

لجنة المقر

- ١ - تتألف لجنة المقر من أربعة وعشرين عضوا ينتخبهم المؤتمر العام لمدة أربع سنوات ويجدد نصف الأعضاء في كل دورة من دوراته العادية بناء على توصية لجنة الترشيحات وينبغي أن يكون التوزيع الجغرافي لأعضاء اللجنة مطابقا للتوزيع الجغرافي لأعضاء المجلس التنفيذي.
- ٢ - تنتخب اللجنة مكتبا لها يتألف من رئيس ونائبين للرئيس ومقرر وعضوين، بحيث تمثل فيه كل المجموعات الجغرافية.

المادة ٣٩ مكرر

حكم انتقالي

في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام تحدد، بصفة استثنائية، فترة عضوية نصف الدول الأعضاء المنتخبة بمدة سنتين. وسيجري تعيين هذه الدول الأعضاء بالقرعة.

المادة ٤٠

مهام لجنة المقر

- ١ - تعد اللجنة وتنسق مع المدير العام السياسة الخاصة بإدارة المقر، وتقدم له في هذا الصدد كل ما تراه مفيدا من التوجيهات والتوصيات.
- ٢ - تجتمع اللجنة، كلما اقتضى الأمر، لبحث المسائل المتعلقة بالمقر التي يعرضها المدير العام أو أحد أعضاء اللجنة.
- ٣ - تقدم اللجنة تقريرا الى المؤتمر العام بشأن الأعمال التي أنجزت والبرنامج المزمع تنفيذه مستقبلا.

المادة ٤١

مكتب المؤتمر

- ١ - يشكل مكتب المؤتمر من الرئيس ونواب الرئيس ورؤساء لجان المؤتمر العام.
- ٢ - يشارك رئيس المجلس التنفيذي، أو أحد نواب الرئيس في حالة غيابه، في جلسات مكتب المؤتمر دون أن يكون له حق التصويت.
- ٣ - يرأس رئيس المؤتمر جلسات المكتب، وإذا لم يتمكن من حضور إحدى الجلسات فتطبق حينئذ أحكام المادة ٣١.
- ٤ - في حالة غياب رئيس لجنة ما، ينوب عنه في مكتب المؤتمر العام أحد نواب الرئيس، وفي حالة غياب هؤلاء ينوب عنه مقرر اللجنة.

المادة ٤٢

مهام مكتب المؤتمر

- ١ - يتولى مكتب المؤتمر المهام التالية :
(أ) تحديد مواعيد الجلسات العامة للمؤتمر، وتاريخها وجدول أعمالها؛

(ب) تنسيق أعمال المؤتمر ولجانه وهيئاته الفرعية الأخرى؛
(ج) النظر في طلبات إدراج موضوعات جديدة في جدول الأعمال
وتقديم تقرير بهذا الشأن الى المؤتمر العام، مع مراعاة أحكام
المادة ١٥؛

(د) معاونة الرئيس في إدارة أعمال الدورة بصفة عامة.
٢ - لا يناقش المكتب، أثناء قيامه بهذه المهام، جوهر أي موضوع إلا بالقدر
اللازم لمعرفة ما إذا كان عليه أن يوصي بإدراج الموضوعات الجديدة
في جدول الأعمال أم لا.

ثامنا - لجان المؤتمر وهيئاته الفرعية الأخرى

إنشاء اللجان والهيئات الفرعية الأخرى

المادة ٤٣

ينشئ المؤتمر العام في كل دورة عادية أو استثنائية اللجان والهيئات الفرعية
الأخرى التي يرى أنها ضرورية لسير أعمال الدورة.

[ميثاق، رابعة/دال/١١]

اللجان الخاصة التي تكونها اللجان والهيئات الفرعية الأخرى

المادة ٤٤

لكل لجنة أو هيئة فرعية أخرى ينشئها المؤتمر العام أن تكون اللجان الخاصة
الضرورية، لعملها وتتولى كل من هذه اللجان الخاصة اختيار أعضاء هيئة
مكتبها.

تشكيل اللجان

المادة ٤٥

تشكل كل لجنة ينشئها المؤتمر العام من ممثل عن كل وفد من الوفود الحاضرة
في الدورة، يعاونه أعضاء من وفده بالعدد الذي يراه ضروريا، مع مراعاة
أحكام المادة ٢٢.

تشكيل الهيئات الفرعية الأخرى

المادة ٤٦

يحدد تشكيل كل هيئة فرعية في القرار الخاص بإنشاء هذه الهيئة.

حق الأعضاء الآخرين في الكلام

المادة ٤٧

لأي عضو من أعضاء اللجان والهيئات الفرعية الأخرى أن يطلب من الرئيس
إعطاء الكلمة لأعضاء آخرين من وفده أيا كانت صفتهم.

انتخاب أعضاء المكاتب

المادة ٤٨

- ١ - تنتخب كل من اللجان التي ينشئها المؤتمر العام في كل دورة من دوراته والتي تضم ممثلين لجميع الدول الأعضاء، رئيساً وأربعة نواب للرئيس، ومقرراً.
- ٢ - تنتخب كل لجنة أو هيئة فرعية أخرى ينشئها المؤتمر العام ولا تمثل فيها كل الدول الأعضاء، رئيساً، وكذلك نائبا أو نائبين للرئيس ومقرراً عند الاقتضاء.
- ٣ - عند إجراء هذه الانتخابات يجوز للجان وللهيئات الفرعية الأخرى أن تأخذ في الاعتبار أية توصية مقدمة في هذا الشأن من لجنة الترشيحات وفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٣٥.
- ٤ - تسري أحكام الفقرة ٣ من المادة ٣٥ على الانتخابات المشار إليها في هذه المادة.

تاسعا - مهام المدير العام والأمانة

مهام المدير العام والأمانة

المادة ٤٩

[ميثاق، سادسة/٣]

- ١ - يشارك المدير العام أو ممثله، دون أن يكون له حق التصويت، في جميع جلسات المؤتمر العام، بما فيها جلسات اللجان والهيئات الفرعية الأخرى.
- ٢ - للمدير العام ولأي موظف من موظفي الأمانة الذين يعينهم أن يدلي في أي وقت وبموافقة الرئيس، سواء في المؤتمر أو في أية لجنة أو هيئة فرعية أخرى تابعة له، ببيانات شفوية أو كتابية بشأن أي موضوع مطروح للبحث.
- ٣ - يضع المدير العام تحت تصرف المؤتمر العام موظفاً يضطلع بمهام أمين المؤتمر العام.
- ٤ - يوفر المدير العام الموظفين الذين يحتاج إليهم المؤتمر العام أو أي هيئة قد ينشئها.
- ٥ - تتولى الأمانة، تحت سلطة المدير العام، تسلّم وترجمة وتوزيع وثائق وتقارير وقرارات المؤتمر العام ولجانه، وتؤمّن الترجمة الفورية للخطب التي تلقى أثناء الجلسات وتحديد وتوزيع المحاضر المختصرة والحرفية للجلسات، وحفظ الوثائق في محفوظات المؤتمر العام، والقيام بجميع الأعمال الأخرى التي قد يتطلبها المؤتمر.

عاشرا - لغات المؤتمر

لغات العمل

المادة ٥٠

لغات العمل في المؤتمر العام هي الاسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

لغة البلد الذي ينعقد فيه المؤتمر العام

المادة ٥١

عندما ينعقد المؤتمر في بلد لا تكون لغته القومية من لغات العمل يرخص للمجلس التنفيذي باتخاذ ترتيبات خاصة بشأن استعمال لغة ذلك البلد أثناء انعقاد المؤتمر.

الترجمة الفورية من لغات أخرى

المادة ٥٢

للمندوبين أن يتكلموا بأية لغة يشاؤونها غير لغات العمل، ولكن عليهم أن يؤمّنوا الترجمة الفورية لكلماتهم الى إحدى لغات العمل التي يختارونها. وتؤمّن الأمانة ترجمتها الى لغات العمل الأخرى.

استعمال لغات العمل

المادة ٥٣

تصدر كل وثائق العمل، باستثناء يومية المؤتمر العام، بلغات العمل. وتصدر المحاضر الحرفية للجلسات العامة بصورة مؤقتة في طبعة واحدة تثبت فيها كل خطبة بلغة العمل التي يستخدمها المتحدث، وتصدر بصورتها النهائية في طبعة واحدة تثبت فيها الخطب بلغات العمل التي يستخدمها المتحدثون وتعبئها، إن كانت الخطب بلغة عمل غير الإنجليزية أو الفرنسية، ترجمة بإحدى هاتين اللغتين بالتناوب من جلسة لأخرى.

اللغات الرسمية

المادة ٥٤

- ١ - اللغات الرسمية للمؤتمر العام هي الاسبانية والإنجليزية والإيطالية والبرتغالية والروسية والصينية والعربية والفرنسية والهندية.
- ٢ - ويجوز أيضا الاعتراف بأية لغة أخرى لغة رسمية للمؤتمر العام، وذلك بناء على طلب الدولة العضو أو الدول الأعضاء المعنية، على ألا يسمح لأية دولة عضو أن تطلب الاعتراف بأكثر من لغة واحدة.

استعمال اللغات الرسمية

المادة ٥٥

- ١ - يترجم الى كل اللغات الرسمية كل تعديل في نص الميثاق التأسيسي وكل قرار يتعلق بالميثاق التأسيسي وبالوضع القانوني لليونسكو.
- ٢ - يجوز أن تترجم أية وثيقة أخرى هامة، بما في ذلك المحاضر الحرفية، الى أية لغة رسمية أخرى وذلك بناء على طلب أي وفد من الوفود، غير أنه يتعين على الوفد المذكور في هذه الحالة أن يقدم المترجمين اللازمين لذلك.

حادي عشر - محاضر الجلسات

المحاضر الحرفية والتسجيلات الصوتية

المادة ٥٦

- ١ - تسجل محاضر حرفية لجميع الجلسات العامة التي يعقدها المؤتمر العام.
- ٢ - ولا تعد لجلسات اللجان سوى تسجيلات صوتية، ما لم يقرر المؤتمر العام خلاف ذلك.

نشر المحاضر والتسجيلات الصوتية وحفظها

المادة ٥٧

- ١ - توزع المحاضر الحرفية المشار إليها في المادة السابقة على الوفود بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى لها موافاة الأمانة بتصويباتها في خلال ثمان وأربعين ساعة.
- ٢ - وفي نهاية الدورة توزع المحاضر الحرفية، بعد تصحيحها وإصدارها بالصورة المنصوص عليها في المادة ٥٣، على جميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين، وعلى الدول غير الأعضاء والمنظمات التي دعيت الى المؤتمر.
- ٣ - يحتفظ بالتسجيلات الصوتية لجلسات لجان المؤتمر العام في محفوظات المنظمة حيث يمكن الرجوع إليها كلما دعت الحاجة الى ذلك، ولكل دولة عضو أو عضو منتسب أن تحصل بناء على طلبها وعلى نفقتها الخاصة، على نسخة من أية تسجيلات تريدها.

محاضر الجلسات الخاصة

المادة ٥٨

- تحفظ المحاضر الحرفية للجلسات الخاصة، المدونة بلغات العمل، في محفوظات المنظمة ولا تنشر إلا بترخيص صريح من المؤتمر العام.

ثاني عشر - علانية الجلسات ونشر القرارات

الجلسات العلنية

المادة ٥٩

[ميثاق ، رابعة/دال/١٢] تكون جلسات المؤتمر ولجانه وهيئاته الفرعية الأخرى علنية، ما لم تنص أحكام هذا النظام على خلاف ذلك أو ما لم تقرر الهيئة المعنية خلاف ذلك.

الجلسات الخاصة

المادة ٦٠

- ١ - عندما يتقرر في ظروف استثنائية عقد جلسة خاصة، لا يبقى في القاعة إلا أعضاء الوفود الذين يتمتعون بحق التصويت، والممثلون والمراقبون المرخص لهم بالاشتراك في مناقشات الهيئة المعنية دون أن يكون لهم حق التصويت، وموظفو الأمانة الذين يعتبر وجودهم ضروريا.
- ٢ - جميع القرارات التي يتخذها المؤتمر أو لجانه أو هيئاته الفرعية الأخرى في جلسة خاصة تعلن في جلسة علنية لاحقة للهيئة المعنية. وعند اختتام كل جلسة خاصة يجوز للرئيس أن ينشر بيانا عن طريق أمين المؤتمر العام.

توزيع القرارات

المادة ٦١

يرسل المدير العام القرارات التي يتخذها المؤتمر الى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في خلال السنتين يوما التالية لاختتام أعمال الدورة.

ثالث عشر - إدارة المناقشات وحق الكلام

النصاب القانوني

المادة ٦٢

- ١ - يجوز لرئيس المؤتمر في الجلسات العامة أن يعلن افتتاح الجلسة، وأن يسمح ببدء المناقشات، لدى حضور ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء المشتركة في دورة المؤتمر العام المعنية. غير أنه يلزم حضور أغلبية هذه الدول نفسها عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات.

٢ - ويتكون النصاب القانوني في جلسات لجان المؤتمر وهيئاته الفرعية الأخرى من أغلبية الدول الأعضاء المشتركة في كل من هذه الهيئات. غير أنه إذا تبين عقب إيقاف الجلسة لمدة خمس دقائق أن هذا النصاب القانوني لم يكتمل، فللرئيس أن يطلب من الأعضاء الحاضرين الموافقة بالإجماع على وقف العمل مؤقتاً بهذا الحكم.

المجلس التنفيذي

المادة ٦٣

يجوز لرئيس المجلس التنفيذي، أو لأي عضو آخر من أعضاء المجلس يعينه المجلس للتحديث باسمه، أن يقوم ببناء على دعوة من رئيس المؤتمر أو رئيس أية لجنة من اللجان بإلقاء بيان باسم المجلس في أية جلسة يعالج خلالها موضوع يتعلق بصلاحيات المجلس التنفيذي.

منظمة الأمم المتحدة

المادة ٦٤

يحق لممثلي منظمة الأمم المتحدة الاشتراك في جميع جلسات المؤتمر ولجانته وهيئاته الفرعية الأخرى دون أن يكون لهم حق التصويت.

الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى

المادة ٦٥

يحق لممثلي الوكالات المتخصصة ولمراقبي المنظمات الدولية الحكومية الأخرى المدعوة إلى المؤتمر أن يشتركوا، دون أن يكون لهم حق التصويت، في جميع المناقشات المتعلقة بالمسائل التي تدخل في اختصاصهم.

الدول غير الأعضاء

المادة ٦٦

لمراقبي الدول غير الأعضاء أن يدلوا بتصريحات شفوية أو كتابية أثناء الجلسات العامة ولسات اللجان والهيئات الفرعية الأخرى، وذلك بموافقة الرئيس.

حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية

المادة ٦٧

لمراقبي حركات التحرير الإفريقية التي تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية أن يدلوا بتصريحات شفوية أو كتابية أثناء الجلسات العامة ولسات اللجان والهيئات الفرعية الأخرى، وذلك بموافقة الرئيس.

فلسطين

المادة ٦٨

لمراقبي فلسطين أن يدلوا بتصريحات شفوية أو كتابية أثناء الجلسات العامة وجلسات اللجان والهيئات الفرعية الأخرى، وذلك بموافقة الرئيس.

المنظمات الدولية غير الحكومية أو شبه الحكومية

المادة ٦٩

لمراقبي المنظمات الدولية غير الحكومية أو شبه الحكومية أن يدلوا بتصريحات متعلقة بالمسائل التي تدخل في اختصاصهم أمام اللجان أو الهيئات الفرعية الأخرى، وذلك بموافقة الرئيس. ولهم كذلك أن يتحدثوا في الجلسات العامة للمؤتمر العام في المسائل التي تدخل في اختصاصهم، وذلك بموافقة مكتب المؤتمر.

الكلمات

المادة ٧٠

- ١ - يعطي الرئيس الكلمة للمتكلمين بحسب ترتيب إبداء رغبتهم في الكلام.
- ٢ - لا يجوز لأحد أن يتحدث الى المؤتمر العام دون الحصول مسبقا على إذن من الرئيس.
- ٣ - للرئيس أن ينبّه المتكلم الى مراعاة النظام إذا خرجت أقواله عن الموضوع قيد المناقشة.
- ٤ - يجوز أن تعطى الأسبقية في الكلام لرئيس أو مقرر أي لجنة أو هيئة فرعية أخرى لتقديم تقرير اللجنة أو الهيئة الفرعية أو للدفاع عن التقرير.

الوقت المحدد للكلام

المادة ٧١

للمؤتمر العام أن يحدد، بناء على اقتراح من الرئيس، الوقت المخصص لكلمة كل متكلم.

إقفال قائمة المتكلمين

المادة ٧٢

لرئيس أن يعلن أثناء المناقشة قائمة المتكلمين المدونة أسماؤهم، وأن يعلن، بموافقة المؤتمر العام، إقفال هذه القائمة.

حق الرد

المادة ٧٣

استثناء من المادة ٧٢، يجوز للرئيس، إذا استصوب ذلك، أن يعطي لأي عضو من الأعضاء حق الرد على كلمة ألقيت بعد إعلان إقفال قائمة المتكلمين. ويكون

الإدلاء بالردود عملاً بهذه المادة في نهاية آخر جلسات اليوم أو عند اختتام النظر في البند المعني. وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين بموجب هذه المادة.

نقاط النظام

المادة ٧٤

لكل دولة من الدول الأعضاء ولكل عضو منتسب أن يثير نقطة نظام في أثناء المناقشة، ويتعين على الرئيس أن يبت فيها فوراً. ويجوز استئناف قرار الرئيس وي طرح الاستئناف للتصويت فوراً. ويبقى قرار الرئيس قائماً ما لم ترفضه أغلبية الدول الأعضاء الحاضرة والمصوتة.

إيقاف الجلسة أو تأجيلها

المادة ٧٥

لكل دولة عضو ولكل عضو منتسب أن يقترح أثناء مناقشة أي موضوع إيقاف الجلسة أو تأجيلها. ولا يجوز طرح هذه الاقتراحات للمناقشة، بل تطرح للتصويت فوراً.

تأجيل المناقشة

المادة ٧٦

لكل دولة عضو ولكل عضو منتسب أن يطلب أثناء الجلسة تأجيل المناقشة في الموضوع الذي تجري مناقشته. ويعطى هذا الاقتراح الأسبقية على سواه. ويحق لمتكلمين اثنين، أحدهما مؤيد للاقتراح والآخر معارض له، أن يأخذا الكلمة، وذلك بالإضافة إلى صاحب الاقتراح. وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين بموجب هذه المادة.

إقفال باب المناقشة

المادة ٧٧

لكل دولة عضو ولكل عضو منتسب أن يقترح في أي وقت كان إقفال باب المناقشة، سواء كان هناك متكلمون مدونة أسماؤهم أو لم يكن. فإذا طلبت الكلمة لمعارضة الإقفال، فإنها تعطى لمتكلمين اثنين على الأكثر. ويستشير الرئيس المؤتمر العام بشأن اقتراح الإقفال. فإذا وافق المؤتمر على الاقتراح فإن الرئيس يعلن إقفال المناقشة. وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين بموجب هذه المادة.

ترتيب الاقتراحات الإجرائية

المادة ٧٨

مع مراعاة أحكام المادة ٧٤، تعطى الاقتراحات التالية الأولوية على سائر الاقتراحات، وذلك حسب الترتيب الآتي :

(أ) إيقاف الجلسة؛

(ب) تأجيل الجلسة؛

(ج) تأجيل مناقشة الموضوع المطروح للبحث؛

(د) إقفال المناقشة في الموضوع المطروح للبحث.

جيم

رابع عشر - مشروعات القرارات

أحكام عامة

المادة ٧٩

- ١ - ترسل مشروعات القرارات، بما في ذلك التعديلات على مشروعات القرارات التي سبق اقتراحها، كتابة الى المدير العام الذي يتولى إبلاغها الى الوفود.
- ٢ - وكقاعدة عامة لا يناقش أي مشروع قرار ولا يطرح للتصويت إذا لم يبلغ نصح بلغات العمل الى جميع الوفود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.
- ٣ - استثناء من أحكام الفقرتين السابقتين، يجوز للرئيس أن يأذن بمناقشة ودراسة الاقتراحات والتعديلات المتعلقة بمشروعات قرارات سبق تقديمها، وذلك دون أن يكون نص هذه الاقتراحات والتعديلات قد وزع مقدما.
- ٤ - عندما يرى رئيس المجلس التنفيذي أن مشروع القرار أو التعديل المطروح للبحث أمام إحدى لجان المؤتمر أو إحدى هيئاته الفرعية الأخرى يتسم بأهمية خاصة، سواء لأنه يقترح الاضطلاع بنشاط جديد، أو لأنه يؤثر في تقديرات الميزانية، فله أن يطلب، بعد التشاور مع مكتب المؤتمر، إتاحة الفرصة للمجلس لكي يدلي برأيه للهيئة المعنية. وعندما يقدم مثل هذا الطلب توّجل مناقشة الموضوع لكي يتوفر للمجلس الوقت اللازم، بشرط ألا تتجاوز هذه المهلة ثمان وأربعين ساعة.

معايير قبول مشروعات القرارات المتعلقة بمشروع البرنامج والميزانية

- ١ - لا يجوز أن تتناول مشروعات القرارات التي تستهدف موافقة المؤتمر العام على تعديلات في مشروع البرنامج والميزانية إلا أجزاء مشروع البرنامج والميزانية التي تتعلق بخطوط سياسة المنظمة والنهج العام الذي تسلكه، والتي تتطلب قرارات من جانب المؤتمر العام، بما في ذلك قرار فتح الاعتمادات المالية وسائر القرارات المقترحة في مشروع البرنامج والميزانية. ويجوز للمجلس التنفيذي أن يعد معايير محددة لهذا الغرض، شريطة موافقة المؤتمر العام عليها.
- ٢ - ينبغي أن تقدم مشروعات القرارات المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة كتابة، ويجب أن تصل إلى المدير العام قبل افتتاح دورة المؤتمر العام بـ ٤٥ يوما على الأقل، وعلى المدير العام أن يبلغها إلى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين، مشفوعة بما يراه مناسبا من ملاحظات، قبل افتتاح الدورة بـ ٢٠ يوما على الأقل.
- ٣ - لا تقبل من حيث الشكل مشروعات القرارات التي لا تفي بالشروط المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة، ومشروعات القرارات التي تقترح أنشطة ذات نطاق وطني بحت أو يمكن تمويلها في إطار برنامج المساهمة.

النظر في قبول مشروعات القرارات المتعلقة بمشروع البرنامج والميزانية

يتولى المدير العام بحث مشروعات القرارات المتعلقة بمشروع البرنامج والميزانية لتحديد ما إذا كانت مقبولة من حيث الشكل، ولا تجري ترجمة ولا توزيع مشروعات القرارات التي يرى أنها غير مقبولة. ويجوز لمقدمي مشروعات القرارات المذكورة تقديم طلب إلى المؤتمر العام عن طريق لجنته القانونية، لإعادة النظر في الموضوع. ويمكن أن تدعى اللجنة القانونية للانعقاد لدراسة طلبات إعادة النظر هذه ما أن يصبح ذلك ضروريا.

إعادة دراسة الاقتراحات في الجلسة العامة

على كل دولة عضو تقترح للمناقشة والتصويت على حدة في جلسة عامة، موضوعا سبق أن بحثته إحدى اللجان التي تمثل فيها كل الدول الأعضاء ولم يدرج كتوصية رسمية في تقرير تلك اللجنة، أن تخطر رئيس المؤتمر العام بذلك لكي يدرج الموضوع صراحة في جدول أعمال الجلسة العامة التي يقدم إليها تقرير اللجنة المذكورة.

خامس عشر - التصويت

المادة ٨٣

حق التصويت

[ميثاق، رابعة/جيم/٨]

- ١ - كل دولة عضو قدمت وثائق اعتمادها وفقا لأحكام المادة ٢٣ أو يكون المؤتمر العام قد منحها حق التصويت بصفة استثنائية رغم عدم استيفائها شروط المادة المذكورة، تتمتع بصوت واحد في المؤتمر العام وفي أية لجنة أو هيئة فرعية أخرى تابعة له.
- ٢ - ومع ذلك لا يجوز لأية دولة عضو أن تشترك في التصويت في المؤتمر العام أو في أية لجنة أو هيئة فرعية أخرى تابعة له، إذا كان مجموع الاشتراكات المستحقة عليها يفوق مبلغ المساهمة المالية المطلوبة منها عن السنة الجارية والسنة التقويمية التي سبقتها مباشرة، ما لم يتبين للمؤتمر العام أن الدولة العضو المذكورة تخلفت عن الدفع بسبب ظروف خارجة عن إرادتها.
- ٣ - يخطر المدير العام قبل كل دورة من الدورات العادية للمؤتمر العام الدول الأعضاء التي يمكن أن تفقد حقها في التصويت بموجب أحكام الفقرة ٨ (ب) من المادة الرابعة "جيم" من الميثاق التأسيسي بوضعها المالي إزاء المنظمة وبأحكام الميثاق التأسيسي ومختلف النظم في هذا الشأن، وذلك قبل افتتاح الدورة بستة أشهر على الأقل، على أن يكون الإخطار عن طريق أوثق القنوات وأسرعها.
- ٤ - توجه الدول الأعضاء رسائلها التي تستند فيها إلى أحكام الفقرة ٨ (ج) من المادة الرابعة "جيم" من الميثاق التأسيسي إلى المدير العام الذي يتولى إحالتها إلى اللجنة الإدارية للمؤتمر العام. وتتولى هذه اللجنة النظر في المسألة منذ بداية أعمالها وترفع تقريراً بشأنها مشفوعاً بتوصيات إلى الجلسة العامة للمؤتمر على سبيل الأولوية.
- ٥ - يجب تقديم رسائل الدول الأعضاء المذكورة في الفقرة ٤ في مهلة لا تتجاوز ثلاثة أيام بعد افتتاح أعمال المؤتمر العام. ولا يجوز الإذن بالاشتراك في التصويت أثناء تلك الدورة من دورات المؤتمر العام في حالة عدم تقديم مثل هذه الرسائل من جانب الدول الأعضاء المعنية.
- ٦ - على الرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة، فإنه بعد انقضاء المهلة المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه، وفي انتظار أن يتخذ المؤتمر العام قراراً في الجلسة العامة، لا يجوز إلا للدول الأعضاء المعنية التي قدمت الرسائل المشار إليها في الفقرة ٤ أن تتمتع بحق الاشتراك في التصويت.

- ٧ - على اللجنة الإدارية أن تدرج ما يلي في التقرير الذي تقدمه الى المؤتمر العام :
- (أ) شرح الظروف التي جعلت الدولة العضو تتخلف عن الدفع لأسباب خارجة عن إرادتها؛
- (ب) معلومات عن تطور مدفوعات الدولة العضو من اشتراكاتها خلال السنوات السابقة وبشأن الطلب أو الطلبات المقدمة للحصول على حق التصويت بموجب الفقرة ٨ (ج) من المادة الرابعة "جيم" من الميثاق التأسيسي؛
- (ج) بيان التدابير التي تتخذ لتسديد المتأخرات - وتكون عادة في شكل خطة لتسديد هذه المتأخرات على أقساط سنوية على مدى ثلاث من فترات العامين - مع تعهد من الدولة العضو، في الوقت ذاته، بأن تبذل كل ما في وسعها لتسديد الاشتراكات السنوية المطلوبة في مواعيدها مستقبلا.
- ٨ - يكون أي قرار بالإذن لدولة عضو تأخرت عن دفع اشتراكها بالتصويت مشروطا بالتزام الدولة العضو بأي توصيات يصدرها المؤتمر العام بشأن تسديد المتأخرات المستحقة عليها.
- ٩ - بعد موافقة المؤتمر العام على خطة التسديد التي يتم بموجبها تجميع متأخرات دولة عضو لتسديدها وفقا لنص الفقرة ٧ (ج)، يظل أي قرار يتخذه المؤتمر العام للسماح لتلك الدولة العضو بالمشاركة في التصويت ساريا مادامت الدولة العضو المعنية تسدد أقساطها السنوية في المواعيد المحددة.
- ١٠ - لا تنطبق أحكام المادة ٥,٥ والمادة ٥,٧ من النظام المالي على الدفعات التي تسدد وفقا لخطة التسديد المذكورة في الفقرتين ٧ (ج) و ٩ أعلاه.
- ١١ - لا يجوز لأي دولة عضو أن تمثل دولة عضوا أخرى أو تصوت نيابة عنها.

الأغلبية البسيطة

المادة ٨٤

تتخذ قرارات المؤتمر بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين والمصوتين إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة ٨٥.

[ميثاق، رابعة/جيم/٨]

- [ميثاق، رابعة/جيم/٨] - ١ - تقضي أحكام الميثاق التأسيسي بضرورة موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين في الحالات التالية :
- (أ) قبول دول أعضاء جديدة ليست أعضاء في منظمة الأمم المتحدة بناء على توصية المجلس التنفيذي (المادة الثانية/٢)؛
- (ب) قبول أعضاء منتسبين (المادة الثانية/٣)؛
- (ج) اعتماد الاتفاقيات الدولية التي تعرض على الدول الأعضاء للتصديق عليها (المادة الرابعة/٤)؛
- (د) قبول مراقبين عن المنظمات غير الحكومية أو شبه الحكومية المشار إليها في المادة ٧ من هذا النظام (المادة الرابعة/١٣)؛
- (هـ) تعديل الميثاق التأسيسي (المادة الثالثة عشرة/١)؛
- (و) اعتماد أحكام تنظيمية بشأن إجراءات تعديل الميثاق التأسيسي (المادة الثالثة عشرة/٢).
- ٢ - تقتضي الحالات التالية أيضا موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين:
- (أ) تغيير مقر المنظمة؛
- (ب) تعديل الأحكام التنظيمية الخاصة بإجراءات تعديل الميثاق التأسيسي وتطبيق المادة ١١٢ من هذا النظام؛
- (ج) اعتماد اللجنة القانونية لآراء بشأن أي مسألة تتعلق بتفسير الميثاق التأسيسي والنظم وفقا لأحكام المادة ٣٨ من هذا النظام؛
- (د) إدراج موضوعات جديدة في جدول الأعمال وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٥ من هذا النظام؛
- (هـ) اعتماد جدول أعمال الدورة الاستثنائية وفقا لأحكام المادة ٢٠ من هذا النظام؛
- (و) إيقاف تطبيق أية مادة من مواد النظام الداخلي وفقا لأحكام المادة ١١٥ من هذا النظام؛
- (ز) إيقاف تطبيق أية مادة من مواد النظام المالي وفقا لأحكام الفقرة ٣ من المادة ١٤ منه؛
- (ح) إيقاف تطبيق أية مادة من مواد النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء وبالاتفاقيات الدولية المشار إليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي وفقا لأحكام المادة ٢٠ من النظام المذكور؛

(ط) الموافقة على المبلغ الإجمالي المؤقت والمبلغ الإجمالي النهائي للمصروفات اللذين يعتمدان لميزانية المنظمة لفترة العامين؛
(ي) أي قرار ينطوي على الترخيص بعقد قرض يقتضي تسديده إدراج اعتمادات في الميزانية لأكثر من فترة مالية واحدة.

معنى عبارة "الأعضاء الحاضرون والمصوتون"

المادة ٨٦

يقصد بعبارة "الأعضاء الحاضرون والمصوتون" في هذا النظام، الأعضاء الذين يصوتون بنعم أو لا. ويعتبر الأعضاء الممتنعون عن التصويت أعضاء غير مصوتين.

التصويت

المادة ٨٧

الأسلوب المقرر لاعتماد قرارات المؤتمر العام هو التصويت عليها. ويجري التصويت برفع الأيدي، إلا في الحالات التي ينص فيها هذا النظام على غير ذلك. ويجوز للرئيس، إذا ما اقتنع بوجود توافق في الآراء بشأن الاقتراح أو المقترح المعروض، أن يقترح اعتماد قرار بدون تصويت. غير أن التصويت على أي اقتراح أو مقترح معروض على المؤتمر العام للبت فيه يكون واجبا إذا طلبت ذلك أي دولة عضو.

التصويت نداء بالاسم

المادة ٨٨

- ١ - عندما تكون نتيجة تصويت تم برفع اليد موضع شك، فللرئيس أن يجري تصويتا ثانيا، نداء بالاسم.
- ٢ - يصبح التصويت نداء بالاسم الزاميا إذا طلبه عضوان على الأقل. ويقدم طلب بذلك الى الرئيس قبل إجراء التصويت أو فور الانتهاء من التصويت برفع اليد.
- ٣ - عندما تتبع طريقة التصويت نداء بالاسم، يسجل صوت كل عضو مشترك في التصويت بالمحضر الحرفي للجلسة.

القواعد الواجب إتباعها أثناء التصويت

المادة ٨٩

بعد أن يعلن الرئيس بدء التصويت، لا يجوز لأي شخص أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

تعلييل التصويت

المادة ٩٠

للرئيس أن يأذن للمندوبين بتعلييل تصويتهم، إما قبل بدء التصويت أو بعد انتهائه، إلا في حالات التصويت بالاقتراف السري. وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به لتعلييل التصويت.

ترتيب التصويت على الاقتراحات

المادة ٩١

- ١ - إذا قدم في المسألة الواحدة اقتراحان أو أكثر، غير التعديلات على الاقتراحات، يجري التصويت على هذه الاقتراحات حسب ترتيب تقديمها، ما لم يقرر المؤتمر العام غير ذلك. وللمؤتمر أن يقرر، بعد التصويت على كل اقتراح منها، ما إذا كان سيصوت على الاقتراح الذي يليه في الترتيب.
- ٢ - تكون لأي مقترح يطلب من المؤتمر عدم اتخاذ قرار بشأن اقتراح ما، الأسبقية على هذا الاقتراح.

التصويت المجزأ

المادة ٩٢

يكون التصويت المجزأ واجبا إذا طلب أحد الأعضاء ذلك. وبعد التصويت على أجزاء الاقتراح المختلفة، يطرح الاقتراح بأكمله للتصويت عليه بصورة نهائية.

التصويت على التعديلات

المادة ٩٣

- ١ - عندما يطلب تعديل اقتراح، يجري التصويت على التعديل أولا.
- ٢ - إذا كان هناك أكثر من تعديل بشأن اقتراح معين، فإن الرئيس يطرح التعديلات للتصويت مبتدئا بالتعديل الذي يرى أنه أكثر التعديلات بعدا من حيث الموضوع عن الاقتراح الأصلي، وهكذا حتى يتم التصويت على جميع التعديلات المقترحة. وعلى الرئيس، في حالة الشك، أن يستشير المؤتمر العام.
- ٣ - إذا أقر تعديل أو أكثر، جرى التصويت بعد ذلك على الاقتراح المعدل.
- ٤ - يعتبر أي اقتراح بمثابة تعديل لاقتراح، إذا اشتمل على مجرد إضافة أو حذف أو تغيير في أحد أجزاء الاقتراح المذكور.

الاقتراع السري

- ١ - يجري انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي والتصويت على تعيين المدير العام والمراجع الخارجي للحسابات بالاقتراع السري، وفقا لما تنص عليه المواد ١٠٢ و ١٠٦ و ١٠٩ من هذا النظام على التوالي.
- ٢ - تجري جميع الانتخابات الأخرى بالاقتراع السري أيضا، طبقا للإجراءات المبينة في الذيل ١ لهذا النظام؛ إلا أنه إذا كان عدد المرشحين مساويا لعدد المقاعد المطلوب شغلها، فإن انتخاب المرشحين يعلن عندئذ دون الحاجة الى إجراء اقتراع.
- ٣ - مع مراعاة أحكام الفقرتين ١ و ٢ أعلاه، تتخذ أي قرارات أخرى تتعلق بأشخاص بالتصويت بالاقتراع السري إذا طلبه خمسة أعضاء على الأقل، أو إذا قرر الرئيس ذلك.

نتائج الانتخابات

مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة التي تنظم تعيين المدير العام، يعلن رئيس المؤتمر العام، كلما جرت انتخابات بالاقتراع السري، انتخاب المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات، في حدود عدد المقاعد المطلوب شغلها. فإذا تساوى مرشحان أو أكثر في عدد الأصوات، وبقي نتيجة لذلك عدد من المرشحين أكبر من عدد المقاعد المطلوب شغلها، فإنه يجري اقتراع سري ثان يقتصر على المرشحين الذين تساوا في عدد الأصوات، وإذا تساوى مرشحان أو أكثر في عدد الأصوات في الاقتراع الثاني، اختار الرئيس بالقرعة المرشح الذي يعتبر منتخبا.

تساوي الأصوات

إذا تساوت الأصوات في اقتراع لا يتعلق بانتخابات، أجراء اقتراع ثان خلال ثمان وأربعين ساعة في جلسة تالية. ويجب إدراج الاقتراع الثاني في جدول أعمال تلك الجلسة. فإن لم يحصل الاقتراح في تلك الجلسة على الأغلبية المطلوبة اعتبر مرفوضا.

سادس عشر - إجراءات اجتماعات لجان المؤتمر وهيئاته الفرعية الأخرى

إجراءات اجتماعات لجان المؤتمر وهيئاته الفرعية الأخرى

المادة ٩٧

تطبق الإجراءات المنصوص عليها في القسم سادسا (المادتين ٣٠ و ٣١) والأقسام عاشرا، وحادي عشر، وثمانى عشر، وثالث عشر، ورابع عشر، وخامس عشر من هذا النظام، بعد تعديلها حسب الاقتضاء، على رئاسة ومناقشات لجان المؤتمر وهيئاته الفرعية الأخرى، ما لم تقرر هذه اللجان والهيئات أو المؤتمر العام نفسه غير ذلك وقت إنشاء هذه اللجان أو الهيئات.

سابع عشر - قبول الأعضاء الجدد

الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة

المادة ٩٨

[ميثاق، خامسة عشرة]

يجوز لأية دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة الانضمام الى عضوية اليونسكو باستيفائها للإجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من الميثاق التأسيسي. وتعتبر الدولة عضوا في المنظمة ابتداء من تاريخ نفاذ الميثاق التأسيسي بالنسبة لها.

الدول غير الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والأقاليم أو مجموعات الأقاليم

المادة ٩٩

[ميثاق، ثانية/٢]

١ - على كل دولة غير عضو في منظمة الأمم المتحدة ترغب في الانضمام الى عضوية اليونسكو أن تقدم طلبا الى المدير العام. ويجب أن يكون هذا الطلب مشفوعا بإقرار تبدي هذه الدولة فيه استعدادها للتقيد بالميثاق التأسيسي وقبول الالتزامات التي ينطوي عليها والاسهام في مصروفات المنظمة.

٢ - إذا أبدى إقليم أو مجموعة أقاليم لا تمارس بنفسها مسؤولية إدارة علاقاتها الخارجية الرغبة في الانضمام الى المنظمة كعضو منتسب، فإنه يجوز للدولة العضو أو لأية سلطة أخرى تمارس مسؤولية إدارة العلاقات الخارجية للإقليم أو مجموعة الأقاليم المذكورة، أن تقدم طلبا بذلك باسمه أو باسمها. وترفق الدولة العضو أو السلطة الأخرى بالطلب

اقرارا تتعهد بموجبه، باسم الإقليم أو مجموعة الأقاليم المشار إليها، بالوفاء بالالتزامات التي ينص عليها الميثاق التأسيسي وبدفع الاشتراكات المالية التي يحددها المؤتمر العام للإقليم أو لمجموعة الأقاليم المذكورة.

بحث طلبات الانضمام

المادة ١٠٠
[ميثاق، ثانية/٢
وخامسة/باء ٧]

- ١ - ينظر المؤتمر العام، بناء على توصية المجلس التنفيذي، في الطلبات التي تقدمها الدول غير الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والتي ترغب في الانضمام الى عضوية اليونسكو وفقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة الثانية من الميثاق التأسيسي.
- ٢ - يبحث المؤتمر العام طلبات انضمام الأقاليم أو مجموعات الأقاليم كأعضاء منتسبة وفقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة الثانية من الميثاق التأسيسي.

الإشعار بقبول الانضمام

المادة ١٠١

- ١ - يبلغ المدير العام الدولة المعنية القرار الذي يتخذه المؤتمر العام. وإذا حاز الطلب القبول اعتبرت الدولة عضوا في المنظمة ابتداء من تاريخ نفاذ الميثاق التأسيسي بالنسبة لها وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من الميثاق.
- ٢ - تعتبر الأقاليم أو مجموعات الأقاليم المذكورة في الفقرة ٢ من المادة ٩٩ من هذا النظام أعضاء منتسبة الى المنظمة حالما يتخذ المؤتمر العام القرار اللازم في هذا الشأن، وفقا لأحكام الفقرة ٣ من المادة الثانية من الميثاق التأسيسي.

ثامن عشر - انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي

الانتخابات

المادة ١٠٢

- ١ - [ميثاق، خامسة/ألف/١] ينتخب المؤتمر العام بالاقتراع السري في كل دورة من دوراته العادية العدد اللازم من أعضاء المجلس التنفيذي لشغل المقاعد التي تصبح شاغرة في نهاية الدورة.

٢ - يتبع المؤتمر العام الإجراءات المشار إليها في الذيل ٢ لهذا النظام فيما يتعلق بانتخاب الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي.

المادة ١٠٣ الأهلية لاعادة الانتخاب

[ميثاق، خامسة/ألف/٤] يجوز إعادة انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي.

المادة ١٠٤ مدة العضوية

تبدأ مدة العضوية فور إقفال الدورة التي انتخب فيها العضو، وتنتهي فور إقفال الدورة العادية الثانية التالية.

تاسع عشر - تعيين المدير العام

المادة ١٠٥ اقتراح المجلس التنفيذي

[ميثاق، سادسة/٢] يقترح المجلس التنفيذي على المؤتمر العام بعد تداول الأمر في جلسة خاصة اسم المرشح لمنصب المدير العام للمنظمة، ويقدم له في الوقت نفسه مشروع عقد تحدد فيه شروط تعيين المدير العام وراتبه وبدلاته ووضعه.

المادة ١٠٦ التصويت على الاقتراح

[ميثاق، سادسة/٢] ينظر المؤتمر العام في هذا الاقتراح وفي مشروع العقد في جلسة خاصة ثم يتخذ قراره بالاقتراع السري.

المادة ١٠٧ الاقتراحات التالية

إذا لم ينتخب المؤتمر العام المرشح الذي اقترحه المجلس التنفيذي، قدم له المجلس التنفيذي اسما آخر في غضون ثمان وأربعين ساعة.

المادة ١٠٨ عقد التعيين

يوقع العقد كل من المدير العام ورئيس المؤتمر العام بالنيابة عن المنظمة.

عشرين - تعيين المراجع الخارجي للحسابات

المادة ١٠٩

طرائق تعيين المراجع الخارجي للحسابات

استكمالاً لأحكام المادة ١٢ من النظام المالي، يتعين ما يلي :

(أ) يلتزم المدير العام إرسال الترشيحات لوظيفة مراجع الحسابات الخارجي بخطاب دوري يوجهه الى الدول الأعضاء قبل تاريخ افتتاح دورة المؤتمر العام المزمع أن يجري خلالها التعيين بعشرة أشهر على الأقل وينبغي أن ترد الترشيحات قبل تاريخ افتتاح الدورة المذكورة بأربعة أشهر على الأقل ولا توضع في الاعتبار الترشيحات الواردة بعد هذا الموعد.

(ب) ويطلب في الخطاب الدوري تقديم ما يلي:

(١) بيان مؤهلات وخبرة المرشح أو المرشحة مع بيان أي خبرة سابقة، إن وجدت، في منظومة الأمم المتحدة أو في منظمات دولية أخرى؛

(٢) عرض لقواعد المراجعة التي سيطبقها، مع مراعاة القواعد المحاسبية للمنظمة كما وردت في بيان المبادئ التوجيهية لليونسكو في مجال المحاسبة الذي يرافق الحسابات المراجعة لليونسكو ومراعاة الممارسات المحاسبية المقبولة عامة؛

(٣) المبلغ الإجمالي المطلوب (بالدولارات الأمريكية) مقابل الأتعاب بما في ذلك تكاليف السفر وغيرها من التكاليف الإضافية، علماً بأنه إذا لم تكن عملة الدفع هي الدولار الأمريكي، يطبق سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والنافذ في تاريخ الدفع؛

(٤) تقدير للعدد الاجمالي لأشهر العمل التي ستخصص لمراجعة الحسابات خلال مدة التفويض؛

(٥) نص خطاب التعهد الذي يعتزم المرشح توجيهه عند الاقتضاء الى المؤتمر العام إذا عيّن مراجعاً خارجياً لحسابات المنظمة؛

(٦) أي معلومات مفيدة أخرى من شأنها أن تساعد المؤتمر العام على الاختيار بين الترشيحات المقدمة؛

(ج) يختار المؤتمر العام المراجع الخارجي للحسابات بالاقتراع السري؛

- (د) لا يجوز أن تعين المنظمة بين موظفيها مراجع الحسابات الخارجي ولا معاونيه المشاركين في المراجعة، طيلة الفترتين الماليتين التاليتين لانتهاؤ مدة تفويضهم؛
- (هـ) يبين قرار المؤتمر العام الذي يعين مراجع (أو مراجعة) الحسابات الخارجي مبلغ الأتعاب التي يطلبها.

حاديا وعشرون - إجراءات تعديل الميثاق التأسيسي

مشروعات التعديل

لا يجوز للمؤتمر العام أن يعتمد أية مشروعات بتعديل الميثاق التأسيسي إلا إذا كانت هذه المشروعات قد أبلغت الى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين قبل ذلك بستة أشهر على الأقل.

المادة ١١٠
[ميثاق، ثلاثة عشرة/١]

التغييرات الجوهرية

لا يجوز للمؤتمر العام أن يقرر إدخال تغييرات جوهرية في مشروعات التعديل المشار إليها في المادة السابقة إلا إذا كان نص التغييرات المقترحة قد أبلغ الى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين قبل افتتاح الدورة بثلاثة أشهر على الأقل.

المادة ١١١
[ميثاق، ثلاثة عشرة/١]

التغييرات الشكلية

ومع ذلك يجوز للمؤتمر العام، دون إبلاغ مسبق للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين، اعتماد أية تغييرات متعلقة بالصياغة للمشروعات والاقتراحات المشار إليها في المادتين ١١٠ و ١١١ من هذا النظام، وكذلك التغييرات المقصود بها أن تدمج في نص واحد اقتراحات خاصة بالمضمون سبق إبلاغها الى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين وفقا لأحكام المادتين ١١٠ و ١١١ من هذا النظام.

المادة ١١٢

البت في نوع التغييرات المقترحة

في حالة الشك، يعتبر كل تغيير مقترح تغييرا في جوهر الموضوع، ما لم يقرر المؤتمر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين اعتباره تغييرا في الصياغة يخضع لأحكام المادة ١١٢ من هذا النظام.

المادة ١١٣

ثانيا وعشرون - تعديل النظام الداخلي وإيقاف تطبيقه

تعديل النظام الداخلي

المادة ١١٤

يجوز تعديل هذا النظام الداخلي، باستثناء المواد المنقولة عن أحكام الميثاق التأسيسي، وذلك بقرار يتخذه المؤتمر العام بأغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين، وبعد استشارة اللجنة القانونية.

إيقاف تطبيقه

المادة ١١٥

لا يجوز إيقاف العمل بأية مادة من مواد هذا النظام ما لم يكن هذا الإيقاف منصوصا عليه في هذا النظام أو موافقا عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين.

الذيل ١

الإجراءات الواجب تطبيقها على الانتخابات بالاقتراع السري

اعتمد المؤتمر العام هذا النظام في دورته السادسة وعدله في دوراته الثامنة والثالثة عشرة والثالثة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين^(١).

- المادة ١ قبل بدء الاقتراع، يعين رئيس المؤتمر العام أو رئيس اللجنة المعنية (المشار إليه فيما يلي "رئيس الجلسة") من بين المندوبين الحاضرين شخصين أو أكثر للقيام بعملية فرز الأصوات، حسبما تقتضيه في نظره هذه العملية، ويسلمهم قائمة الوفود التي يحق لها التصويت وقائمة المرشحين. وتتمثل مهام فارزي الأصوات في الاشراف على إجراءات الاقتراع، وفرز بطاقات التصويت، والبت في صحة البطاقات في حال وجود أي شك بشأنها، والتصديق على نتيجة كل اقتراع.
- المادة ٢ توزع الأمانة على الوفود بطاقات التصويت مع مظاريفها. ويجوز أن تكون بطاقات التصويت مختلفة الألوان بحسب نوع الانتخاب. ويجب ألا تحمل المظاريف أية علامة مميزة.
- المادة ٣ عند انتخاب أعضاء الهيئات المشار إليها في الفقرة ٥ من المادة ٣٥ من النظام الداخلي للمؤتمر العام :
- (أ) لا تكون الترشيحات مقبولة شكلاً إلا إذا بلغت أمانة المؤتمر العام قبل بدء الاقتراع بثمان وأربعين ساعة على الأقل.
- (ب) توزع المقاعد داخل كل هيئة طبقاً للقرار ٢٢ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثامنة والعشرين.
- (ج) تعد لجنة الترشيحات قائمة يكون فيها عدد المرشحين مناظراً لعدد المقاعد المطلوب شغلها لكل مجموعة انتخابية في كل هيئة من الهيئات المعنية وتعرضها على المؤتمر العام في جلسة عامة كي يتخذ قراراً

(١) انظر م/٦/قرارات، وم/٨/قرارات، وم/١٣/قرارات، وم/٢٣/قرارات، ص ١٠٣، وم/٢٩/قرارات، ص ١٢٧-١٣٤، وم/٣٠/قرارات، ص ١٣١.

بشأنها. وإذا تجاوز عدد الترشيحات المقدمة من إحدى المجموعات الانتخابية عدد المقاعد المطلوب شغلها لهذه المجموعة في هيئة ما، كان على لجنة الترشيحات أن تجري انتخاباً بالاقتراع السري من أجل تحديد قائمة المرشحين بما يتفق مع عدد المقاعد المطلوب شغلها. ولهذا الغرض، توزع الأمانة بطاقات تصويت تحمل أسماء المرشحين من المجموعة الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها لهذه المجموعة.

- المادة ٤ يحدد المصوتون المرشحين الذين يرغبون في انتخابهم بوضع علامة (X) في الإطار الوارد أمام اسم كل مرشح منهم، على النحو التالي: [X]. وتعتبر هذه العلامة بمثابة صوت مؤيد لصالح المرشح المشار إليه بهذا الشكل. ويجب ألا تحمل بطاقات التصويت أي ملاحظة أو إشارة أخرى بخلاف ما يلزم لبيان التصويت.
- المادة ٥ يتأكد فارزو الأصوات من أن صندوق الاقتراع فارغ ويغلقونه بالمفتاح ثم يسلمون المفتاح لرئيس الجلسة.
- المادة ٦ ينادي أمين الجلسة على الوفود تباعاً حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء باللغة الفرنسية، مبتدئاً باسم دولة عضو تتحدد بالقرعة.
- المادة ٧ بعد الانتهاء من المناداة الأولى على الوفود، ينادي على جميع الوفود التي لم تصوت.
- المادة ٨ عند المناداة الأولى أو الثانية تضع الوفود بطاقات اقتراعها، مودعة في المظاريف، في صندوق الاقتراع.
- المادة ٩ يثبت إيداء كل دولة عضو بصوتها بتوقيع أمين الجلسة وأحد فارزي الأصوات باسميهما أو بالحروف الأولى من اسميهما أمام اسم الدولة المعنية، وذلك على هامش قائمة الوفود المشار إليها في المادة ١.
- المادة ١٠ بعد الانتهاء من المناداة الثانية، يعلن رئيس الجلسة اقفال باب الاقتراع والانتقال إلى عملية فرز الأصوات.
- المادة ١١ بعد أن يفتح رئيس الجلسة صندوق الاقتراع، يراجع فارزو الأصوات عدد المظاريف. فإن زاد هذا العدد أو قل عن عدد المصوتين، وجب إبلاغ الأمر إلى رئيس الجلسة الذي يعلن عندئذ بطلان عملية التصويت وضرورة إعادة الاقتراع.

- المادة ١٢ تعتبر بطاقات التصويت الآتية باطلة:
- (أ) البطاقات التي يدلي فيها أحد المصوتين بصوت مؤيد لصالح عدد من المرشحين يفوق عدد المقاعد المطلوب شغلها؛
- (ب) البطاقات التي يكشف المصوتون فيها عن شخصيتهم، وخاصة بوضع توقيعهم أو بذكر اسم الدولة العضو التي يمثلونها؛
- (ج) البطاقات التي يظهر فيها اسم أحد المرشحين أكثر من مرة؛
- (د) البطاقات التي لا تحمل ما يظهر قصد المصوت؛
- (هـ) مع عدم الاخلال بأحكام الفقرات (أ) و(ب) و(ج) و(د) أعلاه، تعتبر بطاقة التصويت صحيحة عندما يطمئن فارزو الأصوات الى قصد المصوت.
- المادة ١٣ الحالات التي تكون فيها المظاريف خالية من أي بطاقة تصويت تعتبر بمثابة امتناع عن التصويت.
- المادة ١٤ يكون فرز الأصوات تحت اشراف رئيس الجلسة. وتدوّن الأصوات المدلى بها لكل مرشح في القوائم المعدة لهذا الغرض.
- المادة ١٥ عند الانتهاء من فرز الأصوات، يعلن رئيس الجلسة نتائج الاقتراع وفقا لما تنص عليه المادة ٩٥ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، علما بأن فرز الأصوات وإعلان النتائج يجريان - إذا دعت الحال - بصورة منفصلة لكل مجموعة انتخابية على حدة.
- المادة ١٦ بعد اعلان نتائج الاقتراع، تعدم بطاقات الاقتراع بحضور فارزي الأصوات.
- المادة ١٧ تكون القوائم التي سجل فيها فارزو الأصوات نتائج الاقتراع، بعد توقيع رئيس الجلسة وفارزي الأصوات عليها، هي المحضر الرسمي للاقتراع الذي يجب ايداعه في محفوظات المنظمة.

الذيل ٢

إجراءات انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي

أولا - تقسيم الدول الأعضاء الى مجموعات
فيما يتعلق بانتخابات المجلس التنفيذي

حسبما قرر المؤتمر العام في دورته الثلاثين، يكون تشكيل المجموعات الانتخابية فيما يتعلق بانتخابات المجلس التنفيذي وتقسيم مقاعد المجلس التنفيذي بين المجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى (٢٦) تسعة مقاعد

اسبانيا	تركيا	لكسمبرغ
اسرائيل	الدنمارك	مالطة
ألمانيا	سان مارينو	المملكة المتحدة لبريطانيا
أندورا	السويد	العظمى وإيرلندا الشمالية
ايرلندا	سويسرا	موناكو
ايسلندا	فرنسا	الترويج
ايطاليا	فنلندا	النمسا
البرتغال	قبرص	هولندا
بلجيكا	كندا	اليونان

المجموعة الثانية (٢٤) سبعة مقاعد

الاتحاد الروسي	بولندا	سلوفينيا
أذربيجان	بيلاروس	طاجيكستان
أرمينيا	الجمهورية التشيكية	كرواتيا
استونيا	جمهورية مقدونيا	لاتفيا
ألبانيا	اليوغوسلافية السابقة	ليتوانيا
أوزبكستان	جمهورية مولدوفا	المجر
أوكرانيا	جورجيا	يوغوسلافيا
بلغاريا	رومانيا	
البوسنة والهرسك	سلوفاكيا	

المجموعة الثالثة (٣٣) عشرة مقاعد

غرينادا	بيرو	الأرجنتين
غواتيمالا	ترينيداد وتوباغو	اكوادور
غيانا	جامايكا	أنتيغا وبربيودا
فنزويلا	الجمهورية الدومينيكية	أوروغواي
كوبا	دومينيكا	باراغواي
كوستاريكا	سانت فنسنت وغرينادين	البرازيل
كولومبيا	سانت كيتس ونيفيس	بربادوس
المكسيك	سانت لوسيا	بليز
نيكاراغوا	السلفادور	بنما
هايتي	سورينام	البهاما
هندوراس	شيلي	بوليفيا

المجموعة الرابعة (٤١) اثنا عشر مقعدا

كمبوديا	جزر مارشال	أستراليا
كيريباتي	جمهورية كوريا	أفغانستان
ماليزيا	جمهورية كوريا الشعبية	اندونيسيا
الملديف	الديمقراطية	ايران (جمهورية - الإسلامية)
منغوليا	جمهورية لاو الديمقراطية	بابوا غينيا الجديدة
ميانمار	الشعبية	باكستان
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	ساموا	بالاو
ناورو	سري لانكا	بنغلاديش
نيبال	الصين	بوتان
نيوزيلندا	فانواتو	تايلاند
نيوي	الفلبين	تركمنستان
الهند	فيتنام	توفالو
اليابان	فيجي	تونغا
	قيرغيزستان	جزر سليمان
	كازاخستان	جزر كوك

المجموعة الخامسة (٦٤) عشرون مقعدا

أوغندا	الامارات العربية	أثيوبيا
البحرين	المتحدة	الأدن
ساوتومي وبرنسيبي	أنغولا	اريتريا

غانا	جمهورية	السعودية
غينيا	افريقيا الوسطى	(المملكة العربية -)
غينيا الاستوائية	جمهورية	السنغال
غينيا بيساو	تنزانيا المتحدة	سوازيلاند
قطر	الجمهورية	السودان
الكامرون	العربية السورية	الكونغو
كوت ديفوار	جمهورية الكونغو	الكويت
ليسوتو	الديمقراطية	كينيا
مالي	جنوب افريقيا	لبنان
مدغشقر	جيبوتي	ليبيريا
مصر	الرأس الأخضر	بنين
المغرب	رواندا	بوتسوانا
ملاوي	زامبيا	بوركينافاسو
موريتانيا	زمبابوي	بوروندي
موريشيوس	سيشل	تشاد
موزمبيق	سيراليون	توغو
ناميبيا	الصومال	تونس
النيجر	العراق	الجزائر
نيجيريا	عُمان	جزر القمر
اليمن	غابون	الجمهورية العربية
	غامبيا	الليبية

ثانيا - الأحكام التي تنظم إجراءات انتخاب
الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

ألف - تقديم الترشيحات

قبل افتتاح كل دورة عادية للمؤتمر العام بثلاثة أشهر على الأقل، يسأل المدير العام كل دولة من الدول الأعضاء عما إذا كانت تنوي ترشيح نفسها لانتخابات عضوية المجلس التنفيذي. ويجب في هذه الحالة أن ترسل إليه الترشيحات قدر الامكان قبل افتتاح الدورة بستة أسابيع على الأقل، علما بأنه يمكن للدول الأعضاء المرشحة أن تبلغ في الوقت نفسه الدول الأعضاء الأخرى والمدير العام أية معلومات تعتبرها ملائمة، بما في ذلك أسماء الأشخاص الذين تعترم تعيينهم ممثلين لها في المجلس في حال انتخابها، وبيانات مؤهلاتهم وخبرتهم.

المادة ١

المادة ٢ يوجه المدير العام الى الدول الأعضاء قائمة مؤقتة بالدول الأعضاء المرشحة، وذلك قبل افتتاح الدورة العادية للمؤتمر العام بأربعة أسابيع على الأقل.

المادة ٣ عند افتتاح الدورة العادية للمؤتمر العام، يقدم المدير العام قائمة بترشيحات الدول الأعضاء التي تكون قد وردت إليه حتى ذلك التاريخ، ويسلم هذه القائمة الى رئيس لجنة الترشيحات والى رئيس كل وفد من الوفود.

المادة ٤ لا تكون الترشيحات التي ترد فيما بعد مقبولة شكلا إلا إذا تلقتها أمانة المؤتمر العام قبل بدء الاقتراع بثمان وأربعين ساعة على الأقل.

المادة ٥ تقدم لجنة الترشيحات الى المؤتمر العام قائمة تضم أسماء جميع الدول المرشحة، مع ذكر المجموعة الانتخابية التي تنتمي إليها كل دولة من هذه الدول، وعدد المقاعد التي يتعين شغلها بالنسبة لكل مجموعة انتخابية.

باء - انتخاب دول أعضاء في المجلس التنفيذي

المادة ٦ يجري انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي بطريقة الاقتراع السري.

المادة ٧ قبل بدء الاقتراع، يعين رئيس المؤتمر العام من بين المندوبين الحاضرين شخصين أو أكثر للقيام بعملية فرز الأصوات، ويسلمهم قائمة الوفود التي يحق لها التصويت، وقائمة الدول الأعضاء المرشحة. وتتمثل مهام فارزي الأصوات في الاشراف على إجراءات الاقتراع، وفرز بطاقات التصويت، والبت في صحة البطاقات في حال وجود أي شك بشأنها، والتصديق على نتيجة كل اقتراع.

المادة ٨ تعدّ الأمانة لكل وفد مظروفا خاليا من أية علامة خارجية وبطاقات اقتراع مميزة، بحيث تكون هناك بطاقة واحدة مميزة لكل مجموعة من المجموعات الانتخابية.

المادة ٩ فيما يتعلق بانتخاب الدول الأعضاء، تكون البطاقات مختلفة الألوان باختلاف المجموعات الانتخابية، وتحمل كل منها أسماء جميع الدول الأعضاء المرشحة عن المجموعة الانتخابية المعنية، وعلى المقترعين أن يحددوا المرشحين الذين يرغبون في التصويت لهم بوضع علامة (X) في الإطار الوارد أمام اسم كل مرشح منهم على النحو التالي : [X]. وتعتبر هذه العلامة بمثابة صوت مؤيد لصالح

المرشح المشار إليه بهذا الشكل. ويجب ألا تحمل بطاقات التصويت أي ملاحظة أو إشارة أخرى بخلاف ما يلزم لبيان التصويت.

المادة ١٠ توزع الأمانة على الوفود في اليوم السابق للاقتراع لبطاقات التصويت مع مظاريفها، وكذلك المعلومات اللازمة للاقتراع. ويدعى كل وفد الى اختيار شخص يصوت بالنيابة عنه.

المادة ١١ يجري الاقتراع في قاعة مستقلة عن قاعات الاجتماع. وتكون هذه القاعة مجهزة بمعازل اقتراع ومكاتب للتصويت توجه إليها الوفود حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول المعنية. ويتعين أن تتوفر في القاعة أيضا بطاقات تصويت ومظاريفها.

المادة ١٢ يجري التصويت تحت إشراف رئيس المؤتمر العام (أو من يعينه الرئيس من بين نوابه) وفارزي الأصوات. ويعاونهم موظفون في الأمانة يعينهم أمين المؤتمر العام.

المادة ١٣ يتأكد فارزو الأصوات من أن صندوق الاقتراع فارغ ويغلقونه بالمفتاح ثم يسلمون المفتاح الى رئيس المؤتمر العام أو الى من يعينه الرئيس من بين نوابه.

المادة ١٤ يمكن للمندوبين أن يدلوا بأصواتهم في أي وقت يختارونه في حدود المواعيد المحددة للاقتراع. وعلى كل واحد منهم، قبل أن يضع مظهره في صندوق الاقتراع، أن يسجل اسمه ويوقع على قائمة الدول الأعضاء التي يحق لها التصويت في الدورة. ويفترض في كل مندوب يتقدم للتصويت باسم وفده أنه ممثل لذلك الوفد، طالما أن فارزو الأصوات قد تحققوا من أنه ينتمي الى ذلك الوفد، مع العلم بأن لكل وفد صوتا واحدا فقط. ويثبت إدلاء كل دولة عضو بصوتها بتوقيع أحد فارزي الأصوات باسمه أو بالحروف الأولى من اسمه أمام اسم الدولة المعنية على هامش القائمة المشار إليها أعلاه.

المادة ١٥ بعد اقفال باب الاقتراع، يجري فرز الأصوات تحت إشراف رئيس المؤتمر العام أو أحد نوابه الذي يكون الرئيس قد عينه لهذا الغرض.

المادة ١٦ عندما يفتح رئيس المؤتمر العام أو نائب الرئيس، الذي يعينه الرئيس لهذه المهمة، صندوق الاقتراع، يراجع فارزو الأصوات عدد المظاريف. فإن زاد هذا

العدد على عدد المصوتين أو قل عنه، وجب إبلاغ الأمر الى الرئيس الذي يعلن حينئذ بطلان عملية التصويت وضرورة إعادة الاقتراع.

تعتبر البطاقات الآتية باطلة:

- (أ) البطاقات التي يدلي فيها أحد المصوتين بصوت مؤيد لصالح عدد من المرشحين يفوق عدد المقاعد المطلوب شغلها؛
(ب) البطاقات التي يكشف المصوتون فيها عن شخصيتهم، وخاصة بوضع توقيعهم أو بذكر اسم الدولة العضو التي يمثلونها؛
(ج) البطاقات التي يظهر فيها اسم أحد المرشحين أكثر من مرة؛
(د) البطاقات التي لا تحمل ما يظهر قصد المصوت؛
(هـ) مع عدم الإخلال بأحكام الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) أعلاه، تعتبر بطاقة التصويت صحيحة عندما يطمئن فارزو الأصوات الى قصد المصوت.

المادة ١٧

الحالات التي تكون فيها المظاريف خالية من أي بطاقة تصويت تعتبر بمثابة امتناع عن التصويت.

المادة ١٨

يجري فرز الأصوات لكل مجموعة انتخابية بصورة منفصلة. ويفتح فارزو الأصوات المظاريف، واحدا واحدا، ويصنفون بطاقات الاقتراع حسب المجموعات الانتخابية الخاصة بها. وتدوّن الأصوات المدلى بها لكل دولة عضو مرشحة في القوائم المعدة لهذا الغرض.

المادة ١٩

عند الانتهاء من فرز الأصوات، يعلن الرئيس في جلسة عامة نتائج الاقتراع، وفقا لما تنص عليه المادة ٩٥ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، وذلك لكل مجموعة انتخابية على حدة.

المادة ٢٠

بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع، تعدم بطاقات الاقتراع بحضور فارزي الأصوات.

المادة ٢١

تكون القوائم التي سجل فيها فارزو الأصوات نتائج الاقتراع، بعد توقيع الرئيس أو نائبه الذي يكون الرئيس قد عينه لهذا الغرض وفارزي الأصوات عليها، هي المحضر الرسمي للاقتراع الذي يجب إيداعه في محفوظات المنظمة.

المادة ٢٢

النظام المالي

اعتمد المؤتمر العام هذا النظام في دورته السادسة وعدله في دوراته السابعة والثامنة والعاشر والثانية عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والتاسعة عشرة والثانية والعشرين والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والثامنة والعشرين والثلاثين والحادية والثلاثين^(١).

المادة ١

مجال تطبيق النظام

١,١ يسري هذا النظام على إدارة الشؤون المالية لليونسكو.

المادة ٢

الفترة المالية

٢,١ تشمل الفترة المالية سنتين تقويميتين متتاليتين وتبدأ بسنة زوجية.

المادة ٣

الميزانية

- ٣,١ يعد المدير العام تقديرات الميزانية للفترة المالية.
- ٣,٢ تشمل التقديرات الإيرادات والمصروفات للفترة المالية، معبرا عنها بالدولارات الأمريكية.
- ٣,٣ تنقسم تقديرات الميزانية للفترة المالية الى أبواب وفصول وأقسام وبنود، وترفق بها الملاحق التفسيرية والبيانات التفصيلية التي قد يطلبها المؤتمر العام إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وكل ما يراه المدير العام مفيدا أو ضروريا من ملاحق ومذكرات.

(١) انظر ٦م/قرارات، و٧م/قرارات، و٨م/قرارات، و١٠م/قرارات، و١٢م/قرارات، و١٤م/قرارات، و١٦م/قرارات، و٩٨، و١٧م/قرارات، و١٢١-١٢٢، و١٩م/قرارات، و٩٨، و٢٢م/قرارات، و١٢٨، و٢٣م/قرارات، و١١١-١١٢، و٢٤م/قرارات، و١٠٦-١٠٧، و١١٠-١١١، و٢٥م/قرارات، و١٢٨، و٢٦م/قرارات، و١٠٥، و٢٨م/قرارات، و١٣٥، و١٤٥-١٤٦، و٣٠م/قرارات، و١٠٥، و٣١م/قرارات و٩٨.

- ٣,٤ يدرس المجلس التنفيذي تقديرات الميزانية التي أعدها المدير العام ويعرضها على الدورة العادية للمؤتمر العام مشفوعة بأية توصيات يراها مناسبة. ويجب احاطة جميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين علما بتقديرات الميزانية بحيث تصلهم قبل افتتاح الدورة العادية للمؤتمر العام بثلاثة أشهر على الأقل.
- ٣,٥ يقدم المدير العام تقديرات الميزانية الى المجلس التنفيذي لدراستها، وذلك قبل افتتاح الدورة العادية للمؤتمر العام.
- ٣,٦ ترسل التوصيات التي يصدرها المجلس التنفيذي بشأن تقديرات الميزانية المرافقة لمشروع البرنامج الذي أعده المدير العام، الى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين بحيث تصلهم قبل افتتاح الدورة العادية للمؤتمر العام بثلاثة أشهر على الأقل.
- ٣,٧ يعتمد المؤتمر العام الميزانية.
- ٣,٨ للمدير العام أن يقدم تقديرات إضافية كلما اقتضت الضرورة ذلك. وتعد تلك التقديرات في صيغة تتسق مع تقديرات الفترة المالية وترفع الى المجلس التنفيذي.
- ٣,٩ للمجلس التنفيذي أن يوافق مؤقتا على تقديرات إضافية في حدود ما جملته ٧,٥٪ من اعتمادات الفترة المالية، وذلك بعد أن يستوثق من استنفاد جميع امكانيات تدبير الوفورات وإجراء التحويلات داخل أبواب الميزانية من الأول الى السادس، على أن تبلغ هذه التقديرات الإضافية بعد ذلك الى المؤتمر العام لاعتمادها بصفة نهائية. أما التقديرات الإضافية التي تتجاوز ٧,٥٪ من اعتمادات الفترة المالية فيدرسها المجلس التنفيذي ثم ترفع الى المؤتمر العام مشفوعة بما قد يراه المجلس من توصيات.

الاعتمادات

المادة ٤

- ٤,١ يعتبر اقرار المؤتمر العام للاعتمادات ترخيصا للمدير العام بالارتباط بمصروفات وأداء مدفوعات للأغراض التي أقرت من أجلها الاعتمادات وفي حدود المبالغ المخصصة لذلك. إلا أنه لا بد من موافقة المجلس التنفيذي عند منح الإعانات أو تقديم المساعدات المالية الى منظمات أخرى.

- ٤,٢ تستخدم الاعتمادات لتغطية المصروفات أثناء الفترة المالية المتعلقة بها طبقا لقرار فتح الاعتمادات.
- ٤,٣ تظل الاعتمادات قابلة للاستعمال لمدة اثني عشرة شهرا بعد نهاية الفترة المالية المتعلقة بها، وذلك بالقدر اللازم للوفاء بالالتزامات الخاصة بسلع وردت أو خدمات قدمت خلال الفترة المالية، ولتغطية أية مصروفات أخرى ارتبطت بها المنظمة بصورة قانونية ولم تسدد بعد خلال الفترة المالية. أما رصيد الاعتمادات التي تظل غير مرتبط بها حتى نهاية الفترة المالية، فيوزع بين الدول الأعضاء بنسبة الاشتراكات المقررة عليها في نفس الفترة المالية، وذلك بعد خصم الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء عن الفترة المالية المذكورة والتي لم تدفع بعد. ويرد المبلغ الآيل على هذا النحو الى كل دولة عضو إذا كانت هذه الدولة قد أدت الاشتراك المستحق عليها كاملا.
- ٤,٤ في نهاية فترة الاثني عشر شهرا المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٤، يوزع الرصيد الباقي من الاعتمادات المستبقاة، بعد خصم الاشتراكات التي مازالت مستحقة على الدول الأعضاء عن الفترة المالية التي فتحت لها هذه الاعتمادات، على الدول الأعضاء بنسبة الاشتراكات المقررة عليها في الفترة المذكورة. ويرد المبلغ الآيل على هذا النحو الى كل دولة عضو إذا كانت هذه الدولة قد أدت الاشتراك المستحق عليها كاملا عن هذه الفترة المالية.
- ٤,٥ يجوز النقل من بند الى آخر في حدود المجموع الكلي للاعتمادات التي تم اقرارها، وذلك طبقا لأحكام قرار الميزانية كما اعتمده المؤتمر.

مصادر التمويل

المادة ٥

- ٥,١ تمول الاعتمادات التي يتم اقرارها من اشتراكات الدول الأعضاء التي تحدد قيمتها بحسب جدول التوزيع الذي يضعه المؤتمر العام، وذلك مع مراعاة التسويات التي تجرى طبقا للفقرة ٥,٢. والى أن تدفع هذه الاشتراكات، يجوز تمويل الاعتمادات المفتوحة باستخدام رأس المال العامل.
- ٥,٢ عند حساب اشتراكات الدول الأعضاء تسوى جملة الاعتمادات التي أقرها المؤتمر العام للفترة التالية، بالنظر الى :
- (أ) الاعتمادات الإضافية التي لم يسبق تحديد اشتراكات بشأنها تحصل من الدول الأعضاء؛

- (ب) الإيرادات المتنوعة التي لم يسبق أخذ حصيلتها في الحساب عند إعداد التقديرات، وكل تعديلات تطرأ على حصيلتها الإيرادات المتنوعة التي أعدت لها تقديرات؛
- (ج) الاشتراكات المستحقة على الأعضاء الجدد طبقاً لأحكام الفقرة ٩، ٥.
- ٥,٣ بعد أن يعتمد المؤتمر العام الميزانية ويحدد المبلغ المخصص لرأس المال العامل، يجب على المدير العام :
- (أ) أن يرسل الوثائق الخاصة بذلك الى الدول الأعضاء؛
- (ب) أن يخطر الدول الأعضاء بمقدار المبالغ الواجب عليها دفعها على سبيل الاشتراكات والسلف المقدمة الى رأس المال العامل؛
- (ج) أن يطلب من الدول الأعضاء سداد نصف قيمة اشتراكاتها عن فترة العامين المالية فضلاً عن قيمة السلف المقدمة منها الى رأس المال العامل.
- ٥,٤ في نهاية السنة الأولى للفترة المالية يطلب المدير العام من الدول الأعضاء سداد النصف الثاني من اشتراكاتها عن الفترة المالية المذكورة.
- ٥,٥ تعتبر الاشتراكات والسلف مستحقة وواجبة الأداء بالكامل في خلال ثلاثين يوماً من تسلم اخطارات المدير العام المشار إليها في الفقرتين ٥,٣ و ٥,٤، أو في اليوم الأول من السنة التي تستحق عنها هذه الاشتراكات والسلف إذا كان التاريخ الأخير لاحقاً لنهاية مهلة الثلاثين يوماً المشار إليها. وفي أول يناير/كانون الثاني من السنة التالية يعتبر الرصيد غير المدفوع من هذه الاشتراكات والسلف مبالغ تأخر سدادها مدة عام.
- ٥,٦ تحدد الاشتراكات التي تدفع للميزانية جزئياً بالدولارات الأمريكية وجزئياً باليورو بنسبة يحددها المؤتمر العام، وتدفع الاشتراكات بهاتين العملاتين أو بعملات أخرى بحسب ما يقرره المؤتمر العام. وتحدد السلف المقدمة الى رأس المال العامل وتدفع بالعملة أو العملات التي يحددها المؤتمر العام.
- ٥,٧ المبالغ التي تدفعها دولة عضو تستوفى منها أولاً حصتها من السلف المقدمة الى رأس المال العامل، ثم تقييد بعد ذلك لحساب الاشتراكات المستحقة عليها بحسب جدول التوزيع، طبقاً للترتيب الزمني للاشتراكات المذكورة.

- ٥,٨ يقدم المدير العام الى المؤتمر العام في دورته العادية تقريراً عن تحصيل الاشتراكات والسلف المقدمة الى رأس المال العامل.
- ٥,٩ على الأعضاء الجدد دفع اشتراكهم عن السنة التي يصبحون فيها أعضاء، وكذلك حصتهم من مجموع السلف المقدمة الى رأس المال العامل بنسب يحددها المؤتمر العام.

الأموال

المادة ٦

- ٦,١ ينشأ صندوق عام لمواجهة مصروفات المنظمة. وتفيد لحساب الصندوق العام الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٥، وكذلك الإيرادات المتنوعة وأية سلف تؤخذ من رأس المال العامل لتمويل المصروفات العامة.
- ٦,٢ ينشأ صندوق لرأس المال العامل بمبالغ ولأغراض يحددها المؤتمر العام من وقت لآخر. ويمول صندوق رأس المال العامل من السلف التي تقدمها الدول الأعضاء والتي تحدد قيمتها طبقاً للجدول الذي يضعه المؤتمر العام لتوزيع مصروفات اليونسكو، وتفيد هذه السلف لحساب الدول الأعضاء التي تقدمها. وإذا انسحبت دولة عضو من المنظمة، فإن أية مبالغ قد تكون لها في صندوق رأس المال العامل تستخدم لتصفية أي التزام مالي قد يكون عليها إزاء المنظمة. ويرد للدولة العضو المنسحبة أي رصيد يتبقى لها بعد ذلك.
- ٦,٣ ترد الى رأس المال العامل السلف المأخوذة منه لتمويل اعتمادات الميزانية خلال الفترة المالية، وذلك بمجرد أن تتوافر إيرادات يمكن استعمالها لهذا الغرض، وبالقدر الذي تسمح به هذه الإيرادات.
- ٦,٤ تقدم تقديرات إضافية من أجل سداد السلف المأخوذة من رأس المال العامل لمواجهة المصروفات الاستثنائية أو الطارئة، وذلك في غير الحالات التي يمكن فيها استرداد هذه السلف بوسائل أخرى.
- ٦,٥ تسدد لحساب الإيرادات المتنوعة الإيرادات الناتجة عن استثمار مبالغ من رأس المال العامل.
- ٦,٦ يجوز للمدير العام أن ينشئ حسابات للودائع وحسابات للاحتياطي وحسابات خاصة، على أن تقدم تقارير عنها الى المجلس التنفيذي.
- ٦,٧ على الجهة المختصة أن تحدد بدقة أهداف وشروط إنشاء كل حساب للودائع وكل حساب احتياطي وكل حساب خاص. ويجوز للمدير العام، إذا اقتضى الأمر ذلك، أن يعد نظاماً مالياً خاصاً لإدارة كل حساب منها

بالنظر الى الهدف المرجو منه، على أن يحاط المجلس التنفيذي علما بذلك، ويجوز للمجلس التنفيذي أن يقدم توصيات ملائمة بهذا الصدد الى المدير العام. وتدار أموال هذه الحسابات طبقا للنظام المالي الحالي ما لم ينص على غير ذلك.

المادة ٧

الإيرادات الأخرى

- ٧,١ فيما عدا : (أ) الاشتراكات التي تقدم للميزانية، (ب) الاستردادات المباشرة لمصروفات دفعت أثناء الفترة المالية، (ج) السلف أو الودائع في حسابات معينة، (د) فوائد الاستثمارات، باستثناء فوائد استثمار رأس المال العامل، تعتبر جميع الإيرادات الأخرى إيرادات متنوعة تضاف الى الصندوق العام.
- ٧,٢ تستخدم فوائد الاستثمارات، باستثناء فوائد استثمار رأس المال العامل، بالطريقة التي يقررها المؤتمر العام.
- ٧,٣ يجوز للمدير العام أن يقبل مساهمات طوعية وهبات ووصايا واعانات، سواء كانت نقدية أو غير نقدية، بشرط أن تقدم لأغراض تتفق مع سياسة المنظمة وأهدافها وأوجه نشاطها، وبشرط أن يطلب ترخيص المجلس التنفيذي بقبول المساهمات الطوعية والهبات والوصايا والاعانات التي يترتب عليها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تحميل المنظمة التزامات مالية إضافية.
- ٧,٤ تعتبر المبالغ التي يحدد المتبرع بها الغرض من تقديمها بمثابة حسابات ودايع أو حسابات خاصة، وذلك وفقا للفقرتين ٦ و ٧ من المادة ٦.
- ٧,٥ يجوز للمدير العام أن يتلقى مساهمات نقدية من الدول التي تشترك في بعض أنشطة البرنامج أو التي تفيد من بعض التسهيلات أو الخدمات التي تقدمها المنظمة وإن لم تكن من الدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين، وعليه أن يقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس التنفيذي.
- ٧,٦ تقييد المبالغ التي ترد بدون أن يحدد لها غرض معين في الحساب الفرعي العام للحساب الخاص للمساهمات الطوعية.

المادة ٨

ايداع الأموال

- ٨,١ يعين المدير العام البنك أو البنوك التي تودع فيها أموال المنظمة.

استثمار الأموال

المادة ٩

- ٩,١ يصرح للمدير العام أن يستثمر لأجل قصيرة الأموال التي لا تكون لازمة لمواجهة احتياجات عاجلة، على أن يضمن الحسابات السنوية للمنظمة معلومات عن هذه الاستثمارات.
- ٩,٢ يجوز للمدير العام أن يستثمر لأجل طويل المبالغ الموجودة في حسابات الودائع وحسابات الاحتياطي والحسابات الخاصة، وذلك حسبما تقررته الجهة المختصة بالنسبة لكل حساب.
- ٩,٣ تقييد إيرادات الاستثمارات على النحو المنصوص عليه في القواعد المتعلقة بكل حساب.

دال

الرقابة الداخلية

المادة ١٠

- ١٠,١ يتولى المدير العام :
- (أ) وضع قواعد وإجراءات مالية مفصلة لضمان سير الإدارة المالية بطريقة فعالة واقتصادية؛
- (ب) اصدار تعليمات بأن تتم كل المدفوعات بناء على مستندات أو وثائق أخرى تثبت أن الخدمات أو السلع موضوع الدفع قد أديت أو سلمت فعلا، وأنه لم يسبق سداد قيمتها؛
- (ج) تحديد الموظفين المرخص لهم بتسلم المبالغ النقدية والارتباط بمصرفيات وإجراء مدفوعات باسم المنظمة؛
- (د) ادخال نظام لمراقبة الحسابات المالية ومراجعتها داخليا يكون من شأنه فرض رقابة دائمة على العمليات المالية و/أو مراجعتها بصورة شاملة، وذلك لضمان ما يلي:
- (١) انتظام عمليات تحصيل وإيداع واستخدام الأموال وغيرها من الموارد المالية للمنظمة؛
- (٢) مطابقة جميع الارتباطات والمصرفيات للاعتمادات المفتوحة وغيرها من الأحكام المالية التي أقرها المؤتمر العام أو للأغراض والقواعد المتعلقة بحسابات الودائع والحسابات الخاصة؛
- (٣) الاستخدام الرشيد لموارد المنظمة.
- ١٠,٢ لا يجوز الارتباط بأي مصرف قبل تخصيص الاعتمادات أو صدور تراخيص أخرى تفي بالغرض على أن تصدر كتابة وبتفويض من المدير العام.

- ١٠,٣ يجوز للمدير العام أن يأمر بأن تدفع بلا مقابل مبالغ يرى من الضروري منحها لصالح المنظمة بشرط أن يقدم بهذه المدفوعات بيان الى المؤتمر العام مع الحسابات الختامية.
- ١٠,٤ يجوز للمدير العام، بعد إجراء تحقيق دقيق، الترخيص بأن يقيد في حساب الأرباح والخسائر قيمة الخسائر في الأموال والمخازن والأصول الأخرى بشرط أن يقدم للمراجع الخارجي للحسابات مع الحسابات الختامية بيان بجميع هذه المبالغ المقيدة في حساب الأرباح والخسائر.
- ١٠,٥ تقدم العطاءات لتوريد الأجهزة والمعدات والأدوات وغيرها من الاحتياجات بناء على إعلان سابق، إلا في الحالات التي يرى المدير العام فيها أن مصلحة المنظمة تقتضي العدول عن هذه القاعدة.

الحسابات

المادة ١١

- ١١,١ يأمر المدير العام بمسك دفاتر المحاسبة الضرورية، ويقدم حسابات ختامية يدرج فيها، فيما يختص بالفترة المالية المعنية:
- (أ) الإيرادات والمصروفات من جميع المصادر والأبواب؛
- (ب) الوضع بالنسبة للاعتمادات المفتوحة وعلى الأخص:
- (١) الاعتمادات المفتوحة أصلا في الميزانية؛
- (٢) الاعتمادات المعدلة بالنقل فيما بينها؛
- (٣) أي اعتمادات أخرى غير الاعتمادات المفتوحة بقرار المؤتمر العام؛
- (٤) المبالغ التي خصم بها على الاعتمادات المفتوحة أو على اعتمادات أخرى؛
- (ج) أصول وخصوم المنظمة.
- وعلى المدير العام أن يقدم أيضا أية معلومات أخرى من شأنها أن توضح المركز المالي الراهن للمنظمة.
- ١١,٢ يقدم المدير العام أو يرفق بالتقرير المالي في نهاية السنة الأولى من الفترة المالية بيانا بجميع التطورات المالية الهامة التي أثرت على المنظمة خلال العام الأول من الفترة المالية، مصحوبا بالبيانات المالية غير المراجعة.
- ١١,٣ تعد الحسابات السنوية للمنظمة بالدولارات الأمريكية ومع ذلك يجوز مسك حسابات بأية عملة أو عملات أخرى إذا رأى المدير العام ضرورة لذلك.

- ١١,٤ تمسك حسابات مستقلة مناسبة لجميع أموال الودائع وحسابات الاحتياطي والحسابات الخاصة.
- ١١,٥ يقدم المدير العام الحسابات الختامية الى المراجع الخارجي للحسابات في موعد لا يتجاوز ٣١ مارس/ آذار التالي لنهاية الفترة المالية التي يقدم الحساب عنها.

المراجعة الخارجية للحسابات

المادة ١٢

- ١٢,١ يعين المؤتمر العام، وفقا للطرائق التي يحددها، مراجعا خارجيا للحسابات يكون المراجع العام للحسابات في إحدى الدول الأعضاء (أو موظفا يشغل منصبا مماثلا) من أجل مراجعة حسابات الفترات المالية الثلاث التي تلي تعيينه. ويعين المؤتمر العام مراجعا خارجيا جديدا للحسابات في الدورة التي تسبق مباشرة نهاية تفويض المراجع الخارجي للحسابات.
- ١٢,٢ إذا كف المراجع الخارجي للحسابات عن شغل منصب المراجع العام للحسابات في بلاده، فإن مهمته كمراجع خارجي للحسابات تنتهي ويحل محله في أداء هذه الوظيفة من خلفه في منصب المراجع العام. وفيما عدا هذه الحالة لا يجوز لغير المؤتمر العام اعفاء المراجع الخارجي للحسابات من وظيفته طوال مدة تعيينه.
- ١٢,٣ تتم مراجعة الحسابات وفقا للقواعد المعتادة والمسلم بها عامة في هذا الصدد مع مراعاة ما قد يصدره المؤتمر العام من توجيهات خاصة، وطبقا للتفويض الإضافي الملحق بهذا النظام.
- ١٢,٤ للمراجع الخارجي للحسابات أن يبدي ملاحظات على فعالية الإجراءات المالية ونظام المحاسبة ونظم المراقبة المالية الداخلية، وبوجه عام على إدارة المنظمة وتدبير شؤونها.
- ١٢,٥ يتمتع المراجع الخارجي للحسابات بالاستقلال التام وهو المسؤول وحده عن توجيه أعمال المراجعة.
- ١٢,٦ للمؤتمر العام أن يطلب من المراجع الخارجي للحسابات إجراء فحوص معينة وتقديم تقارير مستقلة عن نتائجها. ويجوز للمجلس التنفيذي، وهو ينهض بأعماله تحت سلطة المؤتمر العام، أن يطلب الشيء ذاته.
- ١٢,٧ يقدم المدير العام للمراجع الخارجي للحسابات جميع التسهيلات التي قد يحتاج إليها لإجراء المراجعة.

- ١٢,٨ للمراجع الخارجي للحسابات، في سبيل إجراء فحص محلي أو خاص أو للاقتصاد في نفقات المراجعة، أن يستعين بخدمات مراجع عام للحسابات في إحدى الدول الأعضاء (أو موظف بها يشغل منصباً مماثلاً) أو محاسبين قانونيين معروفين أو أي شخص آخر أو مؤسسة أخرى تتوافر فيه أو فيها، في تقدير المراجع الخارجي للحسابات، المؤهلات الفنية المطلوبة.
- ١٢,٩ يضع المراجع الخارجي للحسابات تقريراً عن فحص الحسابات الختامية والجداول المتعلقة بها، يضمنه المعلومات التي يعتبرها ضرورية عن المسائل المشار إليها في المادة ١٢,٤ من النظام المالي وفي التفويض الإضافي.
- ١٢,١٠ تحال تقارير المراجع الخارجي للحسابات، وكذلك الحسابات الختامية التي يتم فحصها، إلى المؤتمر العام عن طريق المجلس التنفيذي وفقاً للتوجيهات التي يصدرها المؤتمر العام. ويدرس المجلس التنفيذي التقارير المالية المؤقتة والبيانات المالية غير المراجعة المؤيدة لها التي يعدها المدير العام وفقاً لنص المادة ١١,٢ من النظام المالي، والحسابات الختامية المراجعة وتقارير المراجع الخارجي للحسابات ويحيلها إلى المؤتمر العام مشفوعة بما يراه من ملاحظات.
- ١٢,١١ يقوم المراجع الخارجي للحسابات بمراجعة الحسابات السنوية للأموال التي قد يرى المدير العام بصفة استثنائية ضرورة مراجعتها.

القرارات التي يترتب عليها مصروفات

المادة ١٣

- ١٣,١ لا تتخذ أية لجنة أو أية هيئة أخرى قراراً يترتب عليه مصروفات قبل أن يصلها تقرير من المدير العام عن الآثار المالية والإدارية للاقتراح موضع الدراسة.
- ١٣,٢ عندما يرى المدير العام أنه لا يمكن خصم المصروفات المقترحة من الاعتمادات المفتوحة، لا يجوز الارتباط بهذه المصروفات إلى حين أن يقر المؤتمر العام الاعتمادات اللازمة.

أحكام عامة

المادة ١٤

- ١٤,١ يسري هذا النظام من تاريخ موافقة المؤتمر العام عليه ولا يجوز تعديله إلا بواسطة المؤتمر العام.

- ١٤,٢ في حالة الشك في تفسير أو تطبيق أية مادة من مواد هذا النظام، فللمدير العام صلاحية الفصل في شأنها.
- ١٤,٣ لا يجوز وقف العمل بأية مادة أو مواد من هذا النظام إلا بقرار من المؤتمر العام يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين ويحدد المؤتمر العام مدة هذا الوقف.

أحكام خاصة

المادة ١٥

- ١٥,١ يتشاور المدير العام مع الأمين العام للأمم المتحدة عند إعداد الميزانية طبقاً لنصوص المادة ١٦ قسم ٣ (أ) من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة واليونسكو.
- ١٥,٢ تبلغ القواعد التي يعدها المدير العام لتنفيذ أحكام هذا النظام الى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

ملحق

التفويض الإضافي الذي يحكم مراجعة الحسابات

اعتمده المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة (القرار ١٧/م/١٩,٢) وعدله في دورته الثانية والعشرين (القرار ٢٢/م/٣٢,١) والثالثة والعشرين (القرار ٢٣/م/٣٦,١)^(١).

١ - يقوم المراجع الخارجي بمراجعة حسابات المنظمة بما في ذلك جميع حسابات الودائع والحسابات الخاصة، حسيما يراه لازما للتأكد مما يلي:

- (أ) ان البيانات المالية متفقة مع دفاتر المنظمة وسجلاتها؛
- (ب) ان العمليات المالية الموضحة في تلك البيانات قد تمت وفقا للقواعد والنظم وأحكام الميزانية وغيرها من التوجيهات المعمول بها؛
- (ج) ان الأوراق المالية والأموال المودعة بالبنك وأموال الخزينة قد تم التحقق منها بشهادة مباشرة من الجهات التي تودع بها المنظمة أموالها أو بطريق الجرد الفعلي؛
- (د) ان إجراءات المراقبة الداخلية بما فيها المراجعة الداخلية للحسابات كافية بالنظر الى الأهمية التي تعلق عليها؛
- (هـ) ان جميع عناصر الأصول والخصوم والفائض والعجز قد أدرجت في الحسابات طبقا لإجراءات يعتبرها مرضية.

٢ - المراجع الخارجي للحسابات دون غيره أن يبت في قبول الشواهد والمستندات - كلها أو بعضها - التي يقدمها المدير العام، وله، إن رأى ذلك مناسبا، أن يفحص ويراجع تفصيلا كل مستند حسابي يتعلق بالعمليات المالية أو بالتوريدات والمعدات.

(١) يحل هذا التفويض الإضافي محل «المبادئ التي تطبق في مراجعة حسابات اليونسكو» التي كان المؤتمر العام قد اعتمدها في دورته السادسة.

- ٣ - للمراجع الخارجي للحسابات وموظفيه حرية الإطلاع - في جميع الأوقات المناسبة - على كل الدفاتر والسجلات والوثائق الحسابية التي يراها المراجع ضرورية لإجراء المراجعة. وتوضع تحت تصرف مراجع الحسابات، بناء على طلبه، المعلومات التي تعتبر معلومات خاصة ويوافق المدير العام (أو من يعينه من كبار الموظفين) على ضرورتها لإجراء المراجعة، وكذلك المعلومات التي تعتبر سرية. ويحترم مراجع الحسابات وموظفوه طابع الخصوصية أو السرية لأي معلومات ينطبق عليها هذا الوصف ولا يستخدمونها إلا فيما يتصل مباشرة بتنفيذ عمليات المراجعة. ولمراجع الحسابات الخارجي استرعاء نظر المؤتمر العام الى كل امتناع عن تقديم معلومات توصف بأنها خاصة ويعتبرها هو ضرورية لإجراء المراجعة.
- ٤ - ليس في سلطة المراجع الخارجي للحسابات أن يرفض أي بند من بنود الحسابات، ولكن عليه أن ينبه المدير العام الى أي عملية يشك في سلامتها، أو ملاءمتها حتى يتخذ التدابير اللازمة بشأنها. وكل اعتراض يثار أثناء المراجعة على مثل هذه العمليات أو غيرها يجب أن يبلغ فوراً الى المدير العام.
- ٥ - يبدي مراجع الحسابات الخارجي رأياً موقعا عليه بشأن البيانات المالية للمنظمة. ويتضمن هذا الرأي العناصر الرئيسية التالية:
- (أ) تحديد البيانات المالية للمراجعة؛
- (ب) إشارة إلى مسؤولية المدير العام ومسؤولية مراجع الحسابات الخارجي؛
- (ج) تحديد معايير المراجعة المتبعة؛
- (د) وصف للعمل المضطلع به؛
- (هـ) بيان الرأي في البيانات المالية من حيث:
- (١) ما إذا كانت البيانات المالية تبين بدقة الوضع المالي في نهاية الفترة ونتائج عمليات الفترة المعنية؛
- (٢) ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت طبقاً للسياسات المحاسبية المقررة؛
- (٣) ان المبادئ المحاسبية قد طبقت على نحو يتمشى مع ما اتبع بالنسبة للفترة المالية السابقة؛

(و) إبداء الرأي في مطابقة المعاملات للنظام المالي والنصوص التشريعية؛

(ز) تاريخ صدور الرأي؛

(ح) اسم مراجع الحسابات الخارجي ومنصبه؛

(ط) إحالة إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن البيانات المالية إذا كان ذلك ضرورياً.

٦ -

ينبغي لمراجع الحسابات الخارجي أن يذكر في تقريره المقدم للمؤتمر العام عن العمليات المالية للفترة المعنية ما يلي :

(أ) طبيعة ومدى الفحص الذي أجراه؛

(ب) الأمور المتصلة بشمول الحسابات أو دقتها، وتشمل عند الاقتضاء ما يلي :

(١) المعلومات اللازمة لتفسير الحسابات تفسيراً سليماً؛

(٢) أي مبالغ كان يتعين استلامها ولكنها لم تقيد في الحسابات؛

(٣) أي مبالغ مرتبط بانفاقها ارتباطاً باتاً أو مشروطاً ولم تقيد في الحسابات أو أغفلتها البيانات المالية؛

(٤) المصروفات التي لا تؤيدها مستندات كافية؛

(٥) ما إذا كانت دفاتر الحسابات تمسك طبقاً للأصول الواجبة.

ويلزم التنويه بالحالات التي يحيد فيها عرض البيانات

المالية عن المبادئ المحاسبية المسلم بها عامة والمطبقة بصفة مستمرة؛

(ج) المسائل الأخرى التي ينبغي استرعاء نظر المؤتمر العام إليها مثل:

(١) حالات الغش أو قرينة الغش؛

(٢) التبذير أو استعمال أموال المنظمة أو أية ممتلكات أخرى لها

في أبواب غير مشروعة (حتى وإن كانت الحسابات المتعلقة بالعمليات التي تمت تبدو سليمة)؛

(٣) المصروفات التي من شأنها أن تورط المنظمة في نفقات ضخمة في المستقبل؛

(٤) أي عيب في النظام العام أو في القواعد التفصيلية المتعلقة

بمراقبة الإيرادات والمصروفات أو اقتناء الأجهزة والمعدات والأدوات؛

(٥) المصروفات غير المطابقة لما يقصده المؤتمر العام، مع مراعاة ما أجري من تحويلات مرخص بها رسمياً داخل الميزانية؛

(٦) حالات تجاوز الاعتمادات، مع مراعاة التعديلات الناتجة عن تحويلات مرخص بها رسمياً داخل الميزانية؛

(٧) المصروفات التي لا تطابق التراخيص التي تحكمها؛
 (د) دقة الحسابات المتعلقة بالأجهزة والمعدات والأدوات أو عدم دقتها كما يتبين ذلك من نتائج عمليات الجرد ومن فحص السجلات.

ويجوز أن يتضمن التقرير علاوة على ذلك ما يلي:

(هـ) عمليات قيدت في حسابات فترة مالية سابقة ولكن تم الحصول على معلومات جديدة بشأنها، أو عمليات ستتم في فترة مالية قادمة ويبدو من المناسب اطلاع المؤتمر العام عليها مقدماً.

٧- للمراجع الخارجي للحسابات أن يقدم الى المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي أو المدير العام ما يراه مناسباً من ملاحظات بشأن النتائج التي تسفر عنها مراجعته، ومن تعليقات على التقرير المالي الذي يقدمه المدير العام. كما يمكن لمراجع الحسابات الخارجي أن يقدم في أي وقت تقارير إلى المجلس التنفيذي والمدير العام إذا ما رأى أن هناك مسائل هامة أو عاجلة أو ملحة ينبغي الإبلاغ عنها.

٨- في جميع الحالات التي يحد فيها من نطاق المراجعة الخارجية أو التي يتعذر فيها على المراجع الخارجي الحصول على الأدلة الكافية، يكون عليه أن يذكر ذلك في البيان الذي يضمنه رأيه وفي تقريره، مع إيضاحه في التقرير الأسباب التي دعت إلى ابداء ملاحظاته والنتائج المترتبة عليها بالنسبة للوضع المالي وللعمليات المالية المقيدة في الحسابات.

٩- لا يجوز لمراجع الحسابات الخارجي بأي حال أن يضمن تقريره انتقادات دون أن يتيح أولاً للمدير العام فرصة ملائمة لموافاته بإيضاحات عن النقطة موضع الخلاف.

١٠- مراجع الحسابات الخارجي ليس ملزماً بذكر أي أمر مما أشير إليه فيما تقدم إذا كان هذا الأمر لا يعتبر في رأيه على أي جانب من الأهمية.

النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء وبالاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي

اعتمد المؤتمر العام هذا النظام في دورته الخامسة وعدله في دوراته السابعة والسابعة عشرة والخامسة والعشرين^(١).

أولا - مجال تطبيق هذا النظام

تتناول أحكام هذا النظام إعداد الوثائق التالية وبحثها واعتمادها من قبل المؤتمر العام:

- (أ) اتفاقيات دولية تعرض على الدول الأعضاء للتصديق عليها.
(ب) توصيات يصوغ فيها المؤتمر العام المبادئ والقواعد التي تنظم مسألة ما تنظيما دوليا، ويدعو الدول الأعضاء الى تطبيق تلك المبادئ والقواعد في أراضيها، وذلك بسن تشريع وطني أو باتخاذ إجراءات أخرى، حسب طبيعة المسائل المعالجة والنظم الدستورية السائدة في كل دولة.

المادة ١

ثانيا - ادراج اقتراحات لتنظيم مسألة ما تنظيما دوليا في جدول أعمال المؤتمر العام

لا يصدر المؤتمر العام قرارا بشأن ملاءمة أو جوهر أي اقتراح يرمي الى تنظيم مسألة معينة تنظيما دوليا عن طريق اتفاقية دولية أو توصية، ما لم يكن هذا

المادة ٢

(١) انظر م/قرارات، و٧م/قرارات، و١٧م/قرارات، و١١٢، و٢٥م/قرارات، ص ١٢٩.

الاقتراح قد أدرج بطريقة محددة في جدول الأعمال المؤقت طبقا لأحكام هذا النظام.

المادة ٣

لا يدرج بجدول الأعمال المؤقت اقتراح جديد بشأن تنظيم مسألة معينة تنظيما دوليا، عن طريق موافقة المؤتمر العام على اتفاقية دولية أو توصية للدول الأعضاء:

- (أ) ما لم يكن الاقتراح مصحوبا بدراسة مبدئية للنواحي الفنية والقانونية للمسألة موضع النظر؛
- (ب) ما لم يكن المجلس التنفيذي قد بحث هذا الاقتراح قبل افتتاح دورة المؤتمر العام بتسعين يوما على الأقل.

المادة ٤

- ١ - يعرض المجلس التنفيذي على المؤتمر العام كل الملاحظات التي يراها مفيدة بشأن الاقتراحات التي تشير إليها المادة ٣.
- ٢ - يجوز للمجلس التنفيذي أن يكلف الأمانة أو واحدا أو أكثر من الخبراء أو لجنة من الخبراء بإجراء دراسة وافية للمسائل التي تعالجها المقترحات المشار إليها آنفا وبإعداد تقرير بشأنها يرفع الى المؤتمر العام.

المادة ٥

عندما يدرج في جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر العام اقتراح مما أشارت إليه المادة ٣، يرسل المدير العام الى الدول الأعضاء قبل افتتاح دورة المؤتمر بسبعين يوما على الأقل نسخة من الدراسة المبدئية المرافقة للاقتراح مع نص ملاحظات وقرارات المجلس التنفيذي بشأنه.

ثالثا - الإجراءات الخاصة بالمناقشة الأولى أمام المؤتمر العام

المادة ٦

للمؤتمر العام أن يقرر إن كان ينبغي تنظيم المسألة موضع الاقتراح تنظيما دوليا، وأن يحدد الى أي مدى يمكن اخضاعها لهذا التنظيم، وما إذا كانت الطريقة التي يجب اتباعها هي عقد اتفاقية دولية أو توجيه توصية الى الدول الأعضاء.

- المادة ٧ - ١ - ومع ذلك يجوز للمؤتمر العام أن يقرر إرجاء القرارات المذكورة في المادة ٦ الى دورة أخرى.
- ٢ - وفي هذه الحالة، يجوز للمؤتمر العام أن يكلف المدير العام بتقديم تقرير عما إذا كان من المفيد ومن المناسب تنظيم المسألة موضع الاقتراح، تنظيمًا دوليًا، وعن الوسيلة التي يجب اتباعها لتحقيق هذا الغرض، وعن المدى الذي يمكن أن يذهب إليه التنظيم المقترح.
- ٣ - يبلغ تقرير المدير العام الى الدول الأعضاء قبل افتتاح دورة المؤتمر العام بمائة يوم على الأقل.
- المادة ٨ - يتخذ المؤتمر العام القرارات المشار إليها في المادتين ٦ و ٧ بالأغلبية البسيطة.
- المادة ٩ - لا يصدر المؤتمر العام قرارًا بالموافقة على مشروع اتفاقية أو توصية، قبل الدورة العادية التالية للدورة التي اتخذت فيها القرارات المذكورة في المادة ٦.

رابعاً - إعداد مشروعات الاتفاقيات

والتوصيات التي تقدم الى المؤتمر العام للنظر فيها وإقرارها

- المادة ١٠ - ١ - عندما يتخذ المؤتمر العام قرارات بمقتضى المادة ٦ فإنه يكلف المدير العام بإعداد تقرير مبدئي عن الموقف بالنسبة للمسألة المطلوب تنظيمها وكذلك عن مدى ما يمكن أن يذهب إليه التنظيم المقترح. ويمكن أن يرفق بهذا التقرير المبدئي مشروع أولي باتفاقية أو توصية حسب الحالة، ويطلب الى الدول الأعضاء تقديم تعليقاتها وملاحظاتها على ذلك التقرير.
- ٢ - يجب أن يصل التقرير المبدئي الذي يضعه المدير العام الى الدول الأعضاء قبل افتتاح دورة المؤتمر العام بأربعة عشر شهراً على الأقل. وترسل الدول الأعضاء تعليقاتها وملاحظاتها على التقرير المبدئي الى المدير العام بحيث تصله قبل افتتاح الدورة المذكورة في الجملة السابقة بعشرة أشهر على الأقل.

- ٣ - على أساس التعليقات والملاحظات المقدمة، يضع المدير العام تقريراً نهائياً يتضمن مشروع نص أو أكثر للاتفاقية أو التوصية، ويبلغ هذا التقرير إلى الدول الأعضاء قبل افتتاح دورة المؤتمر العام بسبعة أشهر على الأقل.
- ٤ - يعرض التقرير النهائي الذي يضعه المدير العام إما على المؤتمر نفسه مباشرة أو - إذا رأى المؤتمر ذلك - على لجنة خاصة تتكون من خبراء فنيين وقانونيين تعينهم الدول الأعضاء، ويجب أن تعقد هذه اللجنة قبل افتتاح دورة المؤتمر العام بأربعة أشهر على الأقل.
- ٥ - وفي الحالة الثانية، تعرض اللجنة الخاصة على الدول الأعضاء قبل افتتاح دورة المؤتمر العام بسبعين يوماً على الأقل مشروعاً نال موافقتها حتى يقوم المؤتمر العام ببحثه.

خامساً - دراسة المشروعات واعتمادها من قبل المؤتمر العام

- المادة ١١ ينظر المؤتمر العام في مشروعات النصوص المرفوعة إليه ويناقشها كما يبحث ويناقش ما قد يقترح من تعديلات عليها.
- المادة ١٢ ١ - تعتمد أية اتفاقية بأغلبية الثلثين.
٢ - تعتمد أية توصية بالأغلبية البسيطة.
- المادة ١٣ إذا لم يحصل مشروع اتفاقية عند التصويت عليه نهائياً على أغلبية الثلثين المطلوبة حسب الفقرة ١ من المادة ١٢، بل حصل على أغلبية بسيطة فقط، فيجوز للمؤتمر أن يقرر تحويل المشروع إلى مشروع توصية يعرض عليه للموافقة إما قبل نهاية الدورة أو في الدورة التالية.
- المادة ١٤ يوقع رئيس المؤتمر العام والمدير العام على نسختين من الاتفاقية أو التوصية التي اعتمدها المؤتمر العام لكي تأخذ الصبغة الرسمية.

ترسل بأسرع ما يمكن نسخة معتمدة طبق الأصل من كل اتفاقية أو توصية اعتمدها المؤتمر العام الى الدول الأعضاء، كي يتسنى لها رفع الاتفاقية أو التوصية الى الجهات الوطنية المختصة طبقا للفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي.

المادة ١٥

سادسا - الإجراءات الخاصة بتقديم ودراسة تقارير الدول الأعضاء عما تتخذه من تدابير تنفيذًا للاتفاقيات والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر العام

- ١ - تقدم الدول الأعضاء الى المؤتمر العام تقارير خاصة بشأن تنفيذ مختلف الاتفاقيات والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر العام.
- ٢ - ويرسل تقرير خاص أول عن كل اتفاقية أو توصية قبل افتتاح دورة المؤتمر العام العادية التالية للدورة التي جرى فيها اعتماد الاتفاقية أو التوصية، بشهرين على الأقل.
- ٣ - يجوز للمؤتمر العام أن يطلب من الدول الأعضاء أن تقدم إليه في التواريخ التي يحددها أي تقارير إضافية تتضمن ما يكون ضروريا من معلومات.

المادة ١٦

ينظر المؤتمر العام في التقارير الخاصة المقدمة من الدول الأعضاء بشأن اتفاقية أو توصية ما، في أول دورة عادية له تلي الدورة التي اعتمد فيها هذه الاتفاقية أو التوصية أو في أي دورة لاحقة يحددها.

المادة ١٧

يسجل المؤتمر ملاحظاته على ما تتخذه الدول الأعضاء من تدابير تنفيذًا لاتفاقية أو توصية ما، في تقرير عام واحد أو أكثر، يعده المؤتمر في المواعيد التي يراها ملائمة.

المادة ١٨

المادة ١٩ ترسل تقارير المؤتمر العام بشأن ما تتخذه الدول الأعضاء من تدابير تنفيذًا لاتفاقية أو توصية ما إلى الدول الأعضاء، وإلى منظمة الأمم المتحدة وإلى اللجان الوطنية وإلى أي جهات أخرى يعينها المؤتمر العام.

المادة ٢٠ يجوز للمؤتمر العام، إذا كانت هناك ظروف خاصة تبرر ذلك، أن يقرر بأغلبية الثلثين وقف العمل، في حالة معينة، بمادة أو عدة مواد من هذا النظام، غير أنه ليس له أن يوقف تنفيذ المادتين ٨ و١٢.

نظام التصنيف العام لمختلف فئات الاجتماعات التي تدعو إليها اليونسكو

اعتمد المؤتمر العام هذا النظام في دورته الرابعة عشرة وعدله في دورته الثامنة عشرة والخامسة والعشرين^(١).

قواعد عامة

- المادة ١ طابع الاجتماعات
- تنقسم الاجتماعات التي تدعو اليونسكو الى عقدها الى مجموعتين: اجتماعات ذات طابع تمثيلي وأخرى ليس لها طابع تمثيلي.
- المادة ٢ اجتماعات ذات طابع تمثيلي
- تعتبر اجتماعات ذات طابع تمثيلي الاجتماعات التي يشترك فيها كأعضاء رئيسيين ممثلو دول أو حكومات أو منظمات دولية حكومية أو غير حكومية.
- المادة ٣ اجتماعات ليس لها طابع تمثيلي
- تعتبر اجتماعات غير ذات طابع تمثيلي الاجتماعات التي يشترك فيها الأعضاء الرئيسيون بصفتهم الشخصية.

(١) انظر ١٤م/قرارات و١٨م/قرارات، ص ١٣٨ و٢٥م/قرارات، ص ١٢٩. ويحل هذا النظام محل «الجدول الموجز بتصنيف عام لمختلف فئات الاجتماعات التي تدعو إليها اليونسكو» الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثانية عشرة (١٢م/قرارات) وعدله في دورته الثالثة عشرة (١٣م/قرارات) وباعتماد هذا النظام يكون المؤتمر العام قد ألغى أيضا «النظام الخاص بدعوة مؤتمرات دولية على مستوى الدول» و«النظام الخاص بدعوة مؤتمرات غير حكومية» وكان المؤتمر العام قد اعتمدهما في دورته السابعة.

المادة ٤

الأعضاء الرئيسيون

يقصد بالأعضاء الرئيسيين في هذا النظام أولئك الذين يتمتعون بكامل الحقوق المقررة للاجتماع المعني، بما في ذلك حق التصويت إن وجد.

المادة ٥

فئات الاجتماعات

- ١ - تنقسم الاجتماعات ذات الطابع التمثيلي التي تدعو اليونسكو الى عقدها الى ثلاث فئات:
- (أ) مؤتمرات دولية على مستوى الدول (فئة ١)؛
- (ب) اجتماعات دولية حكومية، غير المؤتمرات الدولية على مستوى الدول (فئة ٢)؛
- (ج) مؤتمرات غير حكومية (فئة ٣).
- ٢ - تنقسم الاجتماعات التي ليس لها طابع تمثيلي والتي تدعو اليونسكو الى عقدها الى خمس فئات:
- (أ) ندوات دولية (فئة ٤)؛
- (ب) لجان استشارية (فئة ٥)؛
- (ج) لجان خبراء (فئة ٦)؛
- (د) حلقات تدارس ودورات تدريبية ودورات تجديدية (فئة ٧)؛
- (هـ) ندوات (فئة ٨).

المادة ٦

مجالات التطبيق

- مع مراعاة الأحكام الواردة في الوثائق أو النظم الأساسية أو الاتفاقات المتعلقة بالاجتماعات المذكورة فيما بعد، والقرارات الصادرة عن الهيئات المختصة في اليونسكو بشأن هذه الاجتماعات، يتخذ المدير العام كافة التدابير التمهيديّة اللازمة لتطبيق القواعد الواردة في هذا النظام على الاجتماعات التالية :
- (أ) الاجتماعات التي تدعى للانعقاد بموجب وثائق قانونية ملزمة تنطبق على اليونسكو؛
- (ب) الاجتماعات التي تعدها الهيئات المنشأة في نطاق اليونسكو والتي لها نظمها الأساسية الخاصة بها؛
- (ج) الاجتماعات التي تدعى للانعقاد طبقاً لأحكام اتفاق دائم مبرم بين اليونسكو وبين منظمة أخرى؛
- (د) الاجتماعات التي تدعو الى عقدها اليونسكو بالاشتراك مع منظمة أخرى.

التسمية الرسمية للاجتماعات

المادة ٧

تحدد تسمية الاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا النظام بمعرفة الهيئة الداعية إليها، وإلا حددها المدير العام.

مع عدم الاخلال بسائر الأحكام الواردة في هذا النظام، يحدد المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي أو المدير العام، تبعا لفئة الاجتماع، حركات التحرير الافريقية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية، والتي ستدعى الى ارسال مراقبين عنها الى الاجتماعات التي يتناولها هذا النظام.

المادة ٧ ألف

مع عدم الاخلال بسائر الأحكام الواردة في هذا النظام، يدعو المؤتمر العام، أو المجلس التنفيذي أو المدير العام، تبعا لفئة الاجتماع، فلسطين الى ارسال مراقبين عنها الى الاجتماعات التي يتناولها هذا النظام.

المادة ٧ باء

واو

أولا - المؤتمرات الدولية على مستوى الدول

تعريفها

المادة ٨

المؤتمرات الدولية على مستوى الدول بالمعنى المقصود في الفقرة ٣ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي، هي المؤتمرات التي تضم ممثلي الدول والتي تتولى ابلاغ هذه الدول نفسها نتائج أعمالها، سواء أكان الغرض من هذه الأعمال اعتماد قواعد تنظيمية على المستوى الدولي، أم كانت هذه الأعمال تشكل نتائج ينبغي أن تتخذ أساسا لتدابير تتخذها الدول.

توجيه الدعوة

المادة ٩

- ١ - يتولى المؤتمر العام توجيه الدعوة لعقد المؤتمرات الدولية على مستوى الدول.
- ٢ - إذا كان موضوع المؤتمر الدولي على مستوى الدول، يدخل أيضا في اختصاص منظمة الأمم المتحدة أو منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة، جرى تشاور مع تلك المنظمات قبل أن يتخذ المؤتمر العام قراره.

المادة ١٠

تحديد المهمة

يتولى المؤتمر العام تحديد مهمة المؤتمرات الدولية التي يدعو لعقدتها على مستوى الدول.

المادة ١١

المشتركون

- ١ - يتولى المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي بترخيص من المؤتمر العام:
 - (أ) تعيين الدول التي توجه إليها الدعوة؛
 - (ب) تعيين الأعضاء المنتسبين الى اليونسكو الذين توجه إليهم الدعوة، مع تحديد مدى اشتراكهم؛
 - (ج) ويجوز له أن يدعو أي إقليم ليس عضوا منتسبا الى اليونسكو، ولكنه يتمتع بالاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالموضوعات التي سيناقشها المؤتمر، وذلك بشرط موافقة الدولة التي تتولى إدارة هذا الإقليم. ويحدد المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي مدى اشتراك هذا الإقليم.
- ٢ - يجوز للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في اليونسكو ممن لم توجه إليهم الدعوة طبقا للفقرة (١) أعلاه، أن توفد مراقبين الى المؤتمر.
- ٣ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة والتي أبرمت معها اليونسكو اتفاقا ينص على تبادل التمثيل، أن توفد ممثلين عنها الى المؤتمر.
- ٤ - يجوز للمؤتمر العام أو للمجلس التنفيذي بترخيص من المؤتمر العام أن يدعو الى ايفاد مراقبين الى المؤتمر:
 - (أ) منظمات تابعة للأمم المتحدة ولم تعقد مع اليونسكو اتفاقا ينص على تبادل التمثيل؛
 - (ب) منظمات دولية حكومية؛
 - (ج) منظمات دولية غير حكومية، وفقا للتوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المنظمات الدولية غير الحكومية.

المادة ١٢

تعيين الممثلين

- ١ - تتولى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون والأقاليم والمنظمات المدعوة، ابلاغ المدير العام أسماء الممثلين أو المراقبين الذين وقع عليهم الاختيار.

- ٢ - إذا كان الغرض من المؤتمر الدولي المنعقد على مستوى الدول، الاعتماد النهائي لاتفاق دولي أو التوقيع عليه، فتدعى الدول الأعضاء الى تعيين ممثلين لها لديهم تفويض كامل، وتتولى هيئة مختصة من هيئات المؤتمر فحص وثائق اعتمادهم.

التصويت

المادة ١٣

- ١ - لكل دولة من الدول المدعوة بمقتضى المادة ١١، فقرة ١ (أ) من هذا النظام صوت واحد أيا كان عدد ممثليها.
- ٢ - إذا دعي أعضاء منتسبون الى اليونسكو أو أقاليم أخرى الى الاشتراك في المؤتمر مع التمتع بحق التصويت، فلكل عضو منتسب ولكل إقليم مشترك صوت واحد.

تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر

المادة ١٤

- ١ - يوجه المؤتمر العام الى المجلس التنفيذي تعليمات بشأن المنطقة التي سينعقد فيها المؤتمر والتاريخ التقريبي لهذا الانعقاد.
- ٢ - يجوز لكل دولة عضو أن تدعو اليونسكو الى أن تعقد في أراضيها مؤتمرا دوليا من المؤتمرات التي يدعو إليها المؤتمر العام، ويحيط المدير العام المجلس التنفيذي علما بهذه الدعوات.
- ٣ - عندما يشرع المجلس التنفيذي في اختيار مكان انعقاد المؤتمر، فإنه لا يأخذ في الاعتبار سوى الدعوات التي وردت الى المدير العام في موعد أقصاه ثلاثة أسابيع قبل افتتاح دورة المجلس التنفيذي التي أدرج في جدول أعمالها موضوع تحديد مكان هذا الاجتماع. وينبغي أن تكون كل دعوة توجه في هذا الشأن مصحوبة ببيانات مفصلة عن التسهيلات المحلية التي ستتاح للمؤتمر وكذلك الجزء الذي تبدي الدولة الداعية استعدادها لتحمله من النفقات.
- ٤ - لا ينظر المجلس التنفيذي في دعوة دولة عضو إلا إذا أبدت هذه الدولة استعدادها لاتخاذ جميع الترتيبات اللازمة كي تسمح بدخول أراضيها لجميع المشتركين في المؤتمر من ممثلين أو مستشارين أو خبراء أو مراقبين من جميع الدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين الى اليونسكو ممن لهم حق حضور هذا المؤتمر.
- ٥ - طبقا لتعليمات المؤتمر العام، يتولى المجلس التنفيذي بالاتفاق مع المدير العام، تحديد مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر.

المادة ١٥

جدول الأعمال

- ١ - يتولى المجلس التنفيذي، بالاتفاق مع المدير العام، وضع جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر.
- ٢ - يتولى كل مؤتمر اعتماد جدول أعماله النهائي. ومع ذلك لا يجوز للمؤتمر أن يعدل مهمته التي حددها له المؤتمر العام، طبقاً للمادة ١٠ من هذا النظام.

المادة ١٦

النظام الداخلي

- ١ - يتولى المجلس التنفيذي، بالاتفاق مع المدير العام، وضع النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر.
- ٢ - يتولى كل مؤتمر اعتماد نظامه الداخلي النهائي. ومع ذلك لا يجوز له أن يدخل أي تعديل على تشكيله كما حدده المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي طبقاً للمادة ١١ من هذا النظام.

المادة ١٧

ترتيبات وأعمال تحضيرية أخرى

- ١ - يعتمد المؤتمر العام في ميزانية المنظمة جميع الأموال اللازمة لتنظيم المؤتمر.
- ٢ - يضطلع المدير العام بسائر الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر، وبصفة خاصة ارسال الدعوات وجدول الأعمال المؤقت، ويخطر الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين الى اليونسكو ممن لم توجه إليهم الدعوة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١١ من هذا النظام، بتاريخ انعقاد المؤتمر، مرفقاً بخطابه جدول الأعمال المؤقت.

ثانيا - الاجتماعات الدولية الحكومية غير

المؤتمرات الدولية المعقودة على مستوى الدول

المادة ١٨

تعريفها

- ١ - تسري أحكام هذا القسم على الاجتماعات التي يكون المشاركون الرئيسيون فيها ممثلين لحكوماتهم، فيما عدا المؤتمرات الدولية المعقودة على مستوى الدول والتي تناولها القسم الأول من هذا النظام.

٢ - تشمل هذه الفئة اجتماعات اللجان الخاصة المشكلة من خبراء فنيين وقانونيين، والتي تدعى الى الانعقاد تطبيقا للفقرة ٤ من المادة ١٠ من "النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء وبالاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي".

توجيه الدعوة

المادة ١٩

١ - يتولى المدير العام، إذا كان المؤتمر العام قد قرر ذلك، دعوة اللجان الخاصة المشكلة من خبراء فنيين وقانونيين والمشار إليها في المادة ١٨ فقرة ٢ من هذا النظام، وذلك طبقا لأحكام "النظام الخاص بالتوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء وبالاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي".

٢ - أما الاجتماعات الأخرى التي تسري عليها أحكام هذا القسم، فيتولى المدير العام الدعوة الى عقدها تنفيذا للبرنامج والميزانية المعتمدين من المؤتمر العام.

تحديد المهمة

المادة ٢٠

تحدد المهمة التي تنعقد من أجلها الاجتماعات التي تسري عليها أحكام هذا القسم إما على أساس النصوص التنظيمية التي تنطبق على هذه الاجتماعات، أو في البرنامج والميزانية المعتمدين من المؤتمر العام، وإلا حددت بقرار من المجلس التنفيذي.

المشتركون

المادة ٢١

١ - مع مراعاة النصوص التنظيمية الواجبة التطبيق، فإن المجلس التنفيذي، بناء على اقتراح المدير العام :
(أ) يعين الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين الذين تدعى حكوماتهم الى الاجتماع؛

(ب) يجوز له توجيه الدعوة الى أي إقليم ليس عضوا منتسبا الى اليونسكو ولكنه يتمتع بالحكم الذاتي في الشؤون التي يعالجها الاجتماع، بشرط موافقة الدولة العضو التي تتولى إدارة هذا الإقليم.

- ٢ - يجوز للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين الذين لا توجه إليهم الدعوة بموجب الفقرة ١ من هذه المادة، أن يوفدوا مراقبين الى الاجتماع؛
- ٣ - يجوز للمجلس التنفيذي أن يعين دولا غير أعضاء وأقاليم من التي تتولى شؤونها الدولية دولة عضو، لتوجيه الدعوة إليها بايفاد مراقبين لحضور الاجتماع.
- ٤ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة ولغيرها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة والتي عقدت معها اليونسكو اتفاقا ينص على تبادل التمثيل، أن توفد ممثلين عنها لحضور الاجتماع.
- ٥ - يجوز للمجلس التنفيذي أن يقرر توجيه الدعوة بايفاد مراقبين في الاجتماع الى :
- (أ) منظمات تابعة للأمم المتحدة لم تبرم معها اليونسكو اتفاقا ينص على تبادل التمثيل؛
- (ب) منظمات دولية حكومية؛
- (ج) منظمات دولية غير حكومية، وذلك وفقا للتوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المنظمات الدولية غير الحكومية.

تعيين الممثلين

المادة ٢٢

تحيط الحكومات والأقاليم والمنظمات المدعوة المدير العام علما بأسماء الممثلين أو المراقبين الذين وقع عليهم الاختيار.

التصويت

المادة ٢٣

- ١ - يكون لكل من حكومات الدول الأعضاء التي توجه إليها الدعوة بمقتضى المادة ٢١، فقرة ١ (أ)، من هذا النظام صوت واحد أيا كان عدد ممثليها.
- ٢ - إذا دعي أعضاء منتسبون الى اليونسكو أو أقاليم أخرى الى الاشتراك في الاجتماع مع التمتع بحق التصويت، فلكل عضو منتسب ولكل إقليم مدعو صوت واحد.

تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع

المادة ٢٤

- ١ - يتولى المدير العام تحديد تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع.
- ٢ - لا ينظر المدير العام في دعوة توجه إليه من دولة عضو ليعقد في أراضيها اجتماعا من الاجتماعات التي تخضع لأحكام هذا القسم، ما لم

تتعهد تلك الدولة باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة كي تسمح بدخول أراضيها للمشاركين في الاجتماع من ممثلين أو مستشارين أو خبراء أو مراقبين من جميع الدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين الى اليونسكو ممن لهم حق حضور هذا الاجتماع.

جدول الأعمال

المادة ٢٥

- ١ - يتولى المدير العام وضع جدول الأعمال المؤقت للاجتماع.
- ٢ - يتولى كل اجتماع اعتماد جدول أعماله النهائي، ولكن لا يجوز له أن يعدل المهمة التي حددتها له الهيئة المختصة باليونسكو طبقا للمادة ٢٠ من هذا النظام.

النظام الداخلي

المادة ٢٦

- ١ - يتولى المدير العام وضع النظام الداخلي المؤقت للاجتماع.
- ٢ - يعتمد كل اجتماع نظامه الداخلي النهائي، ولكن لا يجوز له أن يدخل تعديلا على تشكيله الذي حددته الهيئة المختصة باليونسكو طبقا للمادة ٢١ من هذا النظام.

ترتيبات وأعمال تحضيرية أخرى

المادة ٢٧

المدير العام مسؤول عن سائر الترتيبات والأعمال التحضيرية المتصلة بالاجتماع.

ثالثا - المؤتمرات غير الحكومية

تعريفها

المادة ٢٨

المؤتمرات غير الحكومية بالمعنى المقصود في الفقرة ٣ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي هي المؤتمرات التي تضم إما منظمات دولية غير حكومية أو منظمات دولية حكومية أو كلا النوعين، وترفع نتائج أعمالها سواء الى المنظمات المشتركة أو الى اليونسكو.

المادة ٢٩

توجيه الدعوة

- ١ - يجوز للمؤتمر العام أن يدعو في أي وقت الى عقد مؤتمر غير حكومي.
- ٢ - يجوز للمجلس التنفيذي، بالاتفاق مع المدير العام، أن يقرر في أي وقت الدعوة الى عقد مؤتمر غير حكومي.

المادة ٣٠

تحديد المهمة

تحدد الهيئة التي تدعو الى عقد مؤتمر غير حكومي مهمة هذا المؤتمر.

المادة ٣١

المشتركون

- ١ - تقرر الهيئة التي تدعو الى عقد مؤتمر غير حكومي المنظمات والأشخاص الذين يدعون إليه.
- ٢ - يجوز للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين الى اليونسكو أن يوفدوا مراقبين الى المؤتمر.
- ٣ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة ولغيرها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة والتي عقدت معها اليونسكو اتفاقا ينص على تبادل التمثيل، أن توفد ممثلين عنها الى المؤتمر.
- ٤ - مع مراعاة التوجيهات التي قد يصدرها المؤتمر العام، يجوز للمجلس التنفيذي أن يقرر توجيه الدعوة بايفاد مراقبين الى المؤتمر الى:
 - (أ) منظمات تابعة للأمم المتحدة لم تبرم معها اليونسكو اتفاقات تنص على تبادل التمثيل؛
 - (ب) منظمات دولية حكومية؛
 - (ج) منظمات دولية غير حكومية وذلك وفقا للتوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المنظمات الدولية غير الحكومية.

المادة ٣٢

تعيين الممثلين

تحيط المنظمات المدعوة المدير العام علما بأسماء الممثلين أو المراقبين الذين وقع عليهم الاختيار.

المادة ٣٣

التصويت

تقرر الهيئة الداعية الى المؤتمر، في كل حالة، ما إذا كان للمنظمات وللأشخاص المدعويين طبقا للمادة ٣١ فقرة ١ من هذا النظام حق التصويت.

المادة ٣٤

تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر

- ١ - يحدد تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر بمعرفة الهيئة الداعية إليه، أو بمعرفة المدير العام إذا رخص له بذلك رسمياً.
- ٢ - لا تنظر الهيئة الداعية الى المؤتمر، أو المدير العام إذا رخص له بذلك رسمياً، في دعوة توجه من دولة عضو لعقد مؤتمر غير حكومي في أراضيها، ما لم تتعهد تلك الدولة باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة كي تسمح بدخول أراضيها لغرض الاشتراك في المؤتمر لممثلي المنظمات المدعوة، والأشخاص المدعويين والمراقبين من الدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين الى اليونسكو.

المادة ٣٥

جدول الأعمال

- ١ - تتولى الهيئة الداعية الى المؤتمر، أو المدير العام إذا رخص له بذلك رسمياً، وضع جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر.
- ٢ - يعتمد كل مؤتمر غير حكومي جدول أعماله النهائي. ولكن لا يجوز له أن يعدل المهمة التي حددته له الهيئة الداعية الى المؤتمر طبقاً للمادة ٣٠ من هذا النظام.

المادة ٣٦

النظام الداخلي

- ١ - تتولى الهيئة الداعية الى المؤتمر، أو المدير العام إذا رخص له بذلك رسمياً، وضع النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر.
- ٢ - يعتمد كل مؤتمر غير حكومي نظامه الداخلي النهائي، ولكن لا يجوز له أن يدخل تعديلاً على تشكيله الذي حددته الهيئة الداعية الى المؤتمر طبقاً للمادة ٣١ من هذا النظام.

المادة ٣٧

ترتيبات وأعمال تحضيرية أخرى

- ١ - يخطر المدير العام جميع الدول الأعضاء وجميع الأعضاء المنتسبين في اليونسكو بدعوة هذه المؤتمرات الى الانعقاد ويرسل إليهم جدول الأعمال المؤقت. كما يبلغ كل دولة عضو وكل عضو منتسب بالدعوات التي أرسلت.
- ٢ - المدير العام مسؤول عن سائر الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

رابعاً - الندوات الدولية

- المادة ٣٨ تعريفها
- الندوات الدولية هي اجتماعات يكون الغرض منها تيسير تبادل وجهات النظر بين الأخصائيين في مجال يدخل في اختصاص اليونسكو. وترسل نتائج هذه الندوات الى المدير العام الذي يؤمن إذاعتها واستخدامها في الأوساط المهمة بها.
- المادة ٣٩ توجيه الدعوة
- يوجه المدير العام الدعوة لعقد الندوات الدولية تنفيذاً للبرنامج والميزانية المعتمدين من المؤتمر العام.
- المادة ٤٠ تحديد المهمة
- تحديد مهمة الندوات الدولية في البرنامج والميزانية المعتمدين من المؤتمر العام وإلا تولى المدير العام تحديدها.
- المادة ٤١ المشتركون
- ١ - يكون المشتركون في الندوات الدولية من الأخصائيين الذين يحضرون بصفقتهم الشخصية.
- ٢ - وهؤلاء المشتركون:
- (أ) إما أن يختارهم المدير العام فردياً فيوجه إليهم الدعوة للاشتراك في أعمال الندوة؛
- (ب) أو أن يوافق المدير العام على اشتراكهم في أعمال الندوة إذا أبدوا رغبتهم في ذلك عن طريق حكومات الدول الأعضاء أو المنظمات أو الجمعيات العلمية التي ينتمون إليها؛
- (ج) أو أن يتم قبولهم للاشتراك في أعمال الندوة طبقاً لأي قواعد أخرى يضعها المجلس التنفيذي.
- ٣ - يجوز للمدير العام، في سبيل اختيار المشتركين، أن يتشاور مع الجهات الحكومية في الدول الأعضاء أو مع اللجان الوطنية، أو أن يطلب منها أن تعرض عليه اسماً أو أكثر لأشخاص يرغبون في الاشتراك في أعمال الندوة.

- ٤ - كقاعدة عامة يكون الأشخاص المدعوون الى الاشتراك في أعمال الندوة بصفتهم الشخصية من رعايا الدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين الى اليونسكو أو من رعايا دول غير أعضاء في اليونسكو ولكنها أعضاء في منظمة الأمم المتحدة.
- ٥ - ومع ذلك يرخص للمدير العام بتوجيه الدعوة للاشتراك في ندوات دولية الى أخصائيين من رعايا دول غير أعضاء في اليونسكو أو منظمة الأمم المتحدة، أو من رعايا أقاليم ما، يختارون على أساس كفاءتهم الشخصية وليس على أساس تمثيلهم لهذه الدول أو الأقاليم. وفيما يتعلق باختيار هؤلاء الأخصائيين يستشير المدير العام المنظمات الدولية غير الحكومية المقبولة في نظام التشاور لدى اليونسكو. وتوجه الدعوة الى الأخصائيين الذين يختارون على هذا النحو عن طريق تلك المنظمات الدولية غير الحكومية، وعليهم إعلان عزمهم على الاشتراك في الندوة عن طريق تلك المنظمات ذاتها.
- ٦ - يجوز للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين الى اليونسكو أن يوفدوا مراقبين الى الندوة.
- ٧ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة وللمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتي عقدت معها اليونسكو اتفاقا ينص على تبادل التمثيل أن توفد ممثلين لها في الندوة.
- ٨ - يجوز للمدير العام أن يوجه الدعوة بايفاد مراقبين الى الندوة الى :
- (أ) منظمات تابعة للأمم المتحدة لم توقع معها اليونسكو اتفاقا ينص على تبادل التمثيل؛
- (ب) منظمات دولية حكومية؛
- (ج) منظمات دولية غير حكومية، وذلك طبقا للتوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المنظمات الدولية غير الحكومية.

التصويت

المادة ٤٢

لا تستوجب أعمال الندوات، بصفة عامة، ممارسة حق التصويت. ومع ذلك إذا نص النظام الداخلي للندوة على جواز إجراء التصويت على مسائل معينة، فإنه يكون لكل أخصائي دعي الى الندوة أو قبل اشتراكه في أعمالها صوت واحد. ويكون للتصويت في هذه الحالة صفة شخصية وفردية.

تاريخ ومكان الندوة

المادة ٤٣

يحدد المدير العام تاريخ ومكان الندوة.

المادة ٤٤

جدول الأعمال

- ١ - يتولى المدير العام وضع برنامج الندوة.
- ٢ - لا يعرض البرنامج على الندوة لاعتماده.

المادة ٤٥

النظام الداخلي

- ١ - يتولى المدير العام وضع النظام الداخلي للندوة.
- ٢ - يجوز للمدير العام مع هذا أن يقرر أنه لا داعي لوضع نظام داخلي. وفي هذه الحالة تعد وثيقة تتضمن البيانات اللازمة عن منهج العمل أثناء الندوة وتوزع على المشتركين فيها.

المادة ٤٦

ترتيبات وأعمال تحضيرية أخرى

المدير العام مسؤول عن سائر الترتيبات والأعمال التحضيرية المتصلة بالندوة.

خامسا - اللجان الاستشارية

المادة ٤٧

تعريفها

اللجان الاستشارية هي لجان دائمة يخضع كل منها لنظام أساسي يعتمده المجلس التنفيذي، ويعهد إليها تقديم المشورة الى المنظمة في مسائل خاصة تقع في دائرة اختصاصها، أو في إعداد وتنفيذ برنامج المنظمة في مجال معين وترفع تقارير اللجان الاستشارية الى المدير العام الذي يقرر طرق الاستفادة منها. ويتولى المدير العام اخطار المجلس التنفيذي بنتيجة أعمال هذه اللجان.

المادة ٤٨

توجيه الدعوة

يتولى المدير العام دعوة اللجان الاستشارية الى الانعقاد وذلك طبقا للأحكام الواردة في نظمها الأساسية.

المادة ٤٩

تحديد المهمة

تحدد مهمة اللجان الاستشارية في نظمها الأساسية، وإلا تولى تحديدها المدير العام.

المشركون

المادة ٥٠

- ١ - يعين أعضاء اللجان الاستشارية طبقاً للنظم الأساسية الخاصة بها.
 - ٢ - يكون أعضاء اللجان الاستشارية من الأخصائيين، ويحضرون الاجتماعات، طبقاً للنظم الأساسية لتلك اللجان، إما بصفتهم الشخصية أو بوصفهم ممثلين لمنظمات دولية غير حكومية ذات صلاحية خاصة في مجال اختصاص اللجنة.
 - ٣ - يجوز للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين إلى اليونسكو إيفاد مراقبين إلى اجتماعات اللجان الاستشارية.
 - ٤ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة ولغيرها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة والتي عقدت معها اليونسكو اتفاقاً ينص على تبادل التمثيل أن توفد ممثلين عنها إلى دورات اللجان الاستشارية.
 - ٥ - يجوز للمدير العام أن يوجه الدعوة بإيفاد مراقبين إلى دورات اللجان الاستشارية إلى:
- (أ) منظمات تابعة للأمم المتحدة لم تعقد معها اليونسكو اتفاقاً ينص على تبادل التمثيل؛
- (ب) منظمات دولية حكومية؛
- (ج) منظمات دولية غير حكومية، وذلك طبقاً للتوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المنظمات الدولية غير الحكومية.

واو

التصويت

المادة ٥١

لكل عضو في لجنة من اللجان الاستشارية صوت واحد.

تاريخ ومكان انعقاد اجتماعات اللجان

المادة ٥٢

مع مراعاة الأحكام الواردة في النظم الأساسية للجان الاستشارية يتولى المدير العام تحديد تاريخ ومكان انعقاد اجتماعات هذه اللجان.

جدول الأعمال

المادة ٥٣

- ١ - يضع المدير العام عادة جدول أعمال اجتماعات اللجان الاستشارية بعد التشاور مع رئيس اللجنة المعنية.
- ٢ - لا يعرض جدول الأعمال على اللجان الاستشارية لاعتماده. ومع ذلك يجوز للمدير العام أن يدعو أعضاء اللجان إلى اقتراح موضوعات جديدة تدرج في جدول الأعمال.

المادة ٥٤

النظام الداخلي

تعتمد اللجان الاستشارية نظامها الداخلي الذي يعرض بعد ذلك على المدير العام للموافقة عليه. ولا ينبغي أن تتعارض أحكام نظام لجنة استشارية مع الأحكام التي تنص عليها نظمها الأساسية.

المادة ٥٥

ترتيبات وأعمال تحضيرية

المدير العام مسؤول عن سائر الترتيبات والأعمال التحضيرية الخاصة باجتماعات اللجان الاستشارية.

سادسا - لجان الخبراء

المادة ٥٦

تعريفها

لجان الخبراء هي لجان تشكل لغرض خاص، ومهمتها تقديم الاقتراحات أو ابداء الرأي للمنظمة فيما يتعلق بإعداد أو تنفيذ برنامجها في مجال معين، أو في أي موضوعات أخرى تدخل في دائرة اختصاص المنظمة. وترفع اللجان نتائج أعمالها الى المدير العام في صورة تقرير، ويقرر المدير العام أوجه الاستفادة منها.

المادة ٥٧

توجيه الدعوة

يتولى المدير العام دعوة لجان الخبراء الى الانعقاد، وذلك تنفيذًا للبرنامج والميزانية المعتمدين من المؤتمر العام.

المادة ٥٨

تحديد المهمة

تحدد مهمة لجان الخبراء في البرنامج والميزانية المعتمدين من المؤتمر العام، وإلا تولى المدير العام تحديدها.

المادة ٥٩

المشركون

١ - يجتمع أعضاء لجان الخبراء بصفقتهم الشخصية.

- ٢ - يتم تعيينهم بصفة فردية بواسطة المدير العام أو بواسطة الحكومات بناء على دعوة من المدير العام.
- ٣ - في حالة تولي المدير العام تعيين الخبراء، يجوز له أن يتشاور مع الجهات الحكومية في دول أعضاء، أو مع لجان وطنية، أو أن يطلب منها أن تعرض عليه اسم شخص أو أكثر يصلحون للتعيين كخبراء.
- ٤ - إذا دعا المدير العام بعض الحكومات الى تعيين خبراء للاشتراك في أعمال اللجان وجب أن يوضح أن هؤلاء الخبراء يحضرون الاجتماعات بنفس الصفة التي يحضر بها الخبراء الذين يعينهم المدير العام بنفسه، وأنهم لا يعتبرون ممثلين لحكوماتهم.
- ٥ - يكون أعضاء لجان الخبراء، بصفة عامة، من رعايا الدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين الى اليونسكو أو من رعايا دول غير أعضاء في اليونسكو ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة.
- ٦ - ومع ذلك يرخص للمدير العام بأن يدعو الى الانضمام الى لجان الخبراء أخصائيين من رعايا دول أعضاء في اليونسكو أو في منظمة الأمم المتحدة، أو من رعايا أقاليم معينة، يختارون على أساس كفاءتهم الشخصية وليس على أساس تمثيلهم لهذه الدول أو الأقاليم. وفيما يتعلق باختيار هؤلاء الأخصائيين، يستشير المدير العام المنظمات غير الحكومية المقبولة في نظام التشاور لدى اليونسكو. وتوجه الدعوة الى الأخصائيين الذين يختارون على هذا النحو عن طريق تلك المنظمات الدولية غير الحكومية، وعليهم اعلان قبولهم الدعوة عن طريق تلك المنظمات ذاتها.
- ٧ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة وللمنظمات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية التي عقدت معها اليونسكو اتفاقا ينص على تبادل التمثيل أن توفد ممثلين لها في اجتماعات لجان الخبراء.
- ٨ - تكون اجتماعات لجان الخبراء بصفة عامة اجتماعات خاصة. ومع ذلك يجوز للمدير العام، إن رأى ذلك مستحسنا من وجهة نظر البرنامج، أن يدعو دولا أعضاء ومنظمات دولية حكومية ومنظمات دولية غير حكومية الى ايفاد مراقبين لمتابعة أعمال هذه الاجتماعات.

التصويت

المادة ٦٠

لكل عضو في لجنة الخبراء صوت واحد.

المادة ٦١

تاريخ ومكان الاجتماع

يحدد المدير العام مكان وتاريخ اجتماع لجان الخبراء.

المادة ٦٢

جدول الأعمال

- ١ - يضع المدير العام جدول أعمال لجان الخبراء.
- ٢ - لا يعرض جدول الأعمال على لجان الخبراء لاعتماده. ومع ذلك يجوز للمدير العام أن يدعو أعضاء اللجان الى اقتراح موضوعات جديدة تدرج في جدول الأعمال.

المادة ٦٣

النظام الداخلي

يضع المدير العام النظام الداخلي للجان الخبراء. ولا يعرض هذا النظام على اللجان لاعتماده.

المادة ٦٤

ترتيبات وأعمال تحضيرية أخرى

المدير العام مسؤول عن سائر الترتيبات والأعمال التحضيرية الخاصة باجتماعات لجان الخبراء.

سابعا - حلقات التدارس والدورات التدريبية أو التجديدية

المادة ٦٥

تعريف

تسري الأحكام الواردة في هذا القسم على الاجتماعات التي يكون الغرض الأساسي منها تزويد المشتركين بمعارف تتعلق بمجال من مجالات اختصاص اليونسكو، أو العمل على أن يستفيدوا من الخبرة المكتسبة في هذا المجال. ولا تستدعي نتائج أعمالهم اتخاذ قرار لا من جانب هيئات اليونسكو ولا من جانب الدول الأعضاء. والقاعدة العامة فيها أن تسجل في وثائق أو تصدر في مطبوعات.

توجيه الدعوة

يوجه المدير العام الدعوة لعقد الاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم تنفيذًا للبرنامج والميزانية المعتمدين من المؤتمر العام.

تحديد المهمة

تحدد مهمة الاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم في البرنامج والميزانية المعتمدين من المؤتمر العام وإلا تولى المدير العام تحديدها.

المشركون

- ١ - يحضر المشاركون في الاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم، بصفتهم الشخصية، ويختارهم المدير العام فرديًا.
- ٢ - يجوز للمدير العام، في سبيل اختيار المشاركين، أن يتشاور مع الجهات الحكومية في دول أعضاء أو مع لجان وطنية، أو أن يطلب منها أن تعرض عليه اسم شخص أو أكثر يمكن اختيارهم للاشتراك في اجتماع ما.
- ٣ - يكون المشاركون المدعوون إلى اجتماعات تخضع لأحكام هذا القسم، كقاعدة عامة، من رعايا الدول الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين إلى اليونسكو أو من رعايا دول ليست أعضاء في اليونسكو ولكنها أعضاء في منظمة الأمم المتحدة.
- ٤ - ومع هذا فللمدير العام الحق في أن يدعو إلى الاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم أخصائيين من رعايا دول ليست أعضاء في اليونسكو ولا في منظمة الأمم المتحدة، أو من رعايا أقاليم معينة، يختارون لكفاءتهم الشخصية وليس كممثلين لهذه الدول أو الأقاليم، وفيما يتعلق باختيار هؤلاء الأخصائيين يستشير المدير العام المنظمات غير الحكومية المقبولة في نظام التشاور لدى اليونسكو وتوجه الدعوة إلى الأخصائيين الذين يختارون على هذا النحو عن طريق تلك المنظمات الدولية غير الحكومية، وعليهم إعلان عزمهم على حضور الاجتماع بالطريق نفسه.
- ٥ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة وللمنظمات التابعة للأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية الحكومية التي عقدت معها اليونسكو اتفاقًا ينص على تبادل التمثيل أن توفد ممثلين لها إلى الاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم.

٦ - تعتبر الاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم عادة اجتماعات خاصة. ومع هذا يجوز للمدير العام إن رأى ذلك مستحسنًا من وجهة نظر البرنامج أن يدعو دولا أعضاء، ومنظمات دولية حكومية أو منظمات دولية غير حكومية إلى إيفاد مراقبين لمتابعة أعمال هذه الاجتماعات.

التصويت

المادة ٦٩

لا تستوجب أعمال الاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم أي عمليات تصويت. ويمكن عند الضرورة تسجيل وجهات نظر الأقلية في الوثيقة التي تثبت فيها نتائج أعمال هذه الاجتماعات.

تاريخ ومكان الاجتماع

المادة ٧٠

يحدد المدير العام مكان وتاريخ الاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم.

جدول الأعمال

المادة ٧١

لا يكون للاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم جدول أعمال عادة. ويتولى المدير العام سلفًا تحديد موضوعات المناقشة ويبلغها إلى المشتركين، ومع ذلك تجوز دعوة هؤلاء لاقتراح إضافة موضوعات جديدة للمناقشة.

النظام الداخلي

المادة ٧٢

لا يوضع نظام داخلي للاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم. ويتولى إدارة المناقشة الأشخاص الذين يختارهم المدير العام لتوجيه أعمال هذه الاجتماعات ويجوز إعداد وثيقة اعلامية تتضمن بيانات مختصرة عن منهج العمل.

ترتيبات وأعمال تحضيرية أخرى

المادة ٧٣

المدير العام مسؤول عن سائر الترتيبات والأعمال التحضيرية الخاصة بالاجتماعات الخاضعة لأحكام هذا القسم.

ثامنا - الندوات

تعريف

المادة ٧٤

تخضع لأحكام هذا القسم الاجتماعات التي يكون الغرض منها تبادل المعلومات في إطار تخصص معين أو مجموعة من التخصصات. ولا يترتب عادة على هذه الاجتماعات اتخاذ قرارات أو توصيات. ويجوز نشر البحوث والدراسات المقدمة في الندوة، مع محضر مختصر للمناقشات أو بدونه. وأهم ما يميز هذا النوع من الاجتماعات عن الاجتماعات الواردة في القسم الرابع - الندوات الدولية - هو أن المشتركين فيها أقل عدداً، وأنها أضيق نطاقاً وأقل اتساماً بالطابع الرسمي.

توجيه الدعوة

المادة ٧٥

يوجه المدير العام الدعوة لعقد الندوات تنفيذاً للبرنامج والميزانية المعتمدين من المؤتمر العام.

تحديد المهمة

المادة ٧٦

تحدد مهمة الندوات في البرنامج والميزانية المعتمدين من المؤتمر العام، وإلا تولى المدير العام تحديدها.

المشركون

المادة ٧٧

- ١ - يكون المشاركون من الأخصائيين وهم يحضرون بصفتهم الشخصية.
- ٢ - ويكون اختيارهم:
 - (أ) إما بتعيين فردي من جانب المدير العام الذي يوجه إليهم الدعوة للاشتراك في أعمال الندوة؛
 - (ب) أو بموافقة المدير العام على اشتراكهم فردياً في أعمال الندوة طبقاً لأية قواعد أخرى يضعها المدير العام.
- ٣ - يجوز للمدير العام عند تعيين المشتركين كما جاء في الفقرة ٢ (أ) من هذه المادة، أن يتشاور مع الجهات الحكومية في الدول الأعضاء أو مع لجان وطنية أو أن يطلب منها أن تعرض عليه اسم شخص أو أسماء أشخاص ممن يرغبون في الاشتراك في أعمال ندوة بعينها.

- ٤ - يكون الأشخاص المدعوون الى الاشتراك بصفتهم الشخصية في الندوة عادة من رعايا دول أعضاء أو أعضاء منتسبين الى اليونسكو أو دول ليست أعضاء في اليونسكو ولكنها أعضاء في منظمة الأمم المتحدة.
- ٥ - ومع هذا يخصص للمدير العام أن يدعو الى الندوات أخصائيين من رعايا دول غير أعضاء في اليونسكو أو في منظمة الأمم المتحدة أو من رعايا أقاليم معينة، يختارون على أساس كفاءتهم الشخصية وليس كممثلين لهذه الدول أو الأقاليم. وفيما يتعلق باختيار هؤلاء الأخصائيين، يستشير المدير العام المنظمات الدولية غير الحكومية المقبولة في نظام التشاور لدى اليونسكو. وتوجه الدعوة الى الأخصائيين الذين يتم اختيارهم على هذا النحو عن طريق هذه المنظمات الدولية غير الحكومية، وعليهم اعلان عزمهم على حضور الندوة عن طريق تلك المنظمات ذاتها.
- ٦ - يجوز لمنظمة الأمم المتحدة وللمنظمات التابعة للأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية الحكومية التي عقدت معها اليونسكو اتفاقا ينص على تبادل التمثيل أن توفد ممثلين لها في الندوة.
- ٧ - تكون الندوات عادة من نوع الاجتماعات الخاصة. ومع هذا يجوز للمدير العام إذا رأى في ذلك أمرا مرغوبا فيه بالنسبة للبرنامج، أن يدعو دولا أعضاء ومنظمات دولية حكومية أو منظمات دولية غير حكومية الى ايفاد مراقبين لمتابعة أعمال هذه الاجتماعات.

التصويت

المادة ٧٨

لا تستوجب أعمال الندوات أي تصويت، ويمكن عند الضرورة تسجيل وجهات نظر الأقلية في الوثيقة التي تثبت فيها نتائج أعمال الاجتماع.

تاريخ ومكان الاجتماع

المادة ٧٩

يحدد المدير العام مكان وتاريخ انعقاد الندوات.

جدول الأعمال

المادة ٨٠

لا يكون للندوات جدول أعمال عادة. ويحدد المدير العام موضوعات المناقشة ويخطر بها مقدما المشتركين فيها، ومع هذا يجوز للأعضاء بدعوة من المدير العام أن يقترحوا إضافة موضوعات جديدة للمناقشة.

النظام الداخلي

المادة ٨١

لا يوضع عادة نظام داخلي للندوات، وإنما تعد وثيقة اعلامية تتضمن بيانات مختصرة عن منهج العمل في الاجتماع.

ترتيبات وأعمال تحضيرية أخرى

المادة ٨٢

المدير العام مسؤول عن سائر الترتيبات والأعمال التحضيرية الخاصة بالندوات.

تحديد المناطق التي تنفذ المنظمة أنشطتها الإقليمية في إطارها

بناء على القرارات التي اعتمدها المؤتمر العام في دوراته الثالثة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين والحادية والثلاثين (القرارات ١٣/م/٥، ١٨/م/٤٦، ١٩/م/٣٧^(١) و ٢٠/م/٣٧، ٢١/م/٣٩، ٢٢/م/٤٦ و ٢٤/م/٥٠، ٢٥/م/٤٨ و ٢٦/م/٣٥ و ٢٧/م/٤٤ و ٢٨/م/٣٩ و ٢٩/م/٩١ و ٣٠/م/٨٥ و ٣١/م/٧٢ على التوالي)، يحق للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين التالي بيانهم الاشتراك في الأنشطة الإقليمية التي يشكل الطابع التمثيلي للدول عنصرا هاما من عناصرها :

افريقيا

الكامرون	جنوب افريقيا	اثيوبيا
كوت ديفوار	جيبوتي	اريتيريا
الكونغو	الرأس الأخضر	أنغولا
كينيا	رواندا	أوغندا
ليبيريا	زامبيا	بنين
ليسوتو	زمبابوي	بوتسوانا
مالي	ساو تومي وبرنسيبي	بوركينافاسو
مدغشقر	السنغال	بوروندي
مصر	سوازيلاند	تشاد
المغرب	السودان	توغو
ملاوي	سيشل	تونس
موريتانيا	سييراليون	الجزائر
موريشيوس	الصومال	جزر القمر
موزمبيق	غابون	الجمهورية العربية
ناميبيا	غامبيا	الليبية
النيجر	غانا	جمهورية افريقيا الوسطى
نيجيريا	غينيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
	غينيا الاستوائية	جمهورية الكونغو
	غينيا بيساو	الديمقراطية

(١) فيما يلي نص هذا القرار :

«إن المؤتمر العام،

يقدر اتخاذ كافة التدابير الملائمة لاستكمال قائمة الدول الأعضاء المخولة حق الاشتراك في الأنشطة الإقليمية للمنظمة على النحو الذي يتضح من القرار ١٣/م/٥، والقرار ١٨/م/٤٦، مع مراعاة المبادئ الواردة في القرارين المذكورين وعلى أساس اقتراحات الدول الأعضاء التي سبق أن أدرجت في كل من المناطق المختلفة».

الدول العربية

الأردن	جيبوتي	الكويت
الإمارات العربية المتحدة	السعودية (المملكة العربية -)	لبنان
البحرين	السودان	مالطة
تونس	الصومال	مصر
الجزائر	العراق	المغرب
الجمهورية العربية الليبية	عمان	موريتانيا
الجمهورية العربية السورية	قطر	اليمن

آسيا والمحيط الهادي

الاتحاد الروسي	جزر سليمان	قازاقستان
استراليا	جزر كوك	فيرغيزستان
أفغانستان	جزر مارشال	كمبوديا
اندونيسيا	جمهورية كوريا	كيريباتي
أوزبكستان	جمهورية كوريا	ماليزيا
ايران (جمهورية - الإسلامية)	الشعبية الديمقراطية	الملايف
بابوا غينيا الجديدة	جمهورية لاو	منغوليا
باكستان	الديمقراطية الشعبية	ميانمار
بالاو	ساموا	ميكرونيزيا (ولايات -
بنغلاديش	سري لانكا	الموحدة)
بوتان	الصين	ناورو
تايلاند	طاجيكستان	نيبال
تركمستان	فانواتو	نيوزيلندا
تركيا	الفلبين	نيوي
توفالو	فيتنام	الهند
تونغا	فيجي	اليابان

العضوان المنتسبان : ماكاو (الصين)؛ توكيلاو

أوروبا

الاتحاد الروسي	ألبانيا	ايطاليا
أذربيجان	ألمانيا	البرتغال
أرمينيا	أندورا	بلجيكا
اسبانيا	أوكرانيا	بلغاريا
استونيا	ايرلندا	البوسنة والهرسك
اسرائيل	ايسلندا	بولندا

أوروبا (تابع)

مالطة	السويد	بيلاروس
المجر	سويسرا	تركيا
المملكة المتحدة لبريطانيا	طاجيكستان	الجمهورية التشيكية
العظمى وايرلندا	فرنسا	جمهورية مقدونيا
الشمالية	فنلندا	اليوغوسلافية السابقة
موناكو	قازاقستان	جمهورية مولدوفا
النرويج	قبرص	جورجيا
النمسا	كرواتيا	الدنمارك
هولندا	كندا	رومانيا
يوغوسلافيا	لاتفيا	سان مارينو
اليونان	لكسمبرغ	سلوفاكيا
	ليتوانيا	سلوفينيا

أمريكا اللاتينية والكاربيبي

غرينادا	بيرو	الأرجنتين
غواتيمالا	ترينيداد وتوباغو	اكوادور
غيانا	جامايكا	أنتيغا وبريودا
فنزويلا	الجمهورية الدومينيكية	أوروغواي
كوبا	دومينيكا	باراغواي
كوستاريكا	سانت فنسنت وغرينادين	البرازيل
كولومبيا	سانت كريستوفر ونيفيس	بربادوس
المكسيك	سانت لوسيا	بليز
نيكاراغوا	السلفادور	بنما
هايتي	سورينام	البهاما
هندوراس	شيلي	بوليفيا

الأعضاء المنتسبون

أروبا؛ جزر الأنتيل الهولندية؛ جزر فيرجين البريطانية؛ جزر كايمان.

ميثاق اللجان الوطنية

اعتمد المؤتمر العام هذا الميثاق في دورته العشرين^(١).

الديباجة

نظرا لأن الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة يسند إليها مهمة "المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة الناس دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لسائر الشعوب"،

ونظرا لأنه لا غنى للمنظمة، كي تستطيع أداء هذه المهمة، عن المساعدة الايجابية من جانب الأوساط الفكرية والعلمية في كل دولة من الدول الأعضاء وعن تعاون السكان معها،

ونظرا للإطار الذي توفره المادة السابعة من الميثاق التأسيسي التي تنص، في هذا الصدد، على أن "تتخذ كل دولة عضو الترتيبات التي تلائم ظروفها الخاصة لاشراك هيئاتها الوطنية الرئيسية التي تعنى بشؤون التربية والعلم والثقافة، في أعمال المنظمة، ويفضل أن يتم ذلك عن طريق تكوين لجنة وطنية تمثل فيها الحكومة وهذه الهيئات المختلفة"،

ونظرا لأن اللجان الوطنية التي أنشئت طبقا للمادة السابعة من الميثاق التأسيسي تسهم بشكل فعال في التعريف بأهداف اليونسكو وتوسيع نطاق اشعاعها وتشجيع تنفيذ برنامجها باشتراك الأوساط الفكرية والعلمية لبلادها في ذلك النشاط،

(١) انظر ٢٠م/قرارات، ص ١١٠-١١٣.

ونظرا لأن المؤتمر العام أكد مرارا، ولا سيما في دورته التاسعة عشرة، ضرورة اشراك الدول الأعضاء بشكل أوثق عن طريق اللجان الوطنية في إعداد برامج المنظمة وتنفيذها وتقييمها، وأوصى بتعزيز اللجان الوطنية بوصفها هيئات للمشورة والاتصال والإعلام والتنفيذ، وكذلك بتشجيع التعاون بين اللجان الوطنية على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والمشارك بين المناطق،

فإن المؤتمر العام، مجتمعاً في باريس في دورته العشرين، يوافق في هذا اليوم السابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٨ على ميثاق اللجان الوطنية لليونسكو التالي نصه:

- | المادة الأولى | الهدف والمهام |
|---------------|---|
| ١ - | <p>من مهام اللجان الوطنية اشراك مختلف الإدارات الوزارية والمرافق والمؤسسات والمنظمات والأشخاص الذين يعملون من أجل تقدم التربية والعلم والثقافة والإعلام، في أنشطة بحيث تمكن جميع الدول الأعضاء من :</p> <p>(أ) الاسهام في صون السلم والأمن والرخاء المشترك للإنسانية بالمشاركة في أنشطة اليونسكو التي تستهدف تعزيز التعارف والتفاهم المتبادلين بين الأمم واعطاء دفعة قوية للتربية الشعبية ولنشر الثقافة وللمساعدة على صون المعرفة وتقديمها ونشرها؛</p> <p>(ب) الاشتراك على نحو متزايد في نشاط اليونسكو، ولا سيما في إعداد وتنفيذ برامجها.</p> |
| ٢ - | <p>ولهذا الغرض، فإن اللجان الوطنية:</p> <p>(أ) تتعاون مع حكوماتها ومع المرافق والمنظمات والمؤسسات والشخصيات المعنية بالمسائل التي تدخل في اختصاص اليونسكو؛</p> <p>(ب) تشجع مشاركة المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية ومختلف الشخصيات في إعداد وتنفيذ برامج اليونسكو على نحو يكفل استفادة المنظمة من كل المساعدات الفكرية والعلمية والفنية والإدارية اللازمة لها؛</p> <p>(ج) تنشر معلومات عن أهداف اليونسكو وبرامجها وأنشطتها وتعمل على إثارة اهتمام الرأي العام بها.</p> |
| ٣ - | <p>وبالإضافة إلى هذا، وبالنظر لاحتياجات كل دولة من الدول الأعضاء وللتدابير التي تتخذها، فإن بإمكان اللجان الوطنية :</p> |

- (أ) أن تشارك في تخطيط وتنفيذ الأنشطة التي يعهد بها الى اليونسكو وتتلقى معونة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرها من البرامج الدولية؛
- (ب) أن تشارك في البحث عن مرشحين لوظائف اليونسكو التي تمول من البرنامج العادي أو من موارد أخرى خارجة عن الميزانية وفي تدبير أماكن دراسة الحاصلين على منح المنظمة؛
- (ج) أن تساهم مع لجان وطنية أخرى في دراسات مشتركة تتناول مسائل تهتم اليونسكو؛
- (د) أن تضطلع تلقائيا بأنشطة أخرى متصلة بالأهداف العامة لليونسكو.

٤ - تتعاون اللجان الوطنية فيما بينها ومع مكاتب اليونسكو ومراكزها الإقليمية من أجل تنمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي في مجالات التربية والعلم والثقافة والإعلام، ولا سيما عن طريق البرامج التي تصمم وتنفذ على أساس مشترك. وقد يكون هذا التعاون في إعداد المشروعات وتنفيذها وتقييمها، كما قد يأخذ شكل دراسات وحلقات دراسية واجتماعات ومؤتمرات تنظم بصورة مشتركة، وكذلك تبادل المعلومات والوثائق والزيارات.

دور اللجان الوطنية تجاه الدول الأعضاء

المادة الثانية

- ١ - تحدد كل دولة عضو مسؤوليات لجننتها الوطنية. وبوجه عام فإن اللجان الوطنية:
- (أ) تشجع الاتصال الوثيق بين أجهزة الدولة ومرافقها، والرابطات المهنية وغيرها، والجامعات وسائر مراكز التعليم والبحوث وغيرها من المؤسسات المعنية بالتربية والعلم والثقافة والإعلام؛
- (ب) تتعاون مع وفود حكوماتها الى المؤتمر العام والاجتماعات الدولية الحكومية الأخرى التي تعقدها اليونسكو، فتعنى ضمن أمور أخرى بإعداد مساهمات حكوماتها في أعمال تلك الاجتماعات؛
- (ج) تتابع تطور برنامج اليونسكو وتجذب أنظار الهيئات المعنية الى الامكانيات التي يتيحها التعاون الدولي؛

- (د) تعاون في الأنشطة الوطنية المتصلة ببرنامج اليونسكو وبتقييم هذا البرنامج؛
- (هـ) تكفل نشر المعلومات الواردة من دول أخرى والمتعلقة بمسائل تهم بلادها في مجالات التربية والعلم والثقافة والإعلام؛
- (و) تشجع على الصعيد الوطني التبادل بين مختلف فروع العلم والتعاون فيما بين المؤسسات المعنية بالتربية والعلم والثقافة والإعلام بهدف الاسهام في اشراك الأوساط الفكرية في مهام ذات أولوية في مجال التنمية.
- ٢ - وتبعا لما تتخذه كل دولة عضو من تدابير، فإن اللجان الوطنية تستطيع ضمن أمور أخرى:
- (أ) أن تضطلع وحدها أو بالتعاون مع هيئات أخرى بمسؤولية تنفيذ مشروعات اليونسكو في بلادها ومسؤولية اشترك بلادها في أنشطة اليونسكو شبه الإقليمية أو الإقليمية أو الدولية؛
- (ب) أن تبلغ الهيئات والمؤسسات الوطنية بالنتائج والتوصيات التي يعتمدها المؤتمر العام، أو غيره من الاجتماعات أو التي تظهر في الدراسات والتقارير؛ وتشجع مناقشة تلك النتائج والتوصيات على ضوء احتياجات البلاد وأولوياتها، وتنظم ما قد ترى ضرورته من أنشطة إضافية.

الخدمات التي تقدمها اللجان الوطنية الى اليونسكو

المادة الثالثة

- ١ - تكفل اللجنة الوطنية الوجود الدائم لليونسكو في كل دولة عضو وتسهم في عملها من أجل التعاون الفكري الدولي.
- ٢ - تشكل اللجان الوطنية بالنسبة لليونسكو مصادر هامة للمعلومات عن الاحتياجات والأولويات الوطنية في مجالات التربية والعلم والثقافة والإعلام، مما يساعد المنظمة على وضع احتياجات الدول الأعضاء في الاعتبار بصورة أفضل في برامجها. كما تسهم أيضا في النشاط التقني وفي توجيه أو تنفيذ برنامج المنظمة بإبداء آرائها عند إجراء الدراسات والاستقصاءات وبالإجابة عن الاستبيانات.
- ٣ - تقدم اللجان الوطنية معلومات:
- (أ) لوسائل اعلام الجماهير ولعامه الجمهور عن أهداف اليونسكو وبرامجها وأنشطتها؛
- (ب) للأشخاص والمؤسسات المعنية بأي من جوانب نشاط اليونسكو.

- ٤ - ينبغي أن تتمكن اللجان الوطنية من الاسهام الفعال في تنفيذ برنامج اليونسكو:
- (أ) بحشد مساعدة ومساندة الأوساط المتخصصة في البلد من أجل ذلك البرنامج؛
- (ب) بالتكفل بتنفيذ بعض أنشطة برنامج اليونسكو.

مسؤوليات الدول الأعضاء تجاه اللجان الوطنية

المادة الرابعة

- ١ - ينبغي لكل دولة عضو، طبقاً للمادة السابعة من الميثاق التأسيسي، أن توفر للجنة الوطنية الوضع والبنى والموارد اللازمة لها كي تتمكن من الاضطلاع الفعال بمسؤولياتها تجاه اليونسكو وتجاه الدولة المعنية.
- ٢ - تضم كل لجنة وطنية عادة ممثلين للإدارات الوزارية والمرافق وغيرها من الهيئات المعنية بمسائل التربية والعلم والثقافة والإعلام، بالإضافة الى شخصيات مستقلة تمثل الأوساط المعنية. ويجب أن يكون أعضاؤها على مستوى وكفاءة يكفلان لها مساندة وتعاون الوزارات والمرافق والمؤسسات الوطنية والأشخاص الذين يستطيعون الاسهام في عمل اليونسكو.
- ٣ - يجوز للجان الوطنية أن تضم لجانا تنفيذية ودائمة وأجهزة تنسيق ولجانا فرعية وأي أجهزة مساعدة ضرورية أخرى.
- ٤ - لكي تعمل اللجنة الوطنية بصورة فعالة ينبغي أن يكون لها:
- (أ) وضع قانوني مستلهم من أحكام المادة السابعة من الميثاق التأسيسي لليونسكو ومن نصوص هذا الميثاق، ويحدد بوضوح المسؤوليات المنوطة بها وتشكيلها وشروط عملها والامكانيات المتاحة لها؛
- (ب) أمانة دائمة تزود:
- (١) بهيئة موظفين رفيعي المستوى يحدد وضعهم، ولا سيما وضع الأمين العام، بوضوح وتستمر خدمتهم لفترة تكفي لضمان الاستمرار اللازم للجنة؛
- (٢) بالسلطة والامكانيات المالية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بصورة فعالة بالمهام التي ينص عليها هذا الميثاق وزيادة مشاركتها في أنشطة المنظمة.
- ٥ - ينبغي أن يكون هناك تعاون وثيق في كل دولة عضو بين وفدها الدائم لدى اليونسكو ولجنتها الوطنية.

مسؤوليات اليونسكو تجاه اللجان الوطنية

- ١ - يتخذ المدير العام لليونسكو التدابير التي يراها مناسبة لاشراك اللجان الوطنية في إعداد وتنفيذ وتقييم برنامج المنظمة وأنشطتها، ويحرص على اقامة صلات وثيقة بين مختلف وحدات المنظمة ومراكزها ومكاتبها الإقليمية وبين اللجان الوطنية.
- ٢ - تشجع المنظمة إنشاء اللجان الوطنية وتمنحها بكل الوسائل الممكنة التسهيلات اللازمة للاضطلاع بمهامها، وذلك :
- (أ) بمساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على إنشاء لجانها الوطنية أو اعادة تنظيمها باسداء المشورة إليها أو بوضع الخبراء الاستشاريين أو بعض موظفي الأمانة تحت تصرفها؛
- (ب) بتوفير التدريب للأمناء العاميين الجدد وغيرهم من أعضاء أمانات اللجان الوطنية؛
- (ج) بتقديم العون المادي لها؛
- (د) بابلاغها بجميع بعثات الموظفين أو الخبراء الاستشاريين وغيرها من أنشطة اليونسكو المزمع تنفيذها في بلادها؛
- (هـ) بتزويدها بالوثائق وبالمواد الاعلامية؛
- (و) بمساعدتها على ترجمة مطبوعات ووثائق اليونسكو واقتباسها ونشرها باللغات الوطنية وعلى نشر مؤلفاتها الخاصة.
- ٣ - تستطيع اليونسكو، بفضل لجانها الوطنية، توسيع نطاق نشاطها وتنميته :
- (أ) بابرام عقود معها، حسب الحاجة، لتنفيذ الأنشطة المقررة في برنامجها؛
- (ب) بتقديم عون مالي للاجتماعات شبه الإقليمية والإقليمية التي تعقدها بانتظام بغية دراسة المسائل ذات الأهمية المشتركة ووضع اقتراحات بشأن البرامج وتنظيم التنفيذ المشترك لأنشطة معينة؛
- (ج) باسداء المشورة وتقديم المساعدة الفنية لتلك الاجتماعات من خلال مشاركة موظفي اليونسكو؛
- (د) بتشجيع اقامة صلات تعاون تكفل تنفيذ القرارات التي تتخذ في الاجتماعات شبه الإقليمية والإقليمية؛
- (هـ) بتقديم العون المالي والفني لأجهزة الاتصال التي تنشئها اللجان الوطنية؛

- ٤ - (و) بتشجيع تنظيم اجتماعات الأمناء العامين، وخاصة بمناسبة انعقاد دورات المؤتمرات العام.
- تشجع اليونسكو العلاقات بين اللجان الوطنية في مختلف المناطق، وذلك بمواصلة وتعزيز المساندة التي تقدمها :
- (أ) لاجتماعات الأمناء العامين من جميع المناطق من أجل تبادل الأفكار والخبرة فيما يتعلق بمسائل معينة؛
- (ب) للمشاورات الجماعية بين المناطق التي تجرى على مستوى الأمناء العامين للجان الوطنية؛
- (ج) للجان الوطنية بمنطقة ما عندما ترغب في ايفاد مراقب الى مؤتمرات اللجان الوطنية لمناطق أخرى؛
- (د) لتنفيذ المشروعات المشتركة ولغيرها من الأنشطة التي تتعاون في تنفيذها لجان وطنية لمناطق مختلفة.

التوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المنظمات غير الحكومية^(١)

وافق المؤتمر العام على هذه التوجيهات في دورته الثامنة والعشرين^(٢) وعدلها في دورته الحادية والثلاثين^(٣).

الديباجة

- ١ - تنفيذاً لأحكام المادة الحادية عشرة من الميثاق التأسيسي للمنظمة، أقامت اليونسكو على مر السنين شبكة قيّمة من علاقات التعاون في مجالات اختصاصها مع المنظمات غير الحكومية الممثلة للمجتمع المدني. وبالنظر الى الدور البارز الذي خص به مؤسسو اليونسكو المنظمات غير الحكومية، فإن هذه المشاركة تشهد بأهمية النشاط الذي تضطلع به هذه المنظمات، الى جانب النشاط الحكومي، في التعاون الدولي لصالح الشعوب من أجل تحقيق التنمية والمساواة والتفاهم الدولي والسلام.
- ٢ - وإن اليونسكو، وقد انقضى خمسون عاماً على تأسيسها وإذ تجد نفسها على مشارف الألف الثالثة، تسجل اغتباطها للنشاط المتزايد للمنظمات الممثلة للمجتمع المدني في مجال التعاون الدولي، وتحدد إطاراً جديداً يمكن فيه للعلاقات التي تنشُد إقامتها مع هذه المنظمات أن تتطور في ظل أفضل الشروط الممكنة.
- ٣ - وتستهدف هذه العلاقات تمكين اليونسكو من الاستفادة من مشورة المنظمات غير الحكومية ومن تعاونها التقني ووثائقها من جهة، كما

(١) روعيت في هذه التوجيهات، قدر الإمكان، مبادئ وممارسات متبعة في الأمم المتحدة، كما وردت في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة.

(٢) انظر م/٢٨/قرارات، ص ١٠٧.

(٣) انظر م/٢١/قرارات، ص ٩٣.

- ٤ - أنها تتيح، من جهة أخرى، لهذه المنظمات التي تمثل قطاعات هامة من الرأي العام أن تعبر عن وجهات نظر أعضائها. ونظرا لأن اليونسكو ليست مؤسسة تمويلية فإن هذه العلاقات تتسم أساسا بطابع فكري.
- وترمي الأحكام الواردة أدناه الى النهوض بأهداف اليونسكو عن طريق ضمان أوسع تعاون ممكن من جانب المنظمات غير الحكومية^(١) المختصة والممثلة للمجتمع المدني في إعداد وتنفيذ برنامج اليونسكو، وبالتالي مضاعفة التعاون الدولي في ميادين التربية والعلم والثقافة والاتصال. كما أنها تشجع نشوء منظمات جديدة ممثلة للمجتمع المدني في بعض أرجاء العالم التي تكون فيها معزولة أو ضعيفة لأسباب تاريخية أو ثقافية أو جغرافية، وإدماجها في الشبكة.
- ٥ - وبالنظر الى أهداف كل منظمة غير حكومية وطبيعة تعاونها المحتمل مع اليونسكو، فقد حدد نوعان رئيسيان من العلاقات، يستهدف الأول إقامة تعاون متصل في مختلف مراحل تخطيط وتنفيذ برامج اليونسكو وأولوياتها (العلاقات الرسمية)؛ أما الثاني، فهو عبارة عن علاقة مشاركة مرنة ودينامية في إطار تنفيذ برامج اليونسكو (العلاقات التنفيذية).

أولا - العلاقات الرسمية

١ - مبادئ عامة

١.١ يمكن لليونسكو أن تقيم علاقات رسمية مع المنظمات الدولية^(٢) غير الحكومية. وتبعا لبنية وأهداف هذه المنظمات، ولطبيعة تعاونها مع اليونسكو والإسهام الذي يمكن أن تقدمه لها، تندرج هذه العلاقات في إحدى فئتين مختلفتين هما علاقات التشاور وعلاقات المشاركة. وتقام هذه العلاقات لفترة ست سنوات قابلة للتجديد.

(١) أقرت توجيهات خاصة لتنظيم علاقات اليونسكو مع المؤسسات وغيرها من الهيئات المشابهة.

(٢) يقصد بعبارة «المنظمات الدولية» غير الحكومية هيئات مشتركة بين المناطق وهيئات إقليمية، بالمعنى الجغرافي أو الثقافي للعبارة.

٢ - الشروط

٢.١ تعتبر منظمة يمكن لليونسكو أن تقيم معها علاقات رسمية كل منظمة دولية لم تنشأ عن طريق اتفاق بين الحكومات وتتسم أهدافها ووظائفها وطريقة عملها بطابع غير حكومي ولا تستهدف الربح.

٢.٢ وينبغي أن تستوفي المنظمة الشروط التالية :

(أ) أن تباشر أوجه نشاط في ميدان أو أكثر من الميادين المحددة ضمن اختصاص اليونسكو، وأن تتوافر لديها القدرة والرغبة في أن تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف اليونسكو وفقا للمبادئ التي ينص عليها الميثاق التأسيسي لليونسكو؛
(ب) أن تضطلع فعلا بأنشطة على الصعيد الدولي في روح من التعاون والتسامح والتضامن لمصلحة البشرية وفي ظل احترام الذاتيات الثقافية؛

(ج) أن يكون لديها أعضاء عاملون منتظمون (جماعات و/أو أفراد) على الصعيد الدولي على نحو يمكنها من أن تمثل قدر الإمكان وعلى نطاق واسع مختلف المناطق الثقافية التي تعمل المنظمة المعنية على خدمتها؛

(د) أن تشكل من خلال أعضائها مجموعة تؤلف بينها الرغبة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة؛

(هـ) أن تكون لها شخصية قانونية معترف بها؛

(و) أن يكون لها مقر ثابت ونظام أساسي معتمد بصورة ديمقراطية وينص بوجه خاص على أن السياسة العامة للمنظمة تحدد في مؤتمر أو جمعية أو أي هيئة تمثيلية أخرى. وينبغي لهذا النظام الأساسي أن ينص أيضا على أن يكون للمنظمة هيئة إدارية دائمة ذات صفة تمثيلية ويتم تجديدها بصورة منتظمة، وممثلون تنتخبهم الهيئة الرئيسية للمنظمة حسب الأصول، وموارد أساسية مكونة بصفة رئيسية من مساهمات أعضائها، تضمن تشغيلها وتسمح لها بالاتصال بانتظام بأعضائها في مختلف البلدان؛

(ز) أن تكون قد أنشئت واضطعت بأنشطة قبل تقديم طلب انضمامها الى فئة العلاقات الرسمية بأربع سنوات على الأقل.

٣ - علاقات التشاور

٣.١ يمكن للمجلس التنفيذي أن يقرر، إما بناء على اقتراح المدير العام، وإما بناء على طلب المنظمة غير الحكومية نفسها، وإذا رأى ذلك مفيداً لتحقيق أهداف اليونسكو، قبول منظمة غير حكومية تستوفي الشروط المحددة في المادة ٢ أعلاه وترغب في التعاون مع اليونسكو، في فئة العلاقات الرسمية المعروفة باسم «علاقات التشاور».

٣.٢ ينبغي أن تكون هذه المنظمات قد أثبتت قدرتها على أن تقدم إلى اليونسكو، بناء على طلبها، المشورة السديدة بشأن المسائل التي تندرج في مجالات اختصاص هذه المنظمات وقدرتها على أن تسهم، من خلال أنشطتها إسهاماً فعالاً في تنفيذ برنامج اليونسكو.

٣.٣ ويضع المجلس التنفيذي في اعتباره المبادئ التالية :

(أ) عندما تقارب الأهداف الأساسية لمنظمة ما، أهداف إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة غير اليونسكو، يجب استشارة المؤسسة المتخصصة المعنية؛

(ب) إن القبول في فئة علاقات التشاور (١) لا يمنح بصفة فردية لمنظمات تجمعها هيئة أوسع سبق لها أن قبلت في هذه الفئة وصرح لها بتمثيل تلك المنظمات في جميع اختصاصاتها؛ و(٢) لا يجوز إلا عندما تكون المنظمة قد أقامت مع اليونسكو علاقات تنفيذية متصلة وفعالة لمدة سنتين على الأقل؛

(ج) عندما توجد عدة منظمات متميزة تشترك في ميدان من ميادين عمل اليونسكو، فإنه يمكن إرجاء البت في قبولها بصفة فردية في فئة علاقات المشاركة وذلك من أجل التشجيع على تكوين منظمات جامعة أو هيئات تنسيقية تكون أقدر على خدمة أغراض اليونسكو عن طريق الجمع بين كل تلك المنظمات، وتستوفي شروط الانضمام إلى فئة علاقات المشاركة من النوع المحدد في المادة ٤ أدناه. إلا أن تطبيق هذا المبدأ لا ينبغي أن يحرم المنظمة من التعاون المباشر مع منظمات قد يتبين أن معاونتها في أحد ميادين اختصاص اليونسكو يمثل أمراً مرغوباً بصفة خاصة.

٣,٤ كما يجوز للمدير العام أن يقرر مدّ نطاق تطبيق شروط القبول في علاقات التشاور الرسمية الى الشبكات الدولية أو المؤسسات المشابهة ذات الطابع غير الحكومي التي تفي بالمعايير الواردة في الفقرة ٢,٢ أعلاه، والتي تستطيع، فضلا عن تبادل المعلومات المحض، أن تقدم إسهاما هاما في تنفيذ مشروعات عملية في مجالات اختصاص اليونسكو، ولكنها لا تتمتع، من حيث بنيتها وتشكيل هيئاتها الإدارية، بطابع دولي بسبب وضعها القانوني والإطار الشرعي الذي تمارس فيه نشاطها. وفي هذه الحال، ينبغي للمدير العام، قبل أن يتخذ قراره، أن يستشير السلطات المختصة في الدولة العضو التي يوجد فيها مقر المؤسسة المعنية. وعلى المدير العام أن يحيط المجلس التنفيذي علما بالقرارات التي يتخذها بناء على أحكام هذه الفقرة.

٤ - علاقات المشاركة

٤,١ يجوز للمجلس التنفيذي أن يقبل عددا محدودا جدا من المنظمات الجامعة ذات التشكيل الدولي الواسع التي تضم رابطات دولية مهنية متخصصة وتتوفر لديها كفاءة مشهودة في ميدان هام من ميادين التربية والعلم والثقافة والاتصال، والتي ساهمت بانتظام مساهمة كبرى في نشاط اليونسكو، لإدراجها في فئة أخرى من العلاقات الرسمية، تسمى فئة «المشاركة»، وذلك بناء على طلب من هذه المنظمات وبتوصية من المدير العام. ٤,٢ بالإضافة الى التعاون الوارد بيانه في المادة ٣ أعلاه، ينبغي إرساء علاقات عمل وثيقة ومستمرة مع هذه المنظمات التي سيدعوها المدير العام الى تزويده بانتظام بمشورتها بشأن إعداد وتنفيذ برنامج اليونسكو والى المشاركة في أنشطة اليونسكو.

٥ - القبول

٥,١ يحيط المدير العام كل منظمة يتم قبولها في إحدى فئتي العلاقات الرسمية علما بالالتزامات والمزايا المترتبة على هذا القبول. ولا تصبح علاقات اليونسكو مع هذه المنظمات علاقات فعلية إلا بعد أن تبلغ الهيئة المختصة في المنظمة المعنية رسميا قبولها لهذه الالتزامات والمزايا. أما الطلبات التي لا يوافق عليها المجلس التنفيذي، فلا يجوز أن تعرض عليه مجددا إلا بعد مرور أربع سنوات على الأقل من تاريخ القرار الأول.

٦ - تعديل العلاقات وانهاؤها ووقفها

- ٦.١ إذا رأى المدير العام أن الظروف تستلزم نقل منظمة من فئة الى فئة أدنى، وجب عليه أن يعرض الأمر على المجلس التنفيذي للبت فيه. وعليه قبل ذلك أن يحيط المنظمة المعنية بالأسباب التي دعت الى اقتراح هذا النقل ثم يبلغ المجلس التنفيذي الملاحظات التي قد تبديها هذه المنظمة قبل صدور قرار نهائي في هذا الشأن.
- ٦.٢ تسري هذه الأحكام نفسها في حالة ما إذا رأى المدير العام ضرورة إنهاء العلاقات الرسمية مع منظمة دولية غير حكومية. كما أن انقطاع التعاون تماما خلال فترة أربع سنوات بين اليونسكو ومنظمة تقيم معها علاقات رسمية يؤدي تلقائيا الى إنهاء هذه العلاقات.
- ٦.٣ كحكم تحفظي، يجوز للمدير العام، إذا اقتضت الظروف، أن يجمد العلاقات مع إحدى المنظمات ريثما يبت المجلس التنفيذي بهذا الشأن، حتى في حالة منظمة خاضعة لإجراء خاص بوقف أو إنهاء علاقاتها مع منظمة الأمم المتحدة.

٧ - التزامات المنظمات الدولية غير الحكومية التي تقيم علاقات رسمية مع اليونسكو

- ٧.١ (أ) علاقات التشاور
يتعين على المنظمات التي ترتبط مع اليونسكو بعلاقات رسمية للتشاور أن تضطلع بما يلي :
- (١) إحاطة المدير العام علما بانتظام بأوجه نشاطها المتصلة ببرنامج اليونسكو وبالمساعدة التي قدمتها تحقيقا لأهداف اليونسكو؛
- (٢) استخدام كافة الوسائل المتوافرة لديها لتعريف أعضائها بأنشطة برنامج اليونسكو وبإنجازات اليونسكو التي تهمهم؛
- (٣) توفير مشورتها وتقديم مساعدتها، بناء على طلب المدير العام، في إطار المشاورات التي تجرى من أجل إعداد برامج المنظمة، وكذلك فيما يتعلق باستقصاءات اليونسكو ودراساتها ومطبوعاتها المتعلقة بمجالات اختصاص هذه المنظمات؛
- (٤) المساهمة بأنشطتها في تنفيذ برنامج اليونسكو والعمل، قدر الإمكان، على إدراج مسائل محددة ذات صلة ببرنامج اليونسكو في جداول أعمال اجتماعاتها؛

- (٥) دعوة اليونسكو لإيفاد من يمثلها لحضور اجتماعاتها التي تتضمن جداول أعمالها موضوعات ذات أهمية بالنسبة لليونسكو؛
- (٦) تقديم تقارير دورية الى المدير العام عن أوجه نشاطها وعن اجتماعاتها النظامية والعون الذي قدمته لنشاط اليونسكو؛
- (٧) تقديم مساهمة أساسية في إعداد التقرير السداسي الذي يصوغه المجلس التنفيذي لعرضه على المؤتمر العام عن العون الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج اليونسكو، وفقا لأحكام الفقرة ٣ من القسم «خامسا» أدناه؛
- (٨) إيفاد من يمثلها، على أن يكون ذلك قدر المستطاع على أعلى المستويات، لحضور مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية المنصوص عليه في المادة ١ من القسم «الثالثا» أدناه.

(ب) علاقات المشاركة

- بالإضافة الى الالتزامات الوارد بيانها في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، ينبغي للمنظمات التي تقيم مع اليونسكو علاقات مشاركة رسمية أن تضطلع بما يلي :
- (١) التعاون على نحو وثيق مع اليونسكو عن طريق تطوير ما يتصل من أنشطتها بميادين اختصاص اليونسكو؛
 - (٢) مساعدة اليونسكو في جهودها الرامية الى تحسين التنسيق الدولي لأنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان واحد، والى الجمع بينها في إطار منظمات جامعة؛
 - (٣) إيفاد ممثلين عنها، على أنسب مستوى، الى شتى أنواع المشاورات التي يدعو إليها المدير العام والتي يكون لخبرتها فيها أهمية أساسية؛
 - (٤) إقامة تنسيق فعال بواسطة شبكاتها وممثلها الإقليميين والوطنيين، مع الوحدات الميدانية للمنظمة وكذلك مع اللجان الوطنية لليونسكو في شتى البلدان.

٨ - المزايا الممنوحة للمنظمات الدولية غير الحكومية التي تقيم علاقات رسمية مع اليونسكو

٨,١ وفقا لأحكام الفقرة ١٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي، يدعو المدير العام المنظمات التي تقيم مع اليونسكو علاقات رسمية للتشاور أو المشاركة الى إيفاد مراقبين يحضرون دورات المؤتمر العام ولجانته،

ويستطيع هؤلاء المراقبون، وكذلك المراقبون المقصودون بالفقرة ١٣ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي، أن يدلوا، بموافقة رئيس الجلسة، ببيانات عن المسائل التي تدخل في اختصاصهم أمام اللجان والهيئات الفرعية للمؤتمر العام.

٨,٢ يجوز للمنظمات التي تقيم مع اليونسكو علاقات رسمية من فئة التشاور أو المشاركة، أن ترفع إلى المدير العام، بناء على قرار من هيئاتها الرئاسية، ملاحظات مكتوبة بصدد مسائل ذات صلة ببرنامج اليونسكو تدخل في اختصاص المنظمة المعنية. ويبلغ المدير العام مضمون هذه الملاحظات إلى المجلس التنفيذي، وإلى المؤتمر العام عند الاقتضاء.

٨,٣ بالإضافة إلى ذلك تمنح المزايا التالية للمنظمات التي تقيم مع اليونسكو علاقات رسمية من فئة التشاور أو المشاركة :

(أ) علاقات التشاور

- (١) تتلقى هذه المنظمات، بعد الاتفاق مع الأمانة، كل الوثائق المناسبة عن أنشطة البرنامج ذات الصلة بالأهداف المنصوص عليها في موثيقها؛
- (٢) يستشيرها المدير العام بشأن مشروعات برنامج اليونسكو؛
- (٣) يجوز لها أن تتناول الكلمة في الجلسات العامة للمؤتمر العام بشأن مسائل محددة تدرج في نطاق اختصاصها وتكون ذات أهمية كبرى، وفقا لأحكام النظام الداخلي للمؤتمر العام؛
- (٤) يجوز للمدير العام أن يدعوها إلى إيفاد مراقبين لحضور الاجتماعات التي تنظمها اليونسكو والتي تتناول موضوعات تدرج في نطاق اختصاصها؛ وفي حالة عدم تمكنها من إيفاد من يمثلها يجوز لها أن تبلغ وجهة نظرها كتابة؛
- (٥) تدعى إلى حضور المؤتمرات الدورية للمنظمات غير الحكومية؛
- (٦) وتشجيعا لظهور منظمات تمثيلية للمجتمع المدني في مناطق العالم التي لا تزال فيها مثل هذه المنظمات ضعيفة أو معزولة، وبغية ضمها إلى شبكات التعاون الدولي، يجوز للمدير العام أن يقترح إبرام اتفاقات للتعاون أو خطط للعمل بشأن أولويات برامج المنظمة في المنطقة المعنية، وفقا لأحكام مماثلة للأحكام المبينة في الفقرة الفرعية (ب) (٤) أعلاه، مع منظمات غير حكومية إقليمية ذات كفاءة وفعالية وصفة تمثيلية في هذه المناطق، وتقيم مع اليونسكو علاقات تشاور.

(ب) علاقات المشاركة

- بالإضافة إلى المزايا المبينة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه :
- (١) يجري كقاعدة عامة إشراك هذه المنظمات على نحو وثيق ومنتظم قدر الإمكان في مختلف مراحل تخطيط وتنفيذ أنشطة اليونسكو التي تدخل في اختصاصها؛
 - (٢) ويجوز لها أن تتناول الكلمة في الجلسات العامة للمؤتمر العام وفقا لأحكام النظام الداخلي للمؤتمر العام؛
 - (٣) يجوز، في حدود المستطاع، توفير مكاتب بأفضل الشروط للمنظمات التي تدعو الحاجة بصفة خاصة إلى أن تظل الأمانة على اتصال دائم بها لأغراض تنفيذ برنامج اليونسكو؛
 - (٤) يجوز أن تبرم مع هذا النوع من المنظمات اتفاقات إطارية للتعاون لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، تحدد فيها الأولويات المشتركة التي تتعهد هذه المنظمات واليونسكو بالعمل على تحقيقها خلال هذه الفترة؛
 - (٥) يجوز للرابطات/الاتحادات الدولية الأعضاء في منظمات جامعة ترتبط بعلاقات مشاركة مع اليونسكو أن تتلقى مباشرة، بناء على طلبها، الوثائق التي ترسلها اليونسكو إلى المنظمات التي ترتبط معها بعلاقات رسمية.

طاء

ثانيا - العلاقات التنفيذية

١ - مبادئ عامة

- ١,١ يجوز للمدير العام، إذا ما رأى في ذلك فائدة لتنفيذ برامج اليونسكو، أن يتعاون مع أي منظمة من المنظمات غير الحكومية في إطار نوع من العلاقات يسمى «العلاقات التنفيذية».
- ١,٢ الغرض من هذه العلاقات هو تمكين اليونسكو من إقامة ومواصلة علاقات مشاركة مرنة ودينامية مع أي منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل في ميادين اختصاصها على أي مستوى من المستويات، والاستفادة من قدراتها التنفيذية على الصعيد الميداني ومن شبكاتها المعنية بنشر المعلومات. كما أن من شأن هذه العلاقات أن تشجع ظهور منظمات تمثيلية للمجتمع المدني، وتفاعلها على المستوى الدولي في بعض أنحاء العالم التي تكون فيها هذه المنظمات ضعيفة أو معزولة.

ومن شأنها أخيرا أن تسمح بتقدير الكفاءة والفعالية التنفيذية للمنظمات غير الحكومية الدولية التي لم يسبق لليونسكو أن أقامت معها أي نوع من العلاقات سابقا والتي ترغب في إنشاء علاقات رسمية مع اليونسكو.

٢ - الشروط

٢,١ ينبغي للمنظمات غير الحكومية الراغبة في إقامة علاقات تنفيذية مع اليونسكو أن تستوفي الشروط التالية :

(أ) بالنسبة للمنظمات ذات الطابع الدولي التي لا تفي إلا جزئيا بالشروط المبينة في القسم «أولا» لإقامة علاقات رسمية، ينبغي أن تتمتع بالقدرة التنفيذية والكفاءة اللازمة لتنفيذ بعض أنشطة برنامج اليونسكو في أفضل الشروط.

(ب) بالنسبة للمنظمات ذات الطابع الوطني أو المحلي أو الميداني، ينبغي أن تتمتع بنفس القدرة التنفيذية المذكورة. وينبغي أن يتم أي تعاون مع هذه المنظمات بالتشاور مع اللجنة الوطنية لليونسكو وبالاتصال، عند الاقتضاء، مع الوحدات الميدانية لليونسكو. ولا يجوز قبول هذه المنظمات في فئة العلاقات الرسمية.

٣ - الالتزامات

٣,١ تتعهد المنظمات التي تقيم علاقات تنفيذية مع اليونسكو بإحاطة المدير العام علما بأوجه نشاطها المتصلة بمجالات اختصاص المنظمة وبتقديم إسهام في التقرير السداسي الذي يعده المجلس التنفيذي وفقا لأحكام الفقرة ٣ من القسم «خامسا» أدناه بشأن التعاون الذي قدمته لتحقيق أهداف اليونسكو.

٣,٢ وتتعهد من ناحية أخرى بتعريف أعضائها بأنشطة برنامج اليونسكو وإنجازات اليونسكو التي تهمهم، مستخدمة في ذلك كافة الوسائل المتوافرة لديها.

٤ - المزايا

٤,١ تتمتع المنظمات الدولية التي تقيم علاقات تنفيذية مع اليونسكو بالمزايا التالية :

(أ) يتخذ المدير العام جميع التدابير اللازمة لضمان تبادل ملائم للمعلومات والوثائق مع هذه المنظمات في المسائل ذات الأهمية المشتركة؛

(ب) وفقاً لأحكام الفقرة ١٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي، يجوز للمجلس التنفيذي أن يقرر دعوة هذه المنظمات إلى إيفاد ممثلين عنها لحضور جلسات محددة من الجلسات العامة للمؤتمر العام أو من جلسات لجانها بصفة مراقبين. ويجب أن تصل طلبات هذه المنظمات موضحة بنود جدول أعمال المؤتمر التي يرغب ممثلوها في الاشتراك في مناقشتها، إلى المدير العام قبل افتتاح دورة المؤتمر العام بشهر على الأقل؛

(ج) يمكن دعوة هذه المنظمات إلى إيفاد مراقبين يحضرون بعض اجتماعات اليونسكو إذا رأى المدير العام أن في وسعها أن تسهم بنصيب هام في أعمال هذه الاجتماعات؛

(د) يمكن دعوة هذه المنظمات إلى المشاركة بصفة مراقبين في شتى المشاورات الجماعية للمنظمات غير الحكومية التي تنظمها اليونسكو في إطار تنفيذ برنامجها؛

(هـ) يجوز أن تنتفع هذه المنظمات ببعض الترتيبات المالية للتعاون المشار إليها في القسم «رابعاً» من هذه التوجيهات، إذا رأى المدير العام أنها أكفأ المنظمات للمساعدة في تنفيذ بعض المهام الواردة في برنامج المنظمة؛

(و) يمكن دعوة هذه المنظمات إلى إيفاد ممثلين عنها بصفة مراقبين لحضور مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية المنصوص عليه في المادة ١ من القسم «ثالثاً» أدناه؛ كما يمكنها أن تحضر اجتماعات اللجنة الدائمة المنصوص عليها في الفقرة ١، ٣، ١ من القسم «ثالثاً» أدناه بنفس الصفة.

يجوز إبرام عقود مع المنظمات ذات الطابع الوطني أو المحلي التي تقيم علاقات تنفيذية مع اليونسكو، إذا رأى المدير العام أنها أكفأ المنظمات للمساهمة في تنفيذ بعض المهام المنصوص عليها في برنامج اليونسكو، شريطة مراعاة أحكام الفقرة ٢، ١ (ب) من القسم «ثانياً». كما يجوز دعوة هذه المنظمات لحضور بعض الاجتماعات التي تنظمها اليونسكو إذا رئي أن بوسعها تقديم مساهمة ملائمة.

٥ - إنهاء العلاقات

٥,١ يؤدي انقطاع التعاون تماما لفترة أربع سنوات الى إنهاء العلاقات تلقائيا.

ثالثا - المشاورات الجماعية مع المنظمات غير الحكومية

١ - مؤتمرات المنظمات غير الحكومية

١,١ المؤتمر الدولي

تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية التي تقيم علاقات رسمية (علاقات نظامية أو تنفيذية) مع اليونسكو أن تعقد، بموافقة المدير العام، مؤتمرا كل عامين لاستعراض الوضع فيما يتعلق بتعاونها مع اليونسكو وإجراء مشاورات جماعية بشأن الخطوط الكبرى لبرامج اليونسكو وتيسير التعاون بين المنظمات ذات الاهتمامات المشتركة. ومن شأن هذا المحفل العالمي أن يتيح للمدير العام جمع آراء ومقترحات شركاء اليونسكو من المنظمات الدولية غير الحكومية بشأن مجالات برنامج اليونسكو ذات الأولوية.

١,٢ المؤتمرات الإقليمية

يجوز للمنظمات غير الحكومية التي تقيم علاقات رسمية أو تنفيذية مع اليونسكو، أن تعقد، بموافقة المدير العام، مؤتمرات في المناطق المختلفة في فترات منتظمة لبحث الوضع فيما يتعلق بتعاونها مع اليونسكو، ولإجراء مشاورات جماعية بشأن برامج المنظمة والأولويات الإقليمية ولتيسير التعاون فيما بين المنظمات ذات الاهتمامات المشتركة. وينبغي أن تجمع هذه المؤتمرات في المقام الأول المنظمات المنتمية الى المنطقة المعنية وأن يحضرها أيضا ممثلون أو أعضاء إقليميون أو وطنيون لمنظمات دولية ترتبط مع اليونسكو بعلاقات رسمية.

١,٣ آليات المتابعة والتقييم

ينبغي أن تنشئ هذه المؤتمرات آليات مناسبة للمتابعة والتقييم (شبكات)، بالتعاون مع الوحدات الميدانية واللجان الوطنية.

١.٣.١ لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو

ينتخب المؤتمر الدولي للمنظمات الدولية غير الحكومية لجنة للاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو تمثل التنوع الجغرافي الثقافي للدول الأعضاء باليونسكو، وتتألف بواقع ثلثها على الأقل من منظمات ترتبط مع اليونسكو بعلاقات مشاركة رسمية. ويعتمد هذا المؤتمر، فضلا عن ذلك، النظام الداخلي للجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو الذي يتعين أن تقترح هذه اللجنة مشروعه وأن يوافق عليه المدير العام. ويتمثل دور لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو في القيام بالوظائف التالية بوجه خاص فيما بين دورات المؤتمر:

(أ) تمثيل مصالح كافة المنظمات تجاه اليونسكو؛

(ب) التعاون مع المدير العام؛

(ج) تنفيذ القرارات التي يعتمدها المؤتمر؛

(د) ضمان تبادل ملائم للمعلومات مع الأوساط غير الحكومية التي تمثلها، والعمل في هذا السياق على تعزيز التشاور بين المنظمات غير الحكومية على جميع المستويات؛

(هـ) ضمان التحضير للمؤتمر المقبل بالتشاور مع المدير العام؛

(و) ضمان مراعاة اليونسكو لمصالح وآراء المنظمات الدولية غير الحكومية في مجموعها، في التحضير للمؤتمرات العالمية الكبرى التي تنظمها الأمم المتحدة؛

(ز) اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإعلام المنظمات غير الحكومية بالإمكانات المتاحة لها لكي تشارك بصفتها الفردية في تلك المؤتمرات وفي التحضير لها وفقا للقواعد التي تقرها الأمم المتحدة.

ويقدم المدير العام دون مقابل وفي حدود المستطاع، الأماكن وخدمات السكرتارية اللازمة لاجتماعات المؤتمر وأعمال لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو.

٢ - المشاورات الجماعية بشأن موضوعات محددة

٢.١ يمكن أن تدعى جميع المنظمات غير الحكومية التي تقيم علاقات رسمية وتنفيذية مع اليونسكو الى إيفاد ممثلين لحضور مختلف المشاورات الجماعية التي تنظمها اليونسكو بصورة منتظمة لأغراض تنفيذ برامجها المختلفة، إذا كانت هذه المنظمات قادرة على تقديم مساهمة

محددة في الموضوعات التي تتناولها هذه المشاورات. وإن الغرض من هذه الآليات هو ضمان أفضل تعاون ممكن لتحقيق الأهداف المشتركة ذات الأولوية.

رابعاً - الترتيبات المالية والمادية للتعاون

١ - يجوز أن تمنح اليونسكو مساهمات مالية ومادية تتخذ أشكالاً مختلفة، للمنظمات غير الحكومية التي يمكنها أن تقدم إسهاماً فعالاً في تحقيق أهداف اليونسكو كما حددها ميثاقها التأسيسي، وفي تنفيذ برنامجها.

٢ - مبادئ عامة

٢,١ تخضع المساهمات المالية والمادية التي تمنحها اليونسكو لمنظمات غير حكومية، حسب الاقتضاء، للمبادئ التالية :

- (أ) تمنح وفقاً للقواعد السارية في المجال المعني؛
- (ب) تمنح لبرامج وأنشطة تتعلق بأولويات اليونسكو أو تكمل برامجها وأنشطتها بصورة مجدية؛
- (ج) لا تشكل بأي حال التزاماً دائماً من جانب اليونسكو؛
- (د) لا تمنح المساهمة المالية إلا لاستكمال الموارد التي تحصل عليها المنظمة المستفيدة من مصادر أخرى؛
- (هـ) ينبغي للمنظمة التي تتلقى مساهمة مالية، أن تكون قد اتخذت التدابير المناسبة لإجراء تقييم منتظم للأنشطة الممولة على هذا النحو وتقديم تقارير عن تنفيذ هذه الأنشطة.

٣ - أشكال المساهمة

٣,١ تتخذ مختلف المساهمات المالية الأشكال التالية : (١) منح عقود من أنواع مختلفة (عقود لتنفيذ اتفاقات إطارية؛ عقود أخرى لتنفيذ البرامج العادية لليونسكو؛ (٢) مساعدات في إطار برنامج المساهمة؛ (٣) إعانات مالية.

٣,٢ يمكن أن تشمل المساهمات المادية على توفير المكاتب، وفقاً لأحكام الفقرة ٨,٣ (ب - ٣) من القسم «أولاً»، واستخدام مرافق المؤتمرات في اليونسكو، ومنح رعاية المنظمة.

- ٤ - شروط منح المساهمات المالية والمادية وتقديم التقارير
- ٤,١ يقوم المجلس التنفيذي، بناء على اقتراح المدير العام، بدراسة واعتماد شروط منح المساهمات المالية والمادية وشروط تقديم التقارير المناظرة. ويجوز إعادة النظر في هذه الشروط حسب الحاجة.

خامسا - الاستعراض الدوري للعلاقات

- ١ - يدرج المدير العام في تقاريره الدورية معلومات عن أبرز عناصر التعاون بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية.
- ٢ - ويقدم المدير العام الى المؤتمر العام في كل دورة من دوراته العادية، تقريراً موجزاً عن التعديلات التي تكون قد أدخلت، بناء على قرار من المجلس التنفيذي، على تصنيف المنظمات الدولية المقبولة في مختلف فئات العلاقات الرسمية مع اليونسكو. ويجب أن يتضمن هذا التقرير أيضاً قائمة بالمنظمات التي ترتبط مع اليونسكو بعلاقات تنفيذية، وكذلك قائمة بالمنظمات التي قدمت طلبات للانضمام الى فئتي العلاقات الرسمية أو الى فئة العلاقات التنفيذية ولم تقبل طلباتها.
- ٣ - يتلقى المؤتمر العام، مرة كل ست سنوات، تقريراً من المجلس التنفيذي عن مدى إسهام المنظمات التي تقيم معها اليونسكو علاقات رسمية في نشاط اليونسكو. وينبغي أن يتضمن هذا التقرير تقييماً لنتائج التعاون مع المنظمات التي ترتبط مع اليونسكو بعلاقات تنفيذية. كما ينبغي أن يتضمن معلومات عن النتائج المتحققة من التعاون الذي طبق تنفيذاً للاتفاقات الإطارية المبرمة مع بعض المنظمات، وتوصيات بشأن تمديد العمل بتلك الاتفاقات الإطارية. وأخيراً، ينبغي أن يتضمن هذا التقرير قائمة بالمنظمات التي أدى غياب التعاون معها الى الإنهاء التلقائي لعلاقتها الرسمية أو التنفيذية مع اليونسكو وفقاً لأحكام هذه التوجيهات (الفقرة ٦,٢ من القسم «أولاً»، والفقرة ٥,١ من القسم «ثانياً»).

سادسا - طلبات إقامة علاقات أو تغيير فئتها

- ١ - يبت المجلس التنفيذي مرة كل عام في المسائل التي تدرج في نطاق اختصاصه والمتصلة بإقامة علاقات بين اليونسكو ومنظمات غير حكومية على النحو المحدد في هذه التوجيهات.
- ٢ - يحرص المدير العام على إبلاغ المجلس التنفيذي بأي قرار يتخذه بمقتضى أحكام هذه التوجيهات.
- ٣ - تودع طلبات إقامة علاقات رسمية أو تعديل فئة هذه العلاقات في موعد أقصاه ٣١ ديسمبر/كانون الأول من كل عام.
- ٤ - يجوز تقديم طلبات إقامة علاقات تنفيذية في أي وقت. وينبغي أن تكون هذه الطلبات مشفوعة بنسخة من النظام الأساسي للمنظمة المعنية، ومن مرسوم الاعتراف القانوني بها، وكذلك بقائمة أعضائها مع جنسياتهم، وبتقرير حديث لا يتجاوز تاريخه العامين عن أنشطتها، وبعرض موجز للمشروعات التي تعتزم تنفيذها بالتعاون مع اليونسكو.

سابعا - العلاقات غير الرسمية

- ١ - يمكن لليونسكو أن تقيم علاقات غير رسمية مع منظمات غير حكومية أخرى.

التوجيهات الخاصة بعلاقات اليونسكو مع المؤسسات وغيرها من الهيئات المشابهة

وافق المؤتمر العام على هذه التوجيهات في دورته السادسة والعشرين وعدلها في دورته الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين^(١).

الديباجة

وفقا لأحكام الفقرة ٤ من المادة الحادية عشرة من الميثاق التأسيسي، تحدد التوجيهات التالية المبادئ والطرق التي يمكن أن تتبعها اليونسكو لإقامة علاقات رسمية مع المؤسسات وغيرها من الهيئات المشابهة غير ذات الصبغة الحكومية والتي ترغب في المشاركة في أنشطة التعاون الدولي في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال.

وترمي هذه الترتيبات الى النهوض بأهداف اليونسكو عن طريق ضمان أوسع تعاون ممكن من جانب المؤسسات السالف ذكرها في إعداد وتنفيذ برنامجها.

الشروط الواجب توافرها في المؤسسات وغيرها من الهيئات المشابهة لكي تقيم معها اليونسكو علاقات ذات وضع رسمي

لليونسكو أن تقيم علاقات تعاون رسمية مع المؤسسات وغيرها من الهيئات المشابهة غير ذات الصبغة الحكومية والتي تتوافر لديها موارد مالية خاصة بها تمكنها من الاضطلاع بأنشطة في مجالات اختصاص اليونسكو وتستوفي الشروط التالية :

- (أ) أن تسعى المؤسسة لتحقيق أهداف تتفق مع المثل العليا لليونسكو ومع المبادئ الأخلاقية التي يعترف بها المجتمع الدولي، ولا سيما المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- (ب) أن تتوافر لدى المؤسسة الرغبة في الإسهام في تحقيق أهداف اليونسكو وبرنامجها والوسائل اللازمة لذلك؛
- (ج) أن تضطلع بنشاط لا يستهدف الربح بأي شكل من الأشكال؛

المادة الأولى

(١) انظر القرار ٢٦/م/١٣، ٢٣/١٣، والقرار ٢٨/م/١٣، ٥/١٣، والقرار ٢٩/م/٦٤.

- (د) أن تضطلع فعلا بأنشطة في بلاد متعددة، في ظل روح التعاون والتضامن الدوليين واحترام الذاتيات الثقافية؛
- (هـ) أن تتوافر لديها وسائل الإعلام التي تتيح لها التعريف بأنشطتها؛
- (و) أن تملك الشخصية الاعتبارية بموجب التشريع الوطني.

الإجراءات الخاصة بإقامة علاقات رسمية مع هذه المؤسسات

المادة الثانية

- ١ - يمكن للمؤسسات أو الهيئات التي تستوفي الشروط المحددة في المادة الأولى من هذه التوجيهات، بموجب قرار من المدير العام، أن تحظى بوضع المؤسسات التي تقيم معها اليونسكو علاقات رسمية، شريطة أن تكون قد تعاونت من قبل بصورة ملموسة في تنفيذ برامج أو أنشطة لليونسكو أو أن تقدم طلبها مشفوعا بمشروع أو بعدة مشروعات للتعاون تلتزم بتنفيذها في إطار برنامج المنظمة.
- ٢ - يستشير المدير العام السلطات المختصة في الدولة العضو التي يقع على أراضيها مقر المؤسسة أو الهيئة المعنية، قبل إقامة علاقات رسمية.
- ٣ - تقام العلاقات الرسمية المنصوص عليها في هذه التوجيهات لمدة ست سنوات. ويمكن تمديدها لفترة جديدة مماثلة.

التزامات المؤسسات التي تقيم معها اليونسكو علاقات رسمية

المادة الثالثة

- تحدد فيما يلي الالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسات التي تقيم معها اليونسكو علاقات رسمية، بموجب هذه التوجيهات:
- (أ) إحاطة المدير العام علما بانتظام بأنشطتها المتصلة ببرنامج اليونسكو؛
- (ب) الاسهام في تنفيذ بعض أنشطة برنامج اليونسكو؛
- (ج) دعوة اليونسكو لإيفاد من يمثلها في اجتماعات هذه المؤسسات وللمشاركة في أنشطتها المتصلة ببرنامج اليونسكو؛
- (د) تقديم تقارير دورية الى المدير العام تتناول فيها أوجه نشاطها وكذلك الاسهام الذي قدمته في عمل اليونسكو.

المزايا الممنوحة للمؤسسات التي تقيم معها
اليونسكو علاقات رسمية

- ١ - تمنح المزايا التالية للمؤسسات التي تقيم معها اليونسكو علاقات رسمية بموجب هذه التوجيهات:
 - (أ) تتلقى هذه المؤسسات كافة الوثائق المتعلقة ببرنامج وأنشطة المنظمة في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛
 - (ب) تستشار هذه المؤسسات في إطار إعداد مشروعات البرنامج والميزانية للمنظمة؛
 - (ج) يجوز دعوة هذه المؤسسات للمشاركة في اجتماعات تنظمها اليونسكو أو في تنفيذ بعض الأنشطة المتعلقة بمسائل تدخل في مجال اختصاص المؤسسات المعنية.
- ٢ - ويجوز دعوة هذه المؤسسات للمشاركة بصفة مراقبين في دورات المؤتمر العام، بموجب قرار من المؤتمر العام وبناء على توصية المجلس التنفيذي، طبقاً لأحكام المادة ٧ من النظام الداخلي للمؤتمر العام.

استعراض دوري للعلاقات المحددة بموجب هذه التوجيهات

- ١ - يحيط المدير العام المجلس التنفيذي علماً، ضمن التقرير الذي يقدمه إليه في كل عام بشأن تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية، بأسماء المؤسسات والهيئات التي قبلت اليونسكو أن تقيم معها علاقات رسمية، وفقاً لهذه التوجيهات.
- ٢ - وسيعدّ من ناحية أخرى عرض موجز لتعاون اليونسكو مع هذه المؤسسات، في إطار التقرير الذي يقدمه المجلس التنفيذي كل ست سنوات إلى المؤتمر العام عن مدى إسهام المنظمات الدولية غير الحكومية في أنشطة اليونسكو.

الهيئات التي تمثل المجتمع المدني أو القطاع الخاص

تطبق أيضاً الإجراءات الخاصة بإقامة علاقات رسمية مع المؤسسات أو الهيئات، لا سيما أحكام الفقرة ٢ من المادة الثانية وغيرها من الأحكام الملائمة في هذه التوجيهات، عند إقامة علاقات تشارك جديدة مع جميع الهيئات التي تمثل المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

اعتمد المؤتمر العام هذا الاتفاق في ٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٦، ووافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٦^(١).

- ١ - تنص المادة السابعة والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة على أن الوكالات المتخصصة التي تنشأ بمقتضى الاتفاق بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضى موثيقها الأساسية بتبعات دولية واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية والمجالات المتصلة بها، يجب أن ترتبط بالأمم المتحدة.
 - ٢ - وتنص المادة العاشرة والفقرة الفرعية ٥ من الفقرة "باء" من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن ترتبط هذه المنظمة بالأمم المتحدة في أقرب وقت، بوصفها إحدى الوكالات المتخصصة المشار إليها في المادة السابعة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة على أن تكون وظيفتها هي تقديم المشورة إلى الأمم المتحدة في المسائل التربوية والعلمية والثقافية التي تهم الأمم المتحدة.
- وبناء على ذلك فقد اتفقت الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على ما يلي :

(١) أصبح نافذاً في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٦. وقد وافق المؤتمر العام في ٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ والجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨ على اتفاق إضافي بإضافة المادة الثالثة عشرة الحالية (جوازات المرور)، وأصبح هذا الاتفاق نافذاً في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨. وأدخل تعديل ثان على هذا الاتفاق يقصد حذف المادة الثانية السابقة التي تتصل بإجراءات قبول دول غير أعضاء في الأمم المتحدة في منظمة اليونسكو. وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ ومؤتمر اليونسكو العام في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ على حذف هذه المادة، وأصبح التعديل نافذاً في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢.

المادة الأولى تعترف الأمم المتحدة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كوكالة متخصصة مسؤولة عن اتخاذ كافة التدابير التي تتفق مع نصوص ميثاقها التأسيسي لتحقيق الأغراض المحددة في هذا الميثاق.

المادة الثانية تبادل التمثيل

- ١ - يدعى ممثلون للأمم المتحدة الى حضور اجتماعات المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واجتماعات لجانه، واجتماعات المجلس التنفيذي ولجانه، وأية مؤتمرات عامة أو إقليمية أو خاصة تعقدها المنظمة، والى الاشتراك في مناقشات تلك الهيئات دون أن يكون لهم حق التصويت.
- ٢ - يدعى ممثلون لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الى حضور اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ولجانه والى الاشتراك في مناقشات تلك الهيئات دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك، فيما يختص بموضوعات جدول الأعمال التي لها صلة بالشؤون التربوية والعلمية والثقافية.
- ٣ - يدعى ممثلون لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الى حضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بقصد القيام بدور استشاري في المسائل التربوية والعلمية والثقافية.
- ٤ - يدعى ممثلون لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الى حضور اجتماعات اللجان الرئيسية للجمعية العامة والى الاشتراك في المناقشات دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك عندما تطرح مسائل تتعلق بالتربية والعلم والثقافة.
- ٥ - يدعى ممثلون لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الى حضور اجتماعات مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة والاشتراك في مداواته دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك عند مناقشة موضوعات مدرجة في جدول الأعمال تتصل بالشؤون التربوية والعلمية والثقافية.
- ٦ - تتولى أمانة الأمم المتحدة توزيع البيانات المكتوبة التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على كافة أعضاء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه ومجلس الوصاية حسبما يقتضي الأمر ذلك.

إدراج موضوعات في جدول الأعمال

مع مراعاة أية مشاورات تمهيدية قد تكون ضرورية تدرج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الموضوعات التي تقترحها عليها الأمم المتحدة في جدول أعمال المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي. وبالمثل يدرج المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه ومجلس الوصاية في جداول أعمالها الموضوعات التي يقترحها المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي للمنظمة.

توصيات الأمم المتحدة

- ١ - نظرا لالتزام الأمم المتحدة بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين من ميثاقها، ونظرا لما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من وظائف وصلاحيات بمقتضى المادة الثانية والستين من الميثاق في إجراء أو اقتراح دراسات ووضع أو طلب تقارير عن مسائل دولية اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وصحية وما يتصل بها من موضوعات وتقديم توصيات بشأن هذه الأمور الى الوكالات المتخصصة، ونظرا أيضا لمسؤولية الأمم المتحدة بمقتضى المادتين الثامنة والخمسين والثالثة والستين من الميثاق عن تقديم توصيات لتنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها، توافق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على اتخاذ التدابير اللازمة لعرض جميع التوصيات الرسمية التي توجهها إليها الأمم المتحدة على الهيئة المختصة بالمنظمة في أقرب وقت ممكن.
- ٢ - تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتبادل وجهات النظر مع الأمم المتحدة بناء على طلب هذه الأخيرة بشأن هذه التوصيات وتقدم تقريرا في الوقت المناسب الى الأمم المتحدة عما اتخذته المنظمة أو أعضاؤها من تدابير لتنفيذ هذه التوصيات، أو بشأن أية نتائج أخرى ترتبت على أخذ هذه التوصيات في الاعتبار.
- ٣ - تؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عزمها على أن تتعاون في اتخاذ أية تدابير أخرى تكون ضرورية لضمان التنسيق الفعال بين أعمال الوكالات المتخصصة وأعمال الأمم المتحدة. وتوافق المنظمة على الأخص على الاشتراك في أية هيئة قد ينشئها المجلس بقصد تسهيل هذا التنسيق وعلى التعاون مع تلك الهيئات وتقديم ما قد يلزم من معلومات لتحقيق هذا الغرض.

المادة الخامسة

تبادل المعلومات والوثائق

- ١ - مع مراعاة التدابير التي قد تكون ضرورية للمحافظة على سرية بعض الوثائق، يتم تبادل المعلومات والوثائق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أكمل وجه وبأسرع ما يمكن.
- ٢ - مع عدم المساس بالطابع العام لأحكام الفقرة (١):
- (أ) توافق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن ترسل الى الأمم المتحدة تقارير منتظمة عن أعمالها؛
- (ب) توافق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن تلبى بقدر المستطاع أي طلب تقدمه الأمم المتحدة لموافاتها بتقارير خاصة أو دراسات أو معلومات، مع مراعاة أحكام المادة السابعة عشرة؛
- (ج) يتشاور الأمين العام مع المدير العام بناء على طلب الأخير، بشأن تزويد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بمعلومات قد تكون موضع اهتمام خاص لدى المنظمة.

المادة السادسة

الإعلام

بالنظر، من ناحية، الى المهام الملقاة على عاتق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حسبما حددتها الفقرتان ٢ (أ) و ٢ (ج) من المادة الأولى من ميثاقها التأسيسي، بشأن تعاونها في العمل على تعزيز التعارف والتعاون فيما بين الشعوب، عن طريق مساعدتها لأجهزة إعلام الجماهير، وبالنظر من ناحية أخرى الى أهمية تنسيق أوجه نشاط المنظمة في هذا الميدان مع نشاط الإعلام في الأمم المتحدة، توافق المنظمتان على عقد اتفاق تكميلي بشأن تحديد شروط هذا التنسيق، حالما يصبح الاتفاق الحالي نافذا.

المادة السابعة

تقديم المساعدة الى مجلس الأمن

توافق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن تتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقديم أي معلومات ومساعدة قد يطلبها مجلس الأمن بما في ذلك ما يساعد في تنفيذ قرارات المجلس لصون السلم والأمن الدوليين وإقرارهما.

المادة الثامنة

تقديم المساعدة الى مجلس الوصاية

توافق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على التعاون مع مجلس الوصاية في أدائه لوظائفه، وخاصة على تزويد المجلس قدر الإمكان بأقصى ما يطلبه من مساعدة فيما يختص بالمسائل التي تهم المنظمة.

المادة التاسعة

الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي

توافق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على التعاون مع الأمم المتحدة في تطبيق المبادئ وتنفيذ الالتزامات الواردة بالفصل الحادي عشر من الميثاق فيما يختص بالمسائل التي تؤثر في رفاهية وتقدم الشعوب في الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي.

المادة العاشرة

العلاقات مع محكمة العدل الدولية

- ١ - توافق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على تقديم أية معلومات تطلبها محكمة العدل الدولية بمقتضى المادة الرابعة والثلاثين من النظام الأساسي للمحكمة.
- ٢ - ترخص الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالرجوع في الرأي الى محكمة العدل الدولية بخصوص المسائل القانونية التي قد تعرض في مجال نشاط المنظمة، فيما عدا المسائل الخاصة بالعلاقات المتبادلة بين المنظمة وبين الأمم المتحدة أو وكالات متخصصة أخرى.
- ٣ - يوجه المؤتمر العام هذه الطلبات الى المحكمة أو يوجهها إليها المجلس التنفيذي بترخيص من المؤتمر العام.
- ٤ - عندما تطلب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية، عليها أن تخطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الطلب.

المكاتب الإقليمية

المادة الحادية عشرة

تكون أية مكاتب إقليمية أو فرعية تنشئها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على صلة وثيقة بقدر المستطاع بالمكاتب الإقليمية أو الفرعية التي تنشئها الأمم المتحدة.

المادة الثانية عشرة الترتيبات الخاصة بالموظفين

١ - ترى الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن العمل على توحيد الخدمة المدنية الدولية أمر مرغوب فيه من حيث تحقيق التنسيق الإداري الفعال ولهذا الغرض تتفق المنظمتان على التعاون في سبيل إعداد قواعد مشتركة خاصة بالموظفين والأساليب والترتيبات المقصود بها تجنب التفاوت الخطير في شروط الخدمة وتفادي التنافس في حشد الموظفين وتيسير تبادلهم بقصد تحقيق أقصى فائدة من خدماتهم.

٢ - توافق الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على التعاون الى أقصى حد ممكن لبلوغ هذه الغايات، وهما توافقان بشكل خاص على ما يلي:

(أ) أن تتشاورا بشأن تكوين لجنة للخدمة المدنية الدولية تتولى إبداء الرأي في الوسائل التي يمكن بها كفالة قواعد مشتركة لحشد الموظفين بأمانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة؛

(ب) أن تتشاورا بشأن الوسائل الأخرى المتعلقة باستخدام الموظفين والعاملين بما في ذلك شروط الخدمة ومدد التعيين وترتيب الوظائف وجدول المرتبات والمكافآت والإحالة على التقاعد وحقوق المتقاعدين، وكذلك نظم ولوائح الموظفين، بقصد تحقيق أقصى ما يمكن من الاتساق في هذا الميدان؛

(ج) أن تتعاونوا عن طريق تبادل الموظفين على أساس مؤقت أو دائم كلما كان ذلك مرغوبا فيه، مع مراعاة ما لهم من حقوق الأقدمية والمعاش؛

(د) أن تتعاونوا على إنشاء وإدارة جهاز مناسب لتسوية المنازعات المتعلقة بخدمة الموظفين وما يتصل بذلك من مسائل.

جوازات المرور

المادة الثالثة عشرة

يكون لموظفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الحق في استعمال جوازات المرور الصادرة من الأمم المتحدة طبقا لترتيبات خاصة يتم التفاوض في شأنها بين الأمين العام للأمم المتحدة وبين الجهات المختصة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

- ١ - توافق الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على التعاون بينهما الى أقصى حد مستطاع وتجنب كل تكرار في العمل لا فائدة منه والانتفاع بموظفيهما الفنيين انتفاعا فعالا الى أبعد حد فيما تقوم به كل منهما من جمع للمعلومات الإحصائية وتحليلها ونشرها وتوزيعها. وتتفق الأمم المتحدة والمنظمة على توحيد جهودهما في سبيل تحقيق أكبر قدر من الفائدة واستعمال المعلومات الإحصائية على أوسع نطاق، وتخفيف أعباء الحكومات والمنظمات الأخرى التي تستقي منها المعلومات الى أدنى حد.
- ٢ - تقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بأن الأمم المتحدة هي الهيئة المركزية لجمع الإحصاءات التي تخدم الأغراض العامة للمنظمات الدولية وتحليل تلك الإحصاءات ونشرها وتوحيدها وتحسينها.
- ٣ - تقر الأمم المتحدة بأن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة هي الهيئة المؤهلة لجمع الإحصاءات وتحليلها ونشرها وتوحيدها وتحسينها داخل مجالها الخاص دون مساس بحق الأمم المتحدة في أن تعنى بمثل هذه الإحصاءات إذا كانت جوهرية لتحقيق أغراضها والنهوض بالإحصاءات في العالم أجمع.
- ٤ - تقوم الأمم المتحدة بإعداد الوثائق الإدارية والإجراءات التي يمكن بواسطتها كفالة تعاون إحصائي فعال بين الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها.
- ٥ - من المسلّم أنه يحسن ألا يتكرر جمع المعلومات الإحصائية بواسطة الأمم المتحدة وأية وكالات متخصصة إذا كان من الممكن لأي منها أن تنتفع بالمعلومات والوثائق التي يمكن إن تتوافر لدى منظمة أخرى.
- ٦ - كي يتسنى إنشاء مركز تجمع فيه المعلومات الإحصائية المعدة للاستعمال العام فإن من المتفق عليه أن البيانات التي تقدم الى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بقصد إدراجها في مجموعاتها الإحصائية الأساسية أو في تقاريرها الخاصة ينبغي أن توضع بقدر المستطاع تحت تصرف الأمم المتحدة.

المادة الخامسة عشرة المرافق الإدارية والفنية

- ١ - ترى الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن من المرغوب فيه لتوحيد الأساليب الإدارية والفنية وللانتفاع على خير وجه بالموارد والموظفين، أن يتجنب قدر الامكان إنشاء أقسام متنافسة أو تقوم بنفس الأعمال داخل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.
- ٢ - وبناء على ذلك فإن الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة متفقتان على تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بإنشاء أقسام ومرافق إدارية وفنية مشتركة بالإضافة الى الأقسام والمرافق المشار إليها بالمواد الثانية عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة على أن يعاد النظر بصفة دورية في جدوى الاحتفاظ بهذه الأقسام والمرافق.
- ٣ - تتخذ الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة كل الترتيبات الملائمة لتسجيل الوثائق الرسمية وإيداعها.

المادة السادسة عشرة ترتيبات خاصة بشؤون الميزانية والشؤون المالية

- ١ - تقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بأنه من المرغوب فيه قيام علاقات وثيقة مع الأمم المتحدة فيما يختص بشؤون الميزانية والشؤون المالية، كي تتم العمليات الإدارية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مع تحقيق أكبر قسط من الكفاية والاقتصاد، ولكي يمكن ضمان أقصى قدر من التنسيق والانسجام فيما يتعلق بهذه العمليات.
 - ٢ - تتفق الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن تتعاوننا الى أقصى حد ممكن لبلوغ هذه الأغراض وبالأخص أن تتشاورا بشأن الترتيبات المناسبة لإدراج ميزانية المنظمة في ميزانية عامة للأمم المتحدة، وتحدد هذه الترتيبات في اتفاق تكميلي يعقد بين المنظمتين.
 - ٣ - الى أن يعقد هذا الاتفاق، تنظم الترتيبات التالية العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة فيما يخص شؤون الميزانية والشؤون المالية:
- (أ) تتشاور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عند إعداد ميزانيتها مع الأمم المتحدة؛
- (ب) توافق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن ترسل مشروع ميزانيتها سنويا الى الأمم المتحدة في نفس الوقت الذي ترسل فيه هذا المشروع الى أعضاء المنظمة. وتفحص الجمعية

- العامّة ميزانية المنظمة أو مشروع الميزانية، ولها أن تقدم الى المنظمة توصيات خاصة ببند أو أكثر من البنود المدرجة بها:
- (ج) ممثلي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن يشتركوا في مداورات الجمعية العامة أو إحدى لجانها دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك في كل مرة يجري فيها بحث ميزانية المنظمة أو أية مسائل عامة إدارية أو مالية تهم المنظمة:
- (د) يجوز للأمم المتحدة أن تقوم بتحصيل اشتراكات من أعضاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذين هم أيضا أعضاء في الأمم المتحدة، طبقا للترتيبات التي قد يحددها اتفاق لاحق بين الأمم المتحدة والمنظمة:
- (هـ) تتخذ الأمم المتحدة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ترتيبات لإجراء دراسات خاصة بالمسائل المالية والضريبية التي تهم المنظمة والوكالات المتخصصة الأخرى بقصد إنشاء مرافق مشتركة وضمن الاتساق في هذه الميادين:
- (و) توافق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن تتبع بقدر الإمكان الأساليب والقواعد الموحدة التي توصي بها الأمم المتحدة.

المادة السابعة عشرة

تمويل الخدمات الخاصة

- ١ - عندما تضطر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الى تحمل نفقات إضافية كبيرة نتيجة لطلب تقدمه الأمم المتحدة إليها بإعداد تقارير ودراسات أو لتقديم مساعدة خاصة طبقا للمواد السادسة والسابعة والثامنة أو لأي نص آخر ورد في هذا الاتفاق، تتشاور المنظمتان بقصد تحديد أعدل الطرق لمواجهة هذه النفقات.
- ٢ - يتم التشاور أيضا بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بقصد اتخاذ تدابير عادلة لتغطية تكاليف الخدمات المركزية الإدارية أو الفنية أو الضريبية أو أية مساعدة أخرى تقدمها الأمم المتحدة.

المادة الثامنة عشرة الاتفاقات التي تعقد بين الوكالات

توافق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن تخطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بطبيعة ومدى أي اتفاق رسمي قد يعقد بين المنظمة وأية وكالة متخصصة أخرى أو أية منظمة دولية حكومية أو غير حكومية وتوافق بشكل خاص على أن تخطر المجلس قبل عقد مثل هذه الاتفاقات.

المادة التاسعة عشرة الاتصال

- ١ - توافق الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على الأحكام المذكورة آنفاً أملاً منهما في أن تسهم هذه الأحكام في تحقيق الاتصال الفعال بين المنظمتين. وتؤكد المنظمتان عزمهما على اتخاذ أية إجراءات أخرى قد تكون ضرورية لجعل هذا الاتصال مجدياً تماماً.
- ٢ - تسري الترتيبات الخاصة بالاتصالات الواردة بالمواد السابقة من هذا الاتفاق - ما أمكن - على العلاقات بين المكاتب الإقليمية أو الفرعية التي قد تنشئها المنظمتان بقدر ما تسري على العلاقات بين أجهزتهما المركزية.

المادة العشرون تنفيذ الاتفاق

يجوز للأمين العام والمدير العام أن يتفقا على أية ترتيبات تكميلية يريان أنها مطلوبة لتنفيذ هذا الاتفاق على ضوء خبرة المنظمتين.

المادة الحادية والعشرون إعادة النظر في الاتفاق

يكون هذا الاتفاق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قابلاً لإعادة النظر فيه برضا الطرفين، وسوف يعاد النظر فيه بعد انقضاء ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ نفاذه.

المادة الثانية والعشرون نفاذ الاتفاق

يصبح هذا الاتفاق نافذاً بمجرد الموافقة عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

الاتفاقية الخاصة بالامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الوكالات المتخصصة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، وقبلها مع الملحق الرابع المرفق بها المؤتمر العام^(١). على أن تصبح نافذة اعتباراً من ٧ فبراير/ شباط ١٩٤٩.

نظراً لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت في ١٣ فبراير/ شباط ١٩٤٦ قراراً من شأنه أن يوحد بقدر الإمكان الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الأمم المتحدة ومختلف الوكالات المتخصصة، ونظراً لأنه قد تمت مشاورات بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بشأن تنفيذ القرار سالف الذكر،

لذلك وافقت الجمعية العامة بالقرار ١٧٩ الذي اتخذته في دورتها الثانية في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧، على الاتفاقية التالية، وهي معروضة على الوكالات المتخصصة لقبولها، وعلى كل عضو بالأمم المتحدة وكل دولة أخرى عضو بوحدة أو أكثر من الوكالات المتخصصة للانضمام إليها :

التعاريف ومجال التطبيق

المادة الأولى

القسم ١

فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية:

- (١) تشير عبارة "الأحكام الموحدة" الى أحكام المواد من الثانية الى التاسعة.
- (٢) تعني عبارة "الوكالات المتخصصة":
 - (أ) منظمة العمل الدولية؛
 - (ب) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛
 - (ج) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

(١) انظر م/٣/١١٠، المجلد ٢.

- (د) منظمة الطيران المدني الدولي؛
 (هـ) صندوق النقد الدولي؛
 (و) البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛
 (ز) منظمة الصحة العالمية؛
 (ح) الاتحاد البريدي العالمي؛
 (ط) الاتحاد الدولي للاتصالات؛
 (ي) أية وكالة أخرى لها علاقة بالأمم المتحدة طبقاً للمادتين السابعة والخمسين والثالثة والستين من الميثاق.
- (٣) تعني كلمة "اتفاقية" عند تطبيقها على وكالة متخصصة معينة، الأحكام الموحدة كما عدلها النص النهائي (أو المعدل) للملحق المرسل من هذه الوكالة طبقاً للقسمين ٣٦ و٣٨.
- (٤) لأغراض المادة الثالثة تشمل "الممتلكات والأصول" أيضاً الممتلكات والأموال التي تديرها إحدى الوكالات المتخصصة أداء لمهامها الدستورية.
- (٥) لأغراض المادتين الخامسة والسابعة تعتبر عبارة "ممثلو الأعضاء" متضمنة جميع الممثلين والمناوبين والمستشارين والخبراء الفنيين وأمناء الوفود.
- (٦) في الأقسام ١٣ و١٤ و١٥ و٢٥ تعني عبارة "الاجتماعات التي تدعو إليها وكالة متخصصة" ما يلي: (١) اجتماعات جمعيتها العامة ومجلس إدارتها أياً كان الاسم الذي يحمله كل منهما؛ (٢) اجتماعات أية لجنة منصوص عليها في ميثاقها التأسيسي؛ (٣) اجتماعات أي مؤتمر دولي تدعو إليه؛ (٤) اجتماعات أية لجنة تابعة لأية هيئة من هذه الهيئات.
- (٧) تعني عبارة "الرئيس التنفيذي" الرئيس الإداري الأعلى للوكالة المتخصصة المعنية سواء أكان لقبه "مديراً عاماً" أم غير ذلك.

القسم ٢

على كل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تمنح، بالنسبة لكل وكالة متخصصة تسري عليها الاتفاقية بمقتضى القسم ٣٧، الامتيازات والحصانات المذكورة في الأحكام الموحدة وذلك طبقاً للشروط المحددة بهذه المواد مع مراعاة أي تعديل لتلك المواد وارد في أحكام الملحق النهائي (أو المعدل) المتعلق بتلك الوكالة والمرسل منها طبقاً للقسمين ٣٦ و٣٨.

القسم ٣

تتمتع الوكالات المتخصصة بالشخصية القانونية. ولها الأهلية في: (أ) التعاقد؛ (ب) اقتناء الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها؛ (ج) التقاضي.

القسم ٤

تتمتع الوكالات المتخصصة وممتلكاتها وأصولها، أينما كانت وأيا كان الحائز لها، بالحصانة القضائية، ما لم تتنازل عنها صراحة في حالة معينة وفي حدود هذا التنازل. ومن المفهوم، مع ذلك، أن التنازل لا يمكن أن يمتد إلى إجراءات التنفيذ.

القسم ٥

لا يجوز انتهاك حرمة مقار الوكالات المتخصصة، وتعفى ممتلكاتها وأصولها، أينما كانت، وأيا كان الحائز لها، من التفتيش والاستيلاء والمصادرة ونزع الملكية وأي نوع من أنواع الإكراه بإجراء تنفيذي أو إداري أو قضائي أو تشريعي.

القسم ٦

لا يجوز انتهاك محفوظات الوكالات المتخصصة وبصفة عامة جميع الوثائق التي تملكها أو التي في حيازتها أينما كانت.

القسم ٧

للوكالات المتخصصة، دون أن تخضع لأي رقابة مالية أو تنظيم مالي أو أي قرار بوقف تنفيذ الالتزامات المالية:

(أ) أن تحرز أموالا وذهباً وعملات من أي نوع وأن تمسك حساباتها بأية عملة كانت؛

(ب) أن تحول بحرية أموالها وذهبها وعملتها أو عملاتها من أي بلد إلى آخر وداخل أي بلد، وأن تحول أية عملة تكون في حيازتها إلى أية عملة أخرى.

القسم ٨

تراعي كل وكالة متخصصة أثناء ممارستها لحقوقها بمقتضى القسم ٧ أعلاه أية ملاحظات توجهها إليها حكومة أية دولة طرف في هذه الاتفاقية، وذلك بالقدر الذي ترى أن في وسعها الاستجابة لهذه الملاحظات دون إضرار بمصالحها الخاصة.

القسم ٩

تعفى الوكالات المتخصصة وأصولها وإيراداتها وسائر ممتلكاتها:

- (أ) من جميع الضرائب المباشرة، ومع ذلك فمن المفهوم أن الوكالات المتخصصة لن تطلب إعفاءها من ضرائب ليست في الواقع سوى رسوم تحصل مقابل خدمات المرافق العامة؛
- (ب) من الرسوم الجمركية ومن أي حظر أو قيد على الواردات والصادرات بالنسبة للمواد التي تستوردها أو تصدرها الوكالات المتخصصة لاستعمالها الرسمي. ومع ذلك فمن المفهوم أن المواد التي تستورد بمقتضى هذا الإعفاء الجمركي لا يجوز أن تباع بالبلد الذي استورد إليه إلا بمقتضى شروط يتفق عليها مع حكومة ذلك البلد؛
- (ج) من الرسوم الجمركية ومن أي حظر أو قيد على الواردات والصادرات فيما يختص بمطبوعاتها.

القسم ١٠

بالرغم من أن الوكالات المتخصصة لا تطلب، كقاعدة عامة، إعفاءها من رسوم الإنتاج ومن الضرائب المقررة على بيع المنقولات والعقارات، إلا أنه عندما تقوم هذه الوكالات بشراء كميات كبيرة من السلع التي يتضمن ثمنها مثل هذه الرسوم والضرائب لاستعمالها في أعمالها الرسمية، فإن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تتخذ، كلما أمكنها ذلك، الترتيبات الإدارية المناسبة لإعفاء الوكالات المتخصصة من قيمة الرسم أو الضريبة أو رد هذه القيمة إليها.

التسهيلات الخاصة بوسائل الاتصال

المادة الرابعة

القسم ١١

تتمتع كل وكالة متخصصة في اتصالاتها الرسمية، داخل أراضي كل دولة طرف في هذه الاتفاقية، بمعاملة لا تقل عن المعاملة التي تمنحها حكومة هذه الدولة لأية حكومة أخرى بما في ذلك البعثة الدبلوماسية لتلك الحكومة، وذلك فيما يختص بالأولويات والتعريفات والرسوم المستحقة على البريد والبرقيات

السلكية واللاسلكية والصور المرسله بالراديو والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال، وكذلك فيما يختص بالرسوم الصحفية على المعلومات التي تقدم الى الصحافة والاذاعة.

القسم ١٢

لا تفرض أية رقابة على المراسلات الرسمية وغيرها من البيانات الرسمية للوكالات المتخصصة.

وللوكالات المتخصصة حق استعمال الشفرة وإرسال وتسلم المراسلات بطريق حاملي الحقيبة أو في حقائب مختومة تكون لها نفس الحصانات والامتيازات الممنوحة لحاملي الحقيبة الدبلوماسية وللحقائب الدبلوماسية. ولا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير ما جاء بهذا القسم على أنه يحول دون اتخاذ احتياطات الأمن المناسبة التي يتفق عليها بين دولة طرف في هذه الاتفاقية ووكالة متخصصة.

ممثلو الأعضاء

المادة الخامسة

القسم ١٣

يتمتع ممثلو الأعضاء في الاجتماعات التي تدعو إليها وكالة متخصصة بالامتيازات والحصانات التالية أثناء تأديتهم لأعمالهم وأثناء رحلاتهم من وإلى مكان الاجتماع:

- (أ) لا يجوز القبض عليهم شخصياً أو حبسهم أو حجز أمتعتهم الشخصية، ولا تجوز محاكمتهم قانوناً على ما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية من أعمال أو أقوال أو بيانات مكتوبة؛
- (ب) لا يجوز المساس بأي من أوراقهم ووثائقهم؛
- (ج) حق استعمال الشفرة وتسلم الأوراق والرسائل بواسطة حاملي الحقيبة أو في حقائب مختومة؛
- (د) الإعفاء بالنسبة لهم ولأزواجهم من كل القيود الخاصة بالهجرة وإجراءات تسجيل الأجانب والتزامات الخدمة الوطنية في البلدان التي يزورونها أو التي يعبرونها أثناء ممارستهم لمهامهم؛
- (هـ) نفس التسهيلات فيما يختص بقيود العملة أو النقد التي تعطى لمثلي الحكومات الأجنبية الموفدين في بعثات رسمية مؤقتة؛
- (و) نفس الحصانات والتسهيلات التي تعطى، فيما يختص بالأمته الشخصية لنظرائهم في المرتبة من أعضاء البعثات الدبلوماسية.

القسم ١٤

لكي يكفل لممثلي أعضاء الوكالات المتخصصة في الاجتماعات التي تدعو إليها تلك الوكالات حرية التعبير كاملة والاستقلال التام في تأديتهم لواجباتهم، تستمر حصانتهم من المحاكمة القانونية على ما يصدر منهم أثناء قيامهم بواجباتهم من أعمال أو أقوال أو بيانات مكتوبة، بالرغم من انتمائهم من أداء تلك الواجبات.

القسم ١٥

عندما يكون استحقاق أي نوع من الضرائب مرتبطاً بالإقامة، فإن الفترات التي يقضيها ممثلو أعضاء الوكالات المتخصصة في الاجتماعات التي تعقدتها هذه الوكالات في دولة عضو لأداء واجباتهم، لا تعتبر مدد إقامة.

القسم ١٦

لا تمنح الامتيازات والحصانات لممثلي الأعضاء لمنفعتهم الشخصية، بل لتأمين استقلالهم في ممارستهم لوظائفهم فيما يتعلق بالوكالات المتخصصة. ومن ثم فليس من حق العضو فقط، بل ومن واجبه، أن يرفع الحصانة عن ممثليه في أية حالة يرى فيها العضو أن الحصانة ستعوق سير العدالة وأن رفعها لن يضر بالغرض الذي منحت من أجله.

القسم ١٧

لا يجوز الاحتجاج بأحكام الأقسام ١٣ و ١٤ و ١٥ في مواجهة سلطات الدولة التي ينتسب إليها الشخص أو يمثلها أو كان يمثلها.

الموظفون

المادة السادسة

القسم ١٨

تحدد كل وكالة متخصصة فئات الموظفين الذين تنطبق عليهم أحكام هذه المادة والمادة الثامنة وتبلغها إلى حكومات جميع الدول الأطراف بهذه الاتفاقية فيما يختص بتلك الوكالة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويجب أن تبلغ أسماء الموظفين المدرجين في هذه الفئات من وقت لآخر إلى الحكومات سألها الذكر.

القسم ١٩

إن موظفي الوكالات المتخصصة:

- (أ) يتمتعون بالحصانة القضائية في جميع ما يصدر منهم بصفتهم الرسمية من أعمال أو أقوال أو بيانات مكتوبة؛
- (ب) يتمتعون بنفس الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة وبنفس الشروط، فيما يختص بالمرتبات والمكافآت التي تدفعها الوكالات المتخصصة لهم؛
- (ج) لا يخضعون هم وأزواجهم ومن يعولونهم من أفراد أسرهم للقيود الخاصة بالهجرة ولا للإجراءات الخاصة بتسجيل الأجانب؛
- (د) يتمتعون، فيما يختص بتسهيلات تحويل العملة، بنفس الامتيازات التي يتمتع بها نظراؤهم في المرتبة من أعضاء البعثات الدبلوماسية؛
- (هـ) يتمتعون في وقت الأزمات الدولية، هم وأزواجهم ومن يعولونهم من أفراد أسرهم، بنفس التسهيلات التي يتمتع بها نظراؤهم في المرتبة من أعضاء البعثات الدبلوماسية من حيث العودة إلى أوطانهم؛
- (و) يتمتعون بحق استيراد أثاثهم وأمتعتهم دون دفع رسوم جمركية عند بدء التحاقهم بمنصبهم في البلد المعني.

القسم ٢٠

يعفى موظفو الوكالات المتخصصة من أي التزام خاص بالخدمة الوطنية، على شرط أن يكون هذا الإعفاء فيما يتعلق بالدول التي هم من رعاياها قاصرا على موظفي الوكالات المتخصصة الذين أدرجت أسماءهم، نظرا للواجبات التي يؤديونها، بقائمة يعدها المدير العام للوكالة المتخصصة وتوافق عليها الدولة المعنية.

وإذا استدعى موظفون آخرون من موظفي الوكالات المتخصصة لأداء الخدمة الوطنية فإن الدولة المعنية، بناء على طلب الوكالة المتخصصة، تؤجل استدعاء هؤلاء الموظفين حسبما يكون ضروريا لتفادي تعطيل انجاز مهام أساسية.

القسم ٢١

بالإضافة إلى الامتيازات والحصانات المبينة بالقسمين ١٩ و ٢٠ يتمتع المدير العام لكل وكالة متخصصة وكذلك أي موظف ينوب عنه في أثناء غيابه بنفس الامتيازات والحصانات والإعفاءات والتسهيلات التي تعطى للمبعوثين الدبلوماسيين طبقا للقانون الدولي، وذلك فيما يختص بشخصه وزوجه وأولاده القصر.

القسم ٢٢

تمنح الامتيازات والحصانات للموظفين لصالح الوكالات المتخصصة فقط وليس للمنفعة الشخصية للموظفين. ومن حق كل وكالة متخصصة بل ومن واجبها رفع الحصانة عن أي موظف في أية حالة ترى فيها أن الحصانة سوف تعوق سير العدالة وأن من الممكن رفعها دون الإضرار بمصالح الوكالة المتخصصة.

القسم ٢٣

تتعاون الوكالات المتخصصة دائماً مع السلطات المختصة بالدول الأعضاء في سبيل تسهيل حسن سير العدالة وضمان مراعاة اللوائح التنظيمية ومنع حدوث أي شكل من أشكال اساءة استعمال الامتيازات والحصانات والتسهيلات المذكورة في هذه المادة.

اساءة استعمال الامتيازات

المادة السابعة

القسم ٢٤

إذا رأت أية دولة طرف في هذه الاتفاقية أنه قد أسيء استعمال امتياز أو حصانة ممنوحة بموجب هذه الاتفاقية، جرت مشاورات بين تلك الدولة والوكالة المتخصصة المعنية للتحقق من وقوع اساءة الاستعمال ومحاولة تجنب تكراره إذا ثبت وقوعه. وإذا لم تؤد هذه المشاورات الى نتيجة مرضية للدولة والوكالة المتخصصة المعنية فيرفع الأمر الى محكمة العدل الدولية طبقاً للقسم ٣٢ لتحديد ما إذا كان هناك اساءة استعمال لامتياز أو حصانة. وإذا تبين لمحكمة العدل الدولية حدوث اساءة استعمال فللدولة الطرف في هذه الاتفاقية والتي تأثرت من جراء اساءة الاستعمال المذكور الحق، في علاقاتها مع هذه الوكالة، في أن توقف منح الامتياز أو الحصانة التي أسيء استعمالها، وذلك بعد إخطار الوكالة بذلك.

القسم ٢٥

١ - ليس للسلطات المحلية أن ترغم ممثلي الأعضاء في الاجتماعات التي تدعو إليها الوكالات المتخصصة، أثناء تأديتهم لوظائفهم وأثناء تنقلاتهم من مكان الاجتماع وإليه، ولا الموظفين الذين ينطبق عليهم نص القسم ١٨، على مغادرة البلد الذي يؤدون فيه وظائفهم بسبب أي نوع من أنواع النشاط الذي يقومون به بصفتهم الرسمية. ومع ذلك ففي

حالة قيام أحد هؤلاء الأشخاص بأعمال بهذا البلد خارجة عن نطاق مهامه الرسمية مستغلا امتياز الإقامة الممنوح له، فيجوز لحكومة ذلك البلد أن ترغمه على مغادرته شريطة مراعاة الأحكام التالية:

٢ - (١) لا يرغم ممثلو الأعضاء أو الأشخاص المتمتعون بالحصانة الدبلوماسية بمقتضى القسم ٢١ على مغادرة البلد إلا طبقا للإجراءات الدبلوماسية المطبقة على المبعوثين الدبلوماسيين المعتمدين لدى هذا البلد:

(٢) في حالة أي موظف لا ينطبق عليه القسم ٢١ لا يصدر أي قرار بالابعاد إلا بموافقة وزير خارجية البلد المعني، ولا تعطى هذه الموافقة إلا بعد التشاور مع المدير العام للوكالة المتخصصة المعنية. وإذا اتخذت إجراءات إبعاد موظف ما فللمدير العام للوكالة المتخصصة الحق في أن يتدخل في هذه الدعوة نيابة عن الشخص الذي اتخذت ضده هذه الإجراءات.

جوازات المرور

المادة الثامنة

القسم ٢٦

لموظفي الوكالات المتخصصة الحق في استعمال جوازات المرور الصادرة من الأمم المتحدة وفقا لترتيبات إدارية يتفق عليها بين الأمين العام للأمم المتحدة والجهات المختصة في الوكالات المتخصصة التي تخول صلاحية اصدار جوازات المرور. ويخطر الأمين العام للأمم المتحدة كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بكل ترتيب إداري يتم الاتفاق عليه في هذا الشأن.

القسم ٢٧

تعترف الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بجوازات المرور التي تصدرها الأمم المتحدة لموظفي الوكالات المتخصصة وتقبلها كوثائق صالحة للسفر.

القسم ٢٨

ينظر بأسرع وقت ممكن في طلبات الحصول على تأشيرات (إذا كانت التأشيرات لازمة) التي يقدمها موظفون بالوكالات المتخصصة يحملون جوازات مرور الأمم المتحدة، إذا كانت الطلبات مصحوبة بشهادات تثبت أن هؤلاء الموظفين مسافرون لأعمال تتعلق بوكالة متخصصة، ويعطى هؤلاء الموظفون بالإضافة إلى ذلك تسهيلات للسفر السريع.

القسم ٢٩

تعطى تسهيلات مماثلة للتسهيلات التي حددت بالقسم ٢٨ الى الخبراء وغيرهم من الأشخاص الذين وإن كانوا لا يحملون جوازات مرور من الأمم المتحدة، يحملون شهادة تدل على أنهم مسافرون لأعمال تتعلق بوكالة متخصصة.

القسم ٣٠

يمنح المديرون العامون للوكالات المتخصصة ومساعدوهم ومديرو الإدارات والموظفون الآخرون الذين هم من درجة لا تقل عن درجة مدير إدارة بالوكالات المتخصصة والذين يكونون مسافرين بجوازات مرور صادرة من الأمم المتحدة لأعمال خاصة بالوكالات المتخصصة نفس تسهيلات السفر التي تمنح لنظرائهم في المرتبة من أعضاء البعثات الدبلوماسية.

تسوية المنازعات

المادة التاسعة

القسم ٣١

على كل وكالة متخصصة أن تعتمد طرقا مناسبة لتسوية الأمور الآتية :

(أ) المنازعات الناشئة عن العقود أو غيرها من المنازعات التي تخضع لأحكام القانون الخاص وتكون الوكالة المتخصصة طرفا فيها؛

(ب) المنازعات التي يكون أحد موظفي الوكالات المتخصصة المتمتعين بالحصانة بحكم منصبهم الرسمي طرفا فيها إذا لم تكن الحصانة قد رفعت عنه طبقا لأحكام القسم ٢٢.

القسم ٣٢

تحال جميع المنازعات الناشئة عن تفسير الاتفاقية الحالية أو تطبيقها الى محكمة العدل الدولية إلا إذا اتفقت الأطراف في حالة معينة على الالتجاء الى وسيلة أخرى لتسوية النزاع. وإذا نشأ نزاع بين إحدى الوكالات المتخصصة من جهة وبين دولة عضو من الجهة الأخرى، طلبت فتوى بشأن أية نقطة قانونية تكون قد أثرت، طبقا للمادة السادسة والتسعين من ميثاق الأمم المتحدة والمادة الخامسة والستين من النظام الأساسي للمحكمة، وللأحكام المناسبة الواردة في الاتفاقات المعقودة بين الأمم المتحدة والوكالة المتخصصة المعنية. وتقبل الأطراف رأي المحكمة بوصفه نهائيا.

الملاحق وتطبيق الاتفاقية على كل وكالة متخصصة

القسم ٣٣

تطبيق الأحكام الموحدة على كل وكالة متخصصة مع مراعاة ما يكون قد أدخل عليها من تعديلات في النص النهائي (أو المعدل) للملحق المتعلق بتلك الوكالة، وفقا لما هو منصوص عليه في القسمين ٣٦ و٣٨.

القسم ٣٤

يجب أن تفسر أحكام الاتفاقية فيما يتعلق بكل وكالة متخصصة على ضوء الاختصاصات المنوطة بتلك الوكالة بمقتضى ميثاقها التأسيسي.

القسم ٣٥

تعتبر مشروعات الملاحق من الأول الى التاسع توصيات موجهة الى الوكالات المتخصصة الوارد ذكرها في تلك الملاحق. وإذا لم يرد ذكر إحدى الوكالات المتخصصة بالقسم ١ يرسل الأمين العام للأمم المتحدة الى هذه الوكالة مشروع ملحق يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أوصى به.

القسم ٣٦

يعتبر نصا نهائيا لكل ملحق النص الذي تعتمده الوكالة المتخصصة المعنية طبقا لإجراءاتها الدستورية. وترسل كل وكالة متخصصة الى الأمين العام للأمم المتحدة نسخة من الملحق الذي اعتمده والذي يحل محل المشروع الوارد ذكره بالقسم ٣٥.

القسم ٣٧

تصبح الاتفاقية الحالية سارية على أية وكالة متخصصة عندما ترسل هذه الوكالة الى الأمين العام للأمم المتحدة النص النهائي للملحق المتعلق بها، وتخطر بقبولها للأحكام الموحدة كما هي معدلة في هذا الملحق، وبتعهدتها بتنفيذ أحكام الأقسام ٨ و١٨ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٣١ و٣٢ و٤٢ و٤٥ (مع مراعاة أي تعديل للقسم ٣٢ قد يكون من الضروري ادخاله على النص النهائي للملحق لكي يتمشى مع الميثاق التأسيسي للوكالة)، وبقبولها كذلك لجميع الأحكام الواردة بالملحق التي تفرض التزامات على الوكالة. ويتولى الأمين العام إرسال نسخ معتمدة من جميع الملاحق المرسلة إليه بمقتضى هذا القسم والملاحق المعدلة المرسلة إليه بمقتضى القسم ٣٨ الى جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة وإلى الدول الأخرى الأعضاء بالوكالات المتخصصة.

القسم ٣٨

إذا قررت إحدى الوكالات المتخصصة وفقا لأحكام ميثاقها التأسيسي، ادخال تعديلات على النص النهائي للملحق بعد ارساله طبقا للقسم ٣٦، تعين عليها إرسال نص الملحق المعدل الى الأمين العام للأمم المتحدة.

القسم ٣٩

لا تحد أحكام هذه الاتفاقية ولا تمس الامتيازات والحصانات التي منحتها أو قد تمنحها أية دولة لأية وكالة متخصصة بسبب وجود مقرها أو مكاتبها الإقليمية في أراضي تلك الدولة. ولا يصح تفسير هذه الاتفاقية على أنها تمنع أية دولة طرف فيها من أن تعقد مع أي وكالة متخصصة اتفاقات إضافية من شأنها أن تعدل أحكام هذه الاتفاقية أو أن توسع أو تحد من نطاق الامتيازات والحصانات الممنوحة بمقتضاها.

القسم ٤٠

من المفهوم أن الأحكام الموحدة والمعدلة بالنص النهائي لملحق أرسلته وكالة متخصصة الى الأمين العام للأمم المتحدة بمقتضى القسم ٣٦ (أو لأي ملحق معدل أرسل بمقتضى القسم ٣٨) يجب أن تكون متسقة مع أحكام الميثاق التأسيسي للوكالة المذكورة التي تكون سارية وقتئذ. وإذا كان من الضروري لتحقيق هذا الاتساق ادخال تعديل على الميثاق التأسيسي، وجب أن يكون هذا التعديل قد أصبح نافذا طبقا للإجراءات الدستورية لتلك الوكالة قبل إرسال النص النهائي (أو المعدل) للملحق.

ولا يجوز أن يترتب على هذه الاتفاقية وحدها أن يلغى أو ينتقص من أي حكم من أحكام الميثاق التأسيسي لأية وكالة متخصصة أو أية حقوق قد تكون لها أو قد تكتسبها، أو أية التزامات قد تتحملها.

أحكام ختامية

المادة الحادية عشرة

القسم ٤١

يكون انضمام أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة (مع مراعاة القسم ٤٢) وأية دولة عضو بوكالة متخصصة الى هذه الاتفاقية بايداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة يبدأ نفاذها من تاريخ ايداعها.

القسم ٤٢

تقوم كل وكالة متخصصة معينة بتبليغ نص هذه الاتفاقية مع الملاحظ المتعلقة بها الى أعضائها الذين ليسوا أعضاء بمنظمة الأمم المتحدة وتدعوهم الى الانضمام الى الاتفاقية فيما يتعلق بهذه الوكالة وذلك بايداع وثيقة الانضمام المطلوبة إما لدى الأمين العام للأمم المتحدة أو لدى المدير العام للوكالة المتخصصة.

القسم ٤٣

تبين كل دولة طرف بهذه الاتفاقية في وثيقة انضمامها الوكالة أو الوكالات المتخصصة التي تتعهد الدولة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية عليها. ويجوز لأي دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تتعهد بمقتضى إخطار كتابي لاحق ترسله الى الأمين العام للأمم المتحدة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية على وكالة متخصصة أخرى أو أكثر. ويصبح هذا الإخطار نافذاً من تاريخ تسلم الأمين العام له.

القسم ٤٤

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بين كل دولة طرف بها ووكالة متخصصة معينة، عندما تصبح الاتفاقية سارية على الوكالة طبقاً للقسم ٣٧ وتكون الدولة الطرف قد تعهدت بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية على الوكالة المذكورة طبقاً للقسم ٤٣.

القسم ٤٥

يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك جميع الدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة والمديرين العامين للوكالات المتخصصة بايداع كل وثيقة انضمام يتسلمها بمقتضى القسم ٤١، وبالإخطارات اللاحقة التي يتسلمها بمقتضى القسم ٤٣، ويبلغ المدير العام لأية وكالة متخصصة الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء الوكالة المعنية بايداع أية وثيقة انضمام تودع لديه بمقتضى القسم ٤٢.

القسم ٤٦

من المفهوم أن الدولة التي تودع وثيقة انضمام أو إخطاراً لاحقاً يجب أن تكون قادرة بمقتضى قانونها على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية كما هي معدلة بالنصوص النهائية للملاحق المتعلقة بجميع الوكالات التي تشملها وثائق الانضمام أو الإخطارات المذكورة.

القسم ٤٧

- ١ - مع مراعاة أحكام الفقرتين ٢ و٣ من هذا القسم تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بتطبيقها على كل وكالة متخصصة تشير إليها هذه الدولة في وثيقة انضمامها أو في إخطارها اللاحق، وذلك الى الوقت الذي يبدأ فيه تطبيق اتفاقية معدلة أو ملحق معدل على تلك الوكالة، وتكون الدولة المذكورة قد قبلت الاتفاقية المعدلة أو الملحق المعدل. وفي حالة أي ملحق معدل يكون قبول الدول له بإخطار يوجه الى الأمين العام للأمم المتحدة ويصبح نافذا من تاريخ تسلم الأمين العام له.
- ٢ - ومع ذلك يجوز لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية ليست أو لم تعد عضوا في وكالة متخصصة أن توجه إخطارا مكتوبا الى الأمين العام للأمم المتحدة والى المدير العام للوكالة المعنية تبلغه فيه أنها تعتزم حرمان تلك الوكالة من الانتفاع بمزايا هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ معين لا يجوز أن تقل المدة بينه وبين تسلم الإخطار عن ثلاثة أشهر.
- ٣ - يجوز لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تحرم أية وكالة متخصصة لم تعد مرتبطة بالأمم المتحدة من الانتفاع بمزايا هذه الاتفاقية.
- ٤ - يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء الأطراف في هذه الاتفاقية أي إخطار يرسل إليه بمقتضى أحكام هذا القسم.

القسم ٤٨

يعقد الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمرا لتعديل هذه الاتفاقية إذا طلب ذلك ثلث الدول الأطراف فيها.

القسم ٤٩

يرسل الأمين العام للأمم المتحدة نسخة من هذه الاتفاقية الى كل وكالة من الوكالات المتخصصة والى حكومة كل عضو بالأمم المتحدة.

الملحق الرابع

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

تنطبق الأحكام الموحدة على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (المشار إليها فيما بعد باسم «المنظمة») مع مراعاة الأحكام الآتية:

- ١ - تسري نصوص المادة الخامسة والقسم ٢٥ (الفقرتان ١ و٢) (١) من المادة السابعة) على رئيس المؤتمر وأعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة ومناوبيهم ومستشاريهم إلا فيما يخص رفع الحصانة عن أي من هؤلاء الأشخاص بمقتضى أحكام القسم ١٦ فيجب أن يكون ذلك بقرار من المجلس التنفيذي.
- ٢ - يتمتع أيضا نائب المدير العام للمنظمة وزوجه وأبنائه القصر بالامتيازات والحصانات والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمبعوثين الدبلوماسيين طبقا للقانون الدولي والتي تكفلها المادة السادسة، القسم ٢١، من الاتفاقية للمدير العام لكل وكالة متخصصة.
- ٣ - (١) يتمتع الخبراء (من غير الموظفين الوارد ذكرهم بالمادة السادسة) عندما يؤدون وظائفهم بلجان المنظمة أو عندما يقومون بمهام لحساب المنظمة، بالامتيازات والحصانات التالية بالقدر اللازم للممارسة الفعلية لمهامهم بما في ذلك الوقت الذي يقضونه في الأسفار المتعلقة بتأدية وظيفتهم لدى هذه اللجان أو بقيامهم بهذه المهام:
(أ) لا يجوز القبض عليهم أو حجز أمتعتهم الشخصية؛
(ب) لا يجوز مقاضاتهم قانونا فيما يتعلق بجميع الأعمال التي يؤدونها أثناء قيامهم بوظائفهم الرسمية (بما في ذلك ما يصدر منهم من أقوال أو بيانات مكتوبة). ويستمر تمتع هؤلاء الموظفين بالحصانة المذكورة حتى ولو انقطعوا عن تأدية أي وظيفة لدى لجان المنظمة أو لم يعودوا مكلفين بمهمة لحساب المنظمة:

(ج) تعطى لهم فيما يتعلق بلوائح النقد والعملية الأجنبية وبالأمته الشخصلية نفس التسهيلات التي تعطى لموظفي الحكومات الأجنبية الذين يقومون بمهمة رسمية مؤقتة؛

(٢) تمنح الامتيازات والحصانات للخبراء لصالح المنظمة وليس لمنفعتهم الشخصلية. ومن حق المنظمة بل ومن واجبها أن ترفع الحصانة عن أي خبير في أي حالة ترى فيها أن هذه الحصانة تعوق سير العدالة وأنه يمكن رفعها دون الإضرار بمصالح المنظمة.

قائمة الدول التي تعهدت
حتى ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢
بتطبيق أحكام الاتفاقية الخاصة بامتيازات
وحصانات الوكالات المتخصصة
فيما يتعلق باليونسكو

تاريخ

تنفيذ الاتفاقية

يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦	١٠
أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣	١٠
ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٠	١٢
سبتمبر/ أيلول ١٩٧٤	٢٦
مايو/ أيار ١٩٨٦	٩
أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧	٨
يوليو/ تموز ١٩٥٣	٧
أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٧	١٠
ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٨	١٤
مارس/ آذار ١٩٧٢	٨
ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٧	٢٩
فبراير/ شباط ١٩٩٧	١٨
أغسطس/ آب ١٩٨٣	١١
أبريل/ نيسان ١٩٦٦	١٣
مايو/ أيار ١٩٧٤	١٦
مايو/ أيار ١٩٦٧	١٠
أغسطس/ آب ١٩٨٥	٣٠
سبتمبر/ أيلول ١٩٦١	١٥
سبتمبر/ أيلول ١٩٩٢	١٧
مارس/ آذار ١٩٦٣	٢٢
نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧١	١٩
مارس/ آذار ١٩٦٢	١٤

الاتحاد الروسي

الأرجنتين

الأردن

اسبانيا

استراليا

استونيا

اكوادور

ألمانيا

أنتيغا وبربيودا

اندونيسيا

أوروغواي

أوزبكستان

أوغندا

أوكرانيا

ايران (جمهورية - الإسلامية)

ايرلندا

ايطاليا

باكستان

البحرين

البرازيل

بربادوس

بلجيكا

تاريخ

تنفيذ الاتفاقية

١٣	يونيو/حزيران ١٩٦٨	بلغاريا
١٧	مارس/آذار ١٩٧٧	البهاما
٥	أبريل/نيسان ١٩٨٣	بوتسوانا
٦	أبريل/نيسان ١٩٦٢	بوركينافاسو
١	سبتمبر/أيلول ١٩٩٣	البوسنة والهرسك
١٩	يونيو/حزيران ١٩٦٩	بولندا
١٨	مارس/آذار ١٩٦٦	بيلاروس
١٩	يونيو/حزيران ١٩٦١	تايلاند
١٩	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٥	ترينيداد وتوباغو
٣	ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٧	تونس
١٧	مارس/آذار ١٩٧٦	تونغا
٤	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٣	جامايكا
٢٥	مارس/آذار ١٩٦٤	الجزائر
٣٠	أبريل/نيسان ١٩٥٨	الجمهورية العربية الليبية
١٥	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢	جمهورية افريقيا الوسطى
٢٢	فبراير/شباط ١٩٩٣	الجمهورية التشيكية
٢٩	أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٣	مايو/أيار ١٩٧٧	جمهورية كوريا
٨	ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٩	أغسطس/آب ١٩٦٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١١	مارس/آذار ١٩٩٦	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٢٥	يناير/كانون الثاني ١٩٥٠	الدنمارك
٢٤	يونيو/حزيران ١٩٨٨	دومينيكا
١٥	أبريل/نيسان ١٩٦٤	رواندا
١٥	سبتمبر/أيلول ١٩٧٠	رومانيا
١٦	يونيو/حزيران ١٩٧٥	زامبيا
٥	مارس/آذار ١٩٩١	زمبابوي
٢	سبتمبر/أيلول ١٩٨٦	سانت لوسيا
٢٨	مايو/أيار ١٩٩٣	سلوفاكيا
٦	يوليو/تموز ١٩٩٢	سلوفينيا
١٨	مارس/آذار ١٩٦٦	سنغافورة
٢	مارس/آذار ١٩٦٦	السنغال
١٢	سبتمبر/أيلول ١٩٥١	السويد
٢٤	يوليو/تموز ١٩٨٥	سيشل

تاريخ		
تنفيذ الاتفاقية		
١٣	مارس/ آذار ١٩٦٢	سيراليون
٧	يونيو/ حزيران ١٩٦١	شيلي
١١	سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩	الصين
٩	يوليو/ تموز ١٩٥٤	العراق
٣٠	نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٢	غابون
١	أغسطس/ آب ١٩٦٦	غامبيا
٩	سبتمبر/ أيلول ١٩٥٨	غانا
٣٠	يونيو/ حزيران ١٩٥١	غواتيمالا
١٣	سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣	غيانا
٢٩	مارس/ آذار ١٩٦٨	غينيا
٢٠	مارس/ آذار ١٩٥٠	الفلبين
٣١	يوليو/ تموز ١٩٥٨	فنلندا
٢١	يونيو/ حزيران ١٩٧١	فيجي
٦	مايو/ أيار ١٩٦٤	قبرص
٣٠	أبريل/ نيسان ١٩٩٢	الكامرون
٨	أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢	كرواتيا
٢٦	سبتمبر/ أيلول ١٩٥٥	كمبوديا
١٣	سبتمبر/ أيلول ١٩٧٢	كوبا
٢٨	ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١	كوت ديفوار
٧	فبراير/ شباط ١٩٦٣	الكويت
١	يوليو/ تموز ١٩٦٥	كينيا
٢٠	سبتمبر/ أيلول ١٩٥٠	لكسمبرغ
١٠	فبراير/ شباط ١٩٩٧	ليتوانيا
٢٦	نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٩	ليسوتو
٢٧	يونيو/ حزيران ١٩٦٨	مالطة
٢٤	يونيو/ حزيران ١٩٦٨	مالي
٢٩	مارس/ آذار ١٩٦٢	ماليزيا
٢	أغسطس/ آب ١٩٦٧	المجر
٣	يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦	مدغشقر
٢٨	سبتمبر/ أيلول ١٩٥٤	مصر
١٠	يونيو/ حزيران ١٩٥٨	المغرب
٢	أغسطس/ آب ١٩٦٥	ملاوي

تاريخ

تنفيذ الاتفاقية

١٧	يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٣	مارس/ آذار ١٩٧٠	منغوليا
١٨	يوليو/تموز ١٩٦٩	موريشيوس
٢٥	يناير/كانون الثاني ١٩٥٠	الترويج
٢١	يوليو/تموز ١٩٥٠	النمسا
٢٨	سبتمبر/أيلول ١٩٦٥	نيبال
١٥	مايو/أيار ١٩٦٨	النيجر
٢٦	يونيو/حزيران ١٩٦١	نيجيريا
٦	أبريل/نيسان ١٩٥٩	نيكاراغوا
٢٥	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	نيوزيلندا
١٦	أبريل/نيسان ١٩٥٢	هايتي
١٠	فبراير/شباط ١٩٤٩	الهند
٢١	يوليو/تموز ١٩٤٩	هولندا
١٨	أبريل/نيسان ١٩٦٣	اليابان
٢٣	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥١	يوغوسلافيا
٢١	يونيو/حزيران ١٩٧٧	اليونان

الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية الفرنسية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن مقر اليونسكو والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها المنظمة في الأراضي الفرنسية

وقع هذا الاتفاق في باريس، ٢ يوليو/ تموز ١٩٥٤^(١).

إن حكومة الجمهورية الفرنسية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

ونظرا لأن القرار ٢٨ الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته السادسة يقضي بإنشاء المقر الدائم للمنظمة في باريس،

ونظرا لأن حكومة الجمهورية الفرنسية قد تعاقدت لهذا الغرض مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٥٤ على أن تمنحها حق استعمال الأراضي اللازمة لإقامة مقرها الدائم وتشبيده مبانیه،

ورغبة من الطرفين في العمل بمقتضى هذه الاتفاقية على تنظيم جميع المسائل المتعلقة بإقامة المقر الدائم لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس وما يستتبع ذلك من تحديد امتيازات المنظمة وحصاناتها بفرنسا،

وقد عينتا لهذا الغرض بصفة ممثلين لهما:

عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (المشار إليها فيما بعد بكلمة المنظمة) السيد لوثر هـ. ايفانز المدير العام،

وعن حكومة الجمهورية الفرنسية السيد جيران دي بومون، وزير الدولة للشؤون الخارجية، وقد اتفق المذكوران على ما يلي :

(١) أصبح نافذا في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٥ بمقتضى المادة ٣٢ منه.

الشخصية القانونية للمنظمة

- المادة ١ تعترف حكومة الجمهورية الفرنسية بالشخصية القانونية للمنظمة وبأهليتها:
- (أ) للتعاقد؛
- (ب) لاقتناء الأملاك المنقولة وغير المنقولة والتصرف فيها؛
- (ج) للتقاضي.

المقر الدائم للمنظمة

- المادة ٢ يشمل المقر الدائم للمنظمة (ويطلق عليه فيما بعد اسم «المقر») الأرض الموصوفة والمحددة بالملحق ألف لهذا الاتفاق وجميع المباني القائمة أو التي قد تقام عليها.

- المادة ٣ تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية باتخاذ كافة التدابير الضرورية لتضمن انتفاع المنظمة بالأراضي والمباني التي يتكون منها المقر انتفاعا كاملا ومستمرا.

- المادة ٤ - ١ تعترف حكومة الجمهورية الفرنسية للمنظمة بالحق في حرية استخدام وسائل الاتصال اللاسلكي في الأراضي الفرنسية بالطريقة المحددة بالملحق الثالث للاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية المعقودة في بوينس آيرس عام ١٩٥٢، لإذاعة برامجها، والاشتراك في شبكة المواصلات اللاسلكية المزمع انشاؤها بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.
- ٢ تعقد اتفاقات خاصة بين المنظمة والسلطات الفرنسية المختصة، وإذا دعت الحال بين المنظمة والمؤسسات الدولية المعنية تبين فيها شروط استخدام وسائل الاتصال اللاسلكي المشار إليها في الفقرة السابقة.

- المادة ٥ - ١ يكون المقر تحت رقابة وسلطة المنظمة.
- ٢ يكون للمنظمة الحق في وضع نظم داخلية تطبق في جميع أرجاء المقر لتنظيم سير أعمال المنظمة.
- ٣ مع مراعاة الأحكام الواردة بالفقرة السابقة، تطبق الأحكام التشريعية والتنظيمية في الجمهورية الفرنسية على مقر المنظمة.

- المادة ٦ - ١ للمقر حرمته، وليس لمندوبي الجمهورية الفرنسية أو موظفيها الحق في دخول المقر لمباشرة مهامهم الرسمية إلا بموافقة المدير العام أو بناء على طلبه بالشروط التي يوافق عليها.
- ٢ لا يجوز تنفيذ إجراءات قضائية داخل المقر بما في ذلك توقيع الحجز على الممتلكات الخاصة إلا بناء على موافقة المدير العام وبالشروط التي يوافق عليها.
- ٣ مع عدم المساس بأحكام هذا الاتفاق لا تسمح المنظمة أن يكون مقرها ملجأً يحتمي فيه أي شخص يجري البحث عنه لتنفيذ حكم جزائي ضده أو يكون مطارداً بسبب حالة تلبس أو تكون السلطات الفرنسية المختصة قد أصدرت أمراً بالقبض عليه أو بترحيله من البلاد.
- المادة ٧ - ١ تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية بحماية المقر وصيانة النظام في المنطقة المجاورة له مباشرة.
- ٢ تقدم السلطات الفرنسية بناء على طلب المدير العام وطبقاً لتعليماته، قوات الشرطة اللازمة لصيانة النظام داخل المقر.
- المادة ٨ - ١ تبذل السلطات الفرنسية المختصة كل ما في وسعها لكي تؤمن بشروط عادلة وطبقاً لما يطلبه المدير العام المرافق العامة اللازمة مثل: البريد والهاتف والبرق والكهرباء والماء والغاز ووسائل النقل العام ونزح المياه ورفع القمامة والوقاية من الحريق وإزالة الثلج.
- ٢ مع مراعاة أحكام المادة ١٠ تتمتع المنظمة فيما يختص بالتعريفات المقررة للخدمات العامة التي تقدمها الحكومة الفرنسية أو الهيئات الخاضعة لإشرافها، بنفس التخفيضات التي تمنح للمصالح الحكومية الفرنسية.
- ٣ في حالة وجود قوة قاهرة تستدعي وقف هذه المرافق العامة وقفا جزئياً أو كلياً يكون للمنظمة في سبيل قضاء حاجاتها أولوية مساوية للأولوية التي تعطى للمصالح الحكومية الفرنسية.

- المادة ٩ - ١ لا تقيم السلطات الفرنسية المختصة أي عقبات في سبيل انتقال الأشخاص إلى المقر أو منه إذا كانوا مكلفين بعمل رسمي فيه أو مدعويين من المنظمة إلى الذهاب إليه.

- ٢ - ولهذا الغرض تتعهد الحكومة الفرنسية بأن ترخص للأشخاص التالي بيانهم بالدخول الى فرنسا والاقامة فيها، وذلك دون تأخير ودون دفع رسوم التأشيرات مدة أدائهم لوظائفهم أو مهامهم لدى المنظمة:
- (أ) ممثلو الدول الأعضاء بمن فيهم المناويون والمستشارون والخبراء والأمناء إبان الدورات التي تعقدها هيئات المنظمة أو المؤتمرات والاجتماعات التي تدعو إليها؛
- (ب) أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة والمناويون والمستشارون والخبراء؛
- (ج) المندوبون الدائمون للدول الأعضاء المعتمدون لدى المنظمة ومساعدوهم والمستشارون والخبراء؛
- (د) موظفو وخبراء المنظمة وموظفو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة؛
- (هـ) أعضاء مجالس الإدارة والموظفون في المنظمات غير الحكومية المقبولة في نظام التشاور والتي لها مكاتبها بالمقر؛
- (و) أسرُ الأشخاص أنفي الذكر وتشمل أزواجهم ومن يعولونهم من أولاد؛
- (ز) كل الأشخاص الذين يدعوهم المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي أو المدير العام للمنظمة لأعمال رسمية؛
- (ح) ممثلو المنظمات غير الحكومية المقبولة في نظام التشاور وممثلو الصحافة والإذاعة والسينما ووكالات الأنباء ممن اعتمدتهم المنظمة بعد التشاور مع الحكومة الفرنسية، وبشرط ألا يكونوا قد سبق أن منعوا من دخول الأراضي الفرنسية.
- ٣ - مع عدم المساس بالحصانات الخاصة التي قد يتمتع بها الأشخاص المذكورون بالفقرة ٢، لا يجوز للسلطات الفرنسية طوال مدة شغلهم لوظائفهم أو قيامهم بمهامهم أن تكرههم على مغادرة الأراضي الفرنسية إلا إذا أساءوا استعمال امتيازات الإقامة الممنوحة لهم بالقيام بأعمال لا تمت بصلة لوظائفهم أو مهامهم لدى المنظمة وبشرط مراعاة الأحكام التالية.
- ٤ - لا يجوز اتخاذ أية إجراءات لإبعاد الأشخاص المذكورين بالفقرة ٢ من الأراضي الفرنسية بدون موافقة وزير خارجية حكومة الجمهورية الفرنسية. وعلى الوزير قبل اعطاء هذه الموافقة أن يستشير الجهات المذكورة فيما بعد.

- ٥ - الجهات المشار إليها بالفقرة السابقة هي :
- (أ) في حالة ممثل دولة عضو أو أسرتة، حكومة البلد العضو؛
- (ب) في حالة أحد أعضاء المجلس التنفيذي أو أسرتة، رئيس المجلس التنفيذي؛
- (ج) في حالة أي أشخاص آخرين، المدير العام للمنظمة.
- ٦ - لا يجوز أن يطلب من الأشخاص الذين يتمتعون بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية بمقتضى هذا الاتفاق أن يغادروا الأراضي الفرنسية إلا طبقا للإجراءات المطبقة عادة بالنسبة للدبلوماسيين المعتمدين لدى حكومة الجمهورية الفرنسية.
- ٧ - من المفهوم أن الأشخاص المشار إليهم بالفقرة ٢ لا يعفون من تطبيق قواعد الحجر الصحي والصحة العامة عليهم في حدود المعقول.

الترتيبات الخاصة بوسائل الاتصال

- ١ - دون مساس بأحكام المادة ٤ وبالقدر الذي يتفق مع نصوص الاتفاقيات والنظم والترتيبات الدولية التي تكون حكومة الجمهورية الفرنسية طرفا فيها، تعامل هذه الحكومة المنظمة في اتصالاتها البريدية والهاتفية والبرقية واتصالاتها اللاسلكية حديثا وكتابة وتصويرا معاملة لا تقل عن معاملتها للحكومات الأخرى بما في ذلك البعثات الدبلوماسية، وذلك فيما يختص بالأولويات والتعريفات والرسوم على البريد والبرقيات السلكية واللاسلكية والرسائل والصور المرسلة بالراديو والمكالمات الهاتفية وغيرها من أنواع الاتصال وفيما يختص أيضا بالرسوم التي تدفع عن الرسائل الصحفية والإذاعية.
- ٢ - توفر حكومة الجمهورية الفرنسية للمدير العام للمنظمة ولموظفيه الرئيسيين جميع التسهيلات اللازمة لإصدار البيانات الصحفية والإذاعية.

المادة ١٠

نون

- ١ - للمراسلات الرسمية للمنظمة حرمة مصونة.
- ٢ - لا تخضع بيانات المنظمة الرسمية للرقابة. وتشمل هذه الحصانة المطبوعات والأفلام الفوتوغرافية والسينمائية والصور الفوتوغرافية والتسجيلات السمعية والبصرية المرسلة من المنظمة أو إليها، والمواد التي تعرض بالمعارض التي قد تقيمها المنظمة.

المادة ١١

٣ - يجوز للمنظمة أن تستعمل الشفرة ولها أن ترسل وتتسلم الرسائل بواسطة حامل الحقيبة أو في حقائب. وتمنح لحاملي الحقائب والحقائب نفس الامتيازات والحصانات التي تمنح لحاملي الحقائب الدبلوماسية وللحقائب الدبلوماسية.

الممتلكات والأموال والأصول

المادة ١٢ تتمتع المنظمة وممتلكاتها وأصولها أينما كانت وأيا كان الحائز لها بالحصانة القضائية إلا إذا تنازلت المنظمة في حالة خاصة عن الحصانة أو إذا كان هذا التنازل بناء على شروط تعاقدية ومع ذلك فمن المفهوم ألا يشمل التنازل أي إجراء من إجراءات التنفيذ.

المادة ١٣ إذا أنشأت المنظمة مكاتب أو شغلت قاعات اجتماعات خارج المقر ولكنها داخل فرنسا تكون لهذه الأماكن حرمتها طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٦.

المادة ١٤ ١ - تكون لممتلكات المنظمة وأصولها حيثما كانت وأيا كان الحائز لها حصانة ضد التفتيش والمصادرة والاستيلاء ونزع الملكية وأي نوع من أنواع الإكراه تنفيذيا كان أم إداريا أم تشريعيا.
٢ - تكون لمحفوظات المنظمة وبصورة عامة لكل الوثائق التي تملكها أو تحوزها حرمتها حيثما كانت.

المادة ١٥ ١ - تعفى المنظمة وأصولها وإيراداتها وممتلكاتها الأخرى من كل الضرائب المباشرة. ومع ذلك فإن المنظمة تدفع الرسوم المفروضة عليها نظير الخدمات التي تؤدي لها.
٢ - تعفى المنظمة :

(أ) من كافة الرسوم والضرائب (غير الرسوم التي تدفع نظير خدمات تؤدي) التي تحصلها السلطات الجمركية، ومن كل أنواع الحظر والقيود على الواردات والصادرات فيما يخص المواد التي تستوردها أو تصدرها المنظمة للاستعمال الرسمي. ومع ذلك فمن المفهوم أن الأشياء المستوردة بدون رسوم لا يجوز نقلها الى طرف ثالث في الأراضي الفرنسية إلا بالشروط التي يتفق عليها بين المنظمة والسلطات الفرنسية المختصة:

(ب) من كافة الرسوم والضرائب (غير الرسوم التي تدفع نظير خدمات تؤدى) التي تحصلها السلطات الجمركية، ومن كل أنواع الحظر والقيود على الواردات والصادرات فيما يخص المطبوعات والأفلام السينمائية والشرائح المصورة والوثائق الفوتوغرافية التي قد تستوردها المنظمة أو تنشرها في إطار أنشطتها الرسمية.

تدفع المنظمة، بمقتضى القوانين واللوائح العامة المعمول بها، الضرائب غير المباشرة التي تدخل في أسعار السلع المباعة أو الخدمات المؤداة. ومع ذلك فإن أية ضرائب تتعلق بالمشتريات أو الصفقات التي تقوم بها المنظمة لاستعمالها الرسمي يجوز أن ترد في صورة مبالغ اجمالية يتفق عليها بين المنظمة وحكومة الجمهورية الفرنسية.

المادة ١٦

١ - يحق للمنظمة دون أن تكون خاضعة لأي رقابة أو تنظيم أو أمر بوقف تنفيذ الالتزامات المالية:

المادة ١٧

(أ) أن تتسلم وتحرز مبالغ وعملات من أي نوع وأن يكون لها حسابات بأي عملة.
(ب) أن تحوّل بحرية أموالها وعملاتها داخل الأراضي الفرنسية، ومن فرنسا إلى بلد آخر وبالعكس.

٢ - تقدم السلطات الفرنسية المختصة كل عون ومساندة إلى المنظمة لتمكينها من الحصول على أفضل الشروط في عمليات النقد والتحويل، ويتفق على ترتيبات خاصة بين الحكومة الفرنسية والمنظمة، لتنظيم تطبيق هذه المادة عند الاقتضاء.

٣ - تراعي المنظمة في ممارستها الحقوق الممنوحة لها بمقتضى هذه المادة، كل الطلبات التي تتقدم بها حكومة الجمهورية الفرنسية بقدر ما ترى أن تلبية هذه الطلبات لا يمس مصالح المنظمة.

التسهيلات والامتيازات والحصانات الدبلوماسية

١ - يتمتع ممثلو الدول الأعضاء بالمنظمة الموفدون إلى الدورات التي تعدها هيئات المنظمة أو إلى المؤتمرات والاجتماعات التي تدعو إليها، كما يتمتع أعضاء المجلس التنفيذي ونوابهم، والمندوبون الدائمون

المادة ١٨

المعتمدون لدى المنظمة ونوابهم أثناء إقامتهم بفرنسا لتأدية وظائفهم، بنفس الامتيازات والحصانات والتسهيلات التي تمنح لنظرائهم في المرتبة من الدبلوماسيين التابعين للبعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة لدى حكومة الجمهورية الفرنسية.

- ٢ - تمتد هذه الامتيازات والحصانات والتسهيلات الى أزواج الأشخاص المذكورين آنفا وأولادهم الذين تقل أعمارهم عن ٢١ سنة.
- ٣ - لا يعامل معاملة رؤساء البعثات الدبلوماسية إلا رؤساء وفود الدول الأعضاء الى المؤتمرات العامة للمنظمة ورئيس المجلس التنفيذي والمندوبون الدائمون المعتمدون لدى المنظمة برتبة سفير أو وزير مفوض.

- ١ - مع عدم المساس بأحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ يكون للمدير العام ونائب المدير العام للمنظمة أثناء إقامتهما بفرنسا الوضع المعترف به لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة لدى الحكومة الفرنسية.
- ٢ - مع عدم المساس بالمادتين ٢٢ و ٢٤ يمنح مديرو الإدارات ورؤساء الأقسام والموظفون الوارد تحديدهم بالملحق بآء من هذا الاتفاق وأزواج الأشخاص المذكورين بالفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة وأولادهم الذين يعولونهم أثناء إقامتهم بفرنسا، نفس الامتيازات والحصانات والتسهيلات والمجاملات المعترف بها لأعضاء البعثات الدبلوماسية الأجنبية بفرنسا.
- ٣ - لا يجوز للأشخاص المذكورين بالفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة، إذا كانوا من المتمتعين بالجنسية الفرنسية، أن يتمسكوا بالحصانة أمام المحاكم الفرنسية عند مقاضاتهم على أعمال قاموا بها خارج نطاق وظائفهم.

المادة ٢٠ ترسل المنظمة في الوقت المناسب الى حكومة الجمهورية الفرنسية أسماء الأشخاص المذكورين بالمادتين ١٨ و ١٩.

المادة ٢١ تمنح الحصانات المنصوص عليها في المادتين ١٨ و ١٩ الى المستفيدين منها لصالح المنظمة وليس للمنفعة الشخصية للأفراد، ويجوز لحكومة الدولة المعنية أن ترفع هذه الحصانات عن ممثليها وأسرهم، وللمجلس التنفيذي أن يرفعها عن أعضائه وأسرهم وعن المدير العام وأسرته، وللمدير العام أن يرفعها عن سائر موظفي المنظمة المذكورين بالمادة ١٩ وأسرهم.

الموظفون والخبراء

المادة ٢٢

- إن الموظفين الخاضعين لأحكام نظام موظفي المنظمة :
- (أ) يتمتعون بالحصانة القضائية فيما يتعلق بالأعمال التي يؤديونها بصفتهم الرسمية (بما في ذلك ما يصدر منهم من أقوال أو بيانات مكتوبة)؛
- (ب) يعفون من كافة الضرائب المباشرة على المرتبات والمكافآت التي تدفعها لهم المنظمة؛
- (ج) يعفون من الخدمة العسكرية ومن كافة أنواع الخدمة الاجبارية الأخرى في فرنسا مع مراعاة أحكام المادة ٢٣؛
- (د) يعفون هم وأزواجهم وأعضاء أسرهم الذين يعولونهم من قيود الهجرة وإجراءات التسجيل المتعلقة بالأجانب؛
- (هـ) يمنحون فيما يتعلق بالنقد الأجنبي نفس التسهيلات التي تمنح لأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى حكومة الجمهورية الفرنسية؛
- (و) يمنحون هم وأزواجهم وأعضاء أسرهم الذين يعولونهم نفس التسهيلات التي تعطى لأعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى حكومة الجمهورية الفرنسية للعودة الى الوطن في أوقات الأزمات الدولية؛
- (ز) يمنحون، إذا كانوا يقيمون من قبل في الخارج، حق استيراد أثاثهم وأمتعتهم الشخصية بدون أي رسوم وذلك بمناسبة قدومهم الى فرنسا للاقامة بها؛
- (ح) يجوز لهم مؤقتا أن يستوردوا سياراتهم دون رسوم، وذلك بمقتضى شهادات جمركية مع اعفائهم من ايداع أي تأمين.

المادة ٢٣

- ١ - لا يعفى الموظفون الفرنسيون الذين يعملون بالمنظمة من الالتزامات الخاصة بالخدمة العسكرية أو أية خدمة أخرى اجبارية بفرنسا. ومع ذلك فإن هؤلاء الذين تدرج أسماؤهم بحكم وظائفهم في كشف يعده المدير العام للمنظمة وتوافق عليه السلطات الفرنسية المختصة، يجوز أن يكلفوا في حالة التعبئة بواجبات خاصة طبقا للتشريع الفرنسي.
- ٢ - على هذه السلطات بناء على طلب المنظمة وفي حالة دعوة موظفين فرنسيين آخرين الى الخدمة الوطنية أن تؤجل طلبهم كلما كان ذلك ضروريا لتفادي تعطيل انجاز مهام أساسية في المنظمة.

المادة ٢٤

تعطى هذه الامتيازات والحصانات للموظفين لصالح المنظمة لا للمنفعة الشخصية للأفراد. ويوافق المدير العام على رفع الحصانة الممنوحة لأي موظف في جميع الأحوال التي يرى فيها أن هذه الحصانة تعوق سير العدالة وليس في رفعها مساس بمصالح المنظمة.

المادة ٢٥

١ - يمنح الخبراء من غير الموظفين المذكورين بالمادتين ١٩ و ٢٢ أثناء تأدية وظائفهم لدى المنظمة أو أثناء قيامهم بمهام لحساب المنظمة الامتيازات والحصانات المذكورة فيما يلي مادام ذلك ضروريا لتأدية وظائفهم بصورة فعالة، ويدخل في ذلك الأسفار التي يقومون بها بمناسبة تأدية وظائفهم أو خلال المهام المعهود بها إليهم:

(أ) لا يجوز القبض عليهم أو حجز أمتعتهم الشخصية إلا في حالة التلبس وفي هذه الحالة تخطر السلطات الفرنسية فورا المدير العام للمنظمة بحالة القبض أو حجز الأمتعة؛

(ب) لا تجوز محاكمتهم قضائيا عن الأعمال التي يؤديونها في ممارسة وظائفهم الرسمية، بما في ذلك ما يصدر منهم من أقوال أو بيانات مكتوبة، ويستمر المذكورون متمتعين بهذه الحصانة حتى بعد انقطاعهم عن تأدية وظائفهم لدى المنظمة أو عن القيام بمهمة لحسابها؛

(ج) يمنحون فيما يتعلق بتنظيم العملة الأجنبية نفس التسهيلات التي تعطى لموظفي الحكومات الأجنبية الموفدين في مهمة رسمية مؤقتة.

٢ - يوافق المدير العام للمنظمة على رفع الحصانة عن أي خبير في جميع الأحوال التي يرى فيها أن رفع الحصانة لن يترتب عليه إضرار بمصالح المنظمة.

المادة ٢٦

تتعاون المنظمة دائما مع السلطات الفرنسية المختصة تيسيرا لحسن سير العدالة وضمانا لتنفيذ اللوائح التنظيمية وتجنبنا لأي اساءة لاستعمال الحصانات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

جوازات المرور

المادة ٢٧

تعترف الحكومة الفرنسية بجوازات المرور الصادرة من الأمم المتحدة والتي يحملها موظفو المنظمة وتقبلها كوثائق سفر صالحة.

تسوية المنازعات

- المادة ٢٨
- تضع المنظمة قواعد لتسوية المنازعات التالي ذكرها بشكل مناسب:
- (أ) المنازعات الناشئة عن العقود أو أي منازعات أخرى تدخل في نطاق القانون الخاص وتكون المنظمة طرفاً فيها؛
- (ب) المنازعات التي تمس موظفاً بالمنظمة يتمتع بسبب منصبه الرسمي بحصانة إذا لم يكن المدير العام قد رفع عنه هذه الحصانة.

- المادة ٢٩
- ١ - يرفع أي نزاع بين المنظمة وحكومة الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق أو أي اتفاق إضافي، إذا لم تتم تسوية هذا النزاع بالمفاوضة أو بأية طريقة من طرق التسوية يتفق الطرفان عليها، إلى هيئة تحكيم للبت النهائي في النزاع. وتكون هذه الهيئة مكونة من ثلاثة أعضاء، أحدهم يعينه المدير العام للمنظمة والآخر يعينه وزير الخارجية في حكومة الجمهورية الفرنسية، والثالث يختاره العضوان الأخران، وإذا لم يتفق هذان العضوان على اختيار العضو الثالث فإن تعيينه يتم بواسطة رئيس محكمة العدل الدولية.
- ٢ - يجوز للمدير العام أو وزير الخارجية أن يرجو من المؤتمر العام استشارة محكمة العدل الدولية بشأن أية مسألة قانونية تثار أثناء سير هذه الإجراءات. وإلى أن تبدي المحكمة رأيها يخضع الطرفان للقرار المؤقت الصادر من هيئة التحكيم. وبعد ذلك تصدر هذه الهيئة قراراً نهائياً آخذة في اعتبارها فتوى المحكمة الدولية.

أحكام عامة

- المادة ٣٠
- ينتهي العمل بأحكام الاتفاق المؤقت الذي عقد بين حكومة الجمهورية الفرنسية والمنظمة في ١٠ مارس/ آذار ١٩٤٧ اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق.
- المادة ٣١
- ١ - عقد هذا الاتفاق وفقاً لأحكام القسم ٣٩ من الاتفاقية الخاصة بامتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة التي تصرح بعقد اتفاقات خاصة بين الدولة والوكالة صاحبتى الشأن في سبيل تنفيذ أحكام الاتفاقية المذكورة بحيث يؤخذ في الاعتبار بالأخص الاحتياجات الخاصة لوكالة متخصصة في مقرها الرئيسي.

- ٢ - لا يترتب على انضمام حكومة الجمهورية الفرنسية الى الاتفاقية الخاصة بامتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة أي تعديل في تطبيق أحكام هذا الاتفاق.
- ٣ - ومع ذلك فمن المفهوم أنه إذا أُريد تعديل الاتفاقية فإن وزير خارجية حكومة الجمهورية الفرنسية والمدير العام للمنظمة يتشاوران بهدف البت في أي اقتراحات بتعديلات قد تدعو الضرورة الى ادخالها على هذا الاتفاق.
- ٤ - يعرض أي تعديل لأحكام هذا الاتفاق على الجهات المختصة بالمنظمة وعلى حكومة الجمهورية الفرنسية ولا تنفذ هذه التعديلات إلا وفقا للإجراء المنصوص عليه بالمادة ٣٢.

المادة ٣٢

ينفذ هذا الاتفاق وأي تعديل يحتمل ادخاله عليه بمجرد تبادل وثائق التصديق التي تصدرها حكومة الجمهورية الفرنسية والإخطار الذي تصدره المنظمة بالموافقة.

حرر في باريس في ٢ يوليو/ تموز ١٩٥٤ من نسختين إحداهما بالفرنسية والأخرى بالانجليزية وكلا النصين متساوي الحجية.

الملحق ألف

المقر الدائم للمنظمة مقام على أرض مساحتها ٣٥٠ ٣٠ مترا مربعا تقع بالدائرة السابعة بباريس بين ميدان فونتنوا وشارع دي ساكس وشارع سيجور وشارع سوفرين وشارع لوندال. وقد خصصت هذه الأرض لإدارة الشؤون الخارجية بمرسوم صادر في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٢ وأجرت للمنظمة بموجب عقد محرر بتاريخ ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٥٤، وملونة باللون الوردي على الرسم الملحق بالعقد المذكور.

الملحق باء

موظفو المنظمة الذين يستفيدون من أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٩ هم بالإضافة الى مديري الإدارات ورؤساء الأقسام :

- (أ) الموظفون في درجة معادلة لدرجة مهني - ٥ أو ما فوقها؛
- (ب) بصفة انتقالية الموظفون الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات والحصانات الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية بفرنسا بمقتضى الاتفاق المؤقت بشأن المقر المعقود بين حكومة الجمهورية الفرنسية والمنظمة؛
- (ج) الموظفون الذين تكون درجاتهم مناظرة لدرجات موظفي أية هيئة أخرى دولية حكومية والذين قد تمنحهم حكومة الجمهورية الفرنسية الامتيازات والحصانات الدبلوماسية بموجب اتفاق بشأن المقر مع الهيئة المعنية.

قائمة الدول الأعضاء
والأعضاء المنتسبين في اليونسكو
في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢

٢١ أبريل/نيسان ١٩٥٤	الاتحاد الروسي
١ يوليو/تموز ١٩٥٥	اثيوبيا
٣ يونيو/حزيران ١٩٩٢	أذربيجان
١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٤٨	الأرجنتين
١٤ يونيو/حزيران ١٩٥٠	الأردن
٩ يونيو/حزيران ١٩٩٢	أرمينيا
٢ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣	اريتريا
٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٥٣	اسبانيا
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	استراليا
١٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١	استونيا
١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٤٩	اسرائيل
٤ مايو/أيار ١٩٤٨	أفغانستان
٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩٤٧	اكوادور
١٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٨	ألبانيا
١١ يوليو/تموز ١٩٥١	ألمانيا
٢٠ أبريل/نيسان ١٩٧٢	الامارات العربية المتحدة
١٥ يوليو/تموز ١٩٨٢	أنتيغا وبربيودا
٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣	أندورا
٢٧ مايو/أيار ١٩٥٠	اندونيسيا
١١ مارس/آذار ١٩٧٧	أنغولا
٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧	أوروغواي

٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣	أوزبكستان
٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢	أوغندا
١٢ مايو/أيار ١٩٥٤	أوكرانيا
٦ سبتمبر/أيلول ١٩٤٨	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦١	أيرلندا
٨ يونيو/حزيران ١٩٦٤	إيسلندا
٢٧ يناير/كانون الثاني ١٩٤٨	إيطاليا
٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦	بابوا غينيا الجديدة
٢٠ يونيو/حزيران ١٩٥٥	باراغواي
١٤ سبتمبر/أيلول ١٩٤٩	باكستان
٢٠ سبتمبر/أيلول ١٩٩٩	بالاو
١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٧٢	البحرين
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	البرازيل
٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٨	بربادوس
١٢ مارس/آذار ١٩٦٥	البرتغال
٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	بلجيكا
١٧ مايو/أيار ١٩٥٦	بلغاريا
١٠ مايو/أيار ١٩٨٢	بليز
٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٢	بنغلاديش
١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٥٠	بنما
١٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠	بنين
٢٣ أبريل/نيسان ١٩٨١	البهاما
١٣ أبريل/نيسان ١٩٨٢	بوتان
١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٨٠	بوتسوانا
١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	بوركينافاسو
١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢	بوروندي
٢ يونيو/حزيران ١٩٩٣	البوسنة والهرسك
٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	بولندا
١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	بوليفيا
٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	بيرو
١٢ مايو/أيار ١٩٥٤	بيلاروس

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	تركمستان
١٩٤٩	تايلاند
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	تركيا
٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢	ترينيداد وتوباغو
١٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٠	تشاد
١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	توغو
٢١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١	توفالو
٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٦	تونس
٢٩ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠	تونغا
٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢	جامايكا
١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢	الجزائر
٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣	جزر سليمان
٢٢ مارس/آذار ١٩٧٧	جزر القمر
٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩	جزر كوك
٣٠ يونيو/حزيران ١٩٩٥	جزر مارشال
٢٧ يونيو/حزيران ١٩٥٣	الجمهورية العربية الليبية
١١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٢ فبراير/شباط ١٩٩٣	الجمهورية التشيكية
٦ مارس/آذار ١٩٦٢	جمهورية تنزانيا المتحدة
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	الجمهورية الدومينيكية
١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	الجمهورية العربية السورية
١٤ يونيو/حزيران ١٩٥٠	جمهورية كوريا
١٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٤	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٩ يوليو/تموز ١٩٥١	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٨ يونيو/حزيران ١٩٩٣	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٢٧ مايو/أيار ١٩٩٢	جمهورية مولدوفا
١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤	جنوب افريقيا
٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢	جورجيا
٣١ أغسطس/آب ١٩٨٩	جيبوتي
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	الدنمارك

قائمة الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في اليونسكو في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ 200/٢٠٠

٩ يناير/كانون الثاني ١٩٧٩	دومينيكا
١٥ فبراير/شباط ١٩٧٨	الرأس الأخضر
٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢	رواندا
٢٧ يوليو/تموز ١٩٥٦	رومانيا
٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٤	زامبيا
٢٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠	زمبابوي
٣ أبريل/نيسان ١٩٨١	ساموا
١٥ فبراير/شباط ١٩٨٣	سانت فنسنت وجرينادين
٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣	سانت كيتس ونيفيس
٦ مارس/آذار ١٩٨٠	سانت لوسيا
١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٤	سان مارينو
٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩٨٠	ساوتومي وبرنسيبي
١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٩	سري لانكا
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	السعودية (المملكة العربية -)
٢٨ أبريل/نيسان ١٩٤٨	السلفادور
٩ فبراير/شباط ١٩٩٣	سلوفاكيا
٢٧ مايو/أيار ١٩٩٢	سلوفينيا
١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	السنغال
٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٧٨	سوازيلاند
٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٦	السودان
١٦ يوليو/تموز ١٩٧٦	سورينام
٢٣ يناير/كانون الثاني ١٩٥٠	السويد
٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٤٩	سويسرا
١٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦	سيشل
٢٨ مارس/آذار ١٩٦٢	سيراليون
٧ يوليو/تموز ١٩٥٣	شيلي
١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	الصومال
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	الصين
٦ أبريل/نيسان ١٩٩٣	طاجيكستان
٢١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٨	العراق
١٠ فبراير/شباط ١٩٧٢	عمان

١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	غابون
١ أغسطس/آب ١٩٧٣	غامبيا
١١ أبريل/نيسان ١٩٥٨	غانا
١٧ فبراير/شباط ١٩٧٥	غرينادا
٢ يناير/كانون الثاني ١٩٥٠	غواتيمالا
٢١ مارس/آذار ١٩٦٧	غيانا
٢ فبراير/شباط ١٩٦٠	غينيا
٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٩	غينيا الاستوائية
١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٤	غينيا بيساو
١٠ فبراير/شباط ١٩٩٤	فانواتو
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	فرنسا
٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	الفلبين
٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	فنزويلا
١٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦	فنلندا
٦ يوليو/تموز ١٩٥١	فيتنام
١٤ يوليو/تموز ١٩٨٣	فيجي
٦ فبراير/شباط ١٩٦١	قبرص
٢٧ يناير/كانون الثاني ١٩٧٢	قطر
٢ يونيو/حزيران ١٩٩٢	قيرغيزستان
٢٢ مايو/أيار ١٩٩٢	كازاخستان
١١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	الكامرون
١ يونيو/حزيران ١٩٩٢	كرواتيا
٣ يوليو/تموز ١٩٥١	كمبوديا
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	كندا
٢٩ أغسطس/آب ١٩٤٧	كوبا
٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠	كوت ديفوار
١٩ مايو/أيار ١٩٥٠	كوستاريكا
٣١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٧	كولومبيا
٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠	الكونغو
١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	الكويت
٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩	كيريباتي

٧ أبريل/نيسان ١٩٦٤	كينيا
١٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١	لاتفيا
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	لبنان
٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٧	لكسمبرغ
٦ مارس/آذار ١٩٤٧	ليبيريا
٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١	ليتوانيا
٢٩ سبتمبر/أيلول ١٩٦٧	ليسوتو
١٠ فبراير/شباط ١٩٦٥	مالطة
٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	مالي
١٦ يونيو/حزيران ١٩٥٨	ماليزيا
١٤ سبتمبر/أيلول ١٩٤٨	المجر
١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	مدغشقر
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	مصر
٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٦	المغرب
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	المكسيك
٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤	ملاوي
١٨ يوليو/تموز ١٩٨٠	الملديف
١ يوليو/تموز ١٩٩٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢	منغوليا
١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٦٢	موريتانيا
٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٨	موريشيوس
١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦	موزمبيق
٦ يوليو/تموز ١٩٤٩	موناكو
٢٧ يونيو/حزيران ١٩٤٩	ميانمار
١٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٨	ناميبيا
١٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦	ناورو
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	النرويج
١٣ أغسطس/آب ١٩٤٨	النمسا
١ مايو/أيار ١٩٥٣	نيبال
١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	النيجر

١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠	نيجيريا
٢٢ فبراير/شباط ١٩٥٢	نيكاراغوا
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	نيوزيلندا
٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣	نيوي
١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	هايتي
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	الهند
١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٧	هندوراس
١ يناير/كانون الثاني ١٩٤٧	هولندا
٢ يوليو/تموز ١٩٥١	اليابان
٢ أبريل/نيسان ١٩٦٢	اليمن
٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠	يوغوسلافيا
٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦	اليونان

الأعضاء المنتسبون

٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٧	أروبا
١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١	توكيلاو
٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣	جزر الأنتيل الهولندية
٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٣	جزر فيرجين البريطانية
٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩	جزر كايمان
٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥	ماكاو (الصين)